ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

عمران مصري جديد لمواجهة العشوائيات

- "التقدميون" بالولايات المتحدة والقضايا الخارجية
- شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متزايدة
- احتمالات التنسيق الفرنسي-الروسي في ليبيا
- شبكات الأمان الإجتماعي: نموذجا "تكافل وكرامة"
- أسباب نمو الدين الخارجي في الاقتصاد المصري

/ecsstudies

AUG 2020
العدد (7)

تقديرات مصرية

عمران مصري جديد لمواجهة العشوائيات

www.ecsstudies.com

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

المستشارون والخبراء

(بترتيب الأقسام)

د. محمد كمال

د. توفيق أكليمندوس

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

د. نهى بكر

أ. مجدي صبحي

د. رغدة البهي

مشاركون من الخارج

د. إيمان زهران

باحثون من الداخل

مها علام - فردوس عبد الباقي

محمود قاسم- شادي محسن

كريستين نبيل - آلاء برانية

آلاء نصار - د. محمد شادي

كنزي سيرج - نوران عوضين

نرمين سعيد - هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

المحتويات

الافتتاحية:

- عودة مصرية لسباق التنمية والحزم الإقليمي 6

قضايا دولية

- «التقدميون» بالحزب الديمقراطي والسياسة الخارجية الأمريكية 10
- إلى أين تتجه الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين؟ 18

قضايا الأمن والدفاع

- شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متصاعدة 24
- احتمالات التنسيق الفرنسي-الروسي في أزمة ليبيا 28
- تأثير تفجيرات إيران على المشهد السياسي الداخلي 32

قضايا السياسات العامة

- تحديات الأمان الاجتماعي بمصر: نموذجا «تكافل» و«كرامة» 24
- كيف تواجه الحكومة المصرية ظواهر الانفلات الأخلاقي؟ 28
- تجارب الدول بإعادة الإغلاق لمواجهة فيروس كورونا 32

قضايا نوعية

- اتجاهات تعزيز المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر 50
- أسباب نمو الدين الخارجي في الاقتصاد المصري 54
- تأثير كورونا على القطاع الخاص في مصر والدول العربية 58

كيف يفكر العالم؟

- دلالات تصاعد احتجاجات إثيوبيا بعد مقتل «هونديسا» 66
- دول شمال إفريقيا.. سباق إقليمي للاتجاه «جنوبًا» 70
- كيف تواجه أوروبا الانهيار الاقتصادي بالشرق الأوسط؟ 74

بيانات وإحصائيات

- التنمية العمرانية.. قفزة مصرية ضد العشوائيات 80

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020
www.ecsstudies.com

عودة مصرية لسباق التنمية والحزم الإقليمي

مع صدور العدد السابع من «تقديرات مصرية» ينتهي الشهر السابع من نشوب ما بات معروفًا في التاريخ المصري والعالمي باسم أزمة كورونا أو (كوفيد-١٩)، ويكون قد مر شهر على بداية عودة الانفتاح المصري على الحياة «المعتادة» الجديدة، أي تلك التي تمزج بين الحياة الطبيعية ومجموعة من الاحترازات الطبية الضرورية للوقاية من المرض.

النتيجة في العموم كانت مُرْضِية، فقد تباطأت نسب العدوى، وتراجع معدل الوفيات، وتسارعت معدلات التعافي من المرض. كانت مصر تحارب «الجائحة» بينما بدأت سلسلة من الافتتاحات الخاصة بالمشروعات القومية التي تم إنجازها، وفي الوقت نفسه جرى وضع حجر الأساس لحزم أخرى من المشروعات الجديدة، ومواكبتها بتحقيق اختراقات في التعامل مع مشكلات مصرية مزمنة، مثل: العشوائيات، والمخلفات الصلبة والعضوية.

باختصار جرى في شهر يوليو العودة إلى سباق التنمية مرة أخرى، وتعجيله بشبكة من إجراءات التحفيز للاقتصاد، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإقرار قرضين مع صندوق النقد الدولي يحافظان على التوازن المالي للدولة، وسعر الجنيه المصري، ورفع الاحتياطيات القومية بعد أن تراجعت إبان الأزمة.

كل هذه الأمور لها أهمية بالغة في دعم القدرات وعناصر القوة المصرية للتعامل مع حزمة أخرى من الأزمات «الجيوسياسية» التي تعلقت بالتواجد التركي، بالسلاح والعسكر والمرتزقة في ليبيا، وتكثيف التواجد البحري المنذر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. ومن جانب آخر، كان على مصر أن تواجه أزمة السد الإثيوبي بعدما نجم عن مجلس الأمن الدعوة إلى تولّي الاتحاد الإفريقي العملية التفاوضية في حضور مراقبين من الاتحاد مضافًا لهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. جرت العملية التفاوضية في إطار من الضغط الإثيوبي بملء خزان السد في مرحلته الأولى.

تعاملت مصر مع كلا الأزمتين بحزم شديد فيما يتعلق بالمصالح المصرية العليا الخاصة بالأمن القومي المصري. وبينما كثفت استخدام وسائل الردع العسكرية في التعامل مع الأزمة الأولى وصلت فيها إلى رسم خطوط حمراء على رمال ليبيا بين سرت والجفرة؛ فإنها ركزت في الثانية على التأكيد على إلزامية الاتفاقيات المتوقّعة، ومراعاتها لمصالح الأطراف، مع تقديم حزم لتعاون تنموي واسع بين الدول الثلاث: مصر، والسودان، وإثيوبيا.

العدد السابع من «تقديرات مصرية» يعكس كل ذلك في أبعاده المختلفة الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضًا، مع متابعة الإطار الدولي الذي تجري فيه مجموعة الأزمات المركّبة التي كان على مصر التعامل معها، ربما ليس فقط أثناء شهر يوليو، وإنما في الشهور المقبلة أيضًا.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020
www.ecsstudies.com

- «التقدميون» بالحزب الديمقراطي والسياسة الخارجية الأمريكية
- إلى أين تتجه «الحرب الباردة» بين الولايات المتحدة والصين؟

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

«التقدميون» بالحزب الديمقراطي والسياسة الخارجية الأمريكية

برغم خروج «بيرني ساندرز» من حلبة السباق الرئاسي الأمريكي، إلا أن المرشح «جو بايدن» اتجه إلى تبني بعض رؤى الجناح التقدمي داخل الحزب الديمقراطي أملًا منه في الحصول على دعم القاعدة التقدمية في مواجهة المرشح الجمهوري «دونالد ترامب». فما هي رؤية الجناح التقدمي للسياسة الخارجية الأمريكية، وحدود تأثيرها في قضايا منطقة الشرق الأوسط؟.

صعود الجناح التقدمي

- بلورت البيئة الانتخابية الحالية توجهات يسارية بين بعض رموز الحزب الديمقراطي ومؤيديه، فيما عرف بالجناح التقدمي الذي يحمل أجندة داخلية طموحة تضم ملفات مثل: العدالة الضريبية، الرعاية الصحية الشاملة والمجانية، ودعم الفرص المتساوية للتعليم، والاهتمام بقضايا المناخ. وأسهم ذلك في وجود تخوف بسبب افتراض مؤداه أن تصدر الجناح التقدمي داخل الحزب الديمقراطي قد يدفعه باتجاه اليسار، مثلما حدث مع الحزب الجمهوري بالاتجاه نحو اليمين تحت قيادة «ترامب».

- في مستهل الانتخابات التمهيدية داخل الحزب الديمقراطي التي جرت في فبراير الماضي، بدا جليًّا تصدر التيار التقدمي بالحزب من خلال تفوق أهم رموزه السيناتور «بيرني ساندرز». فقد تصدر «ساندرز» في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية نيوهامبشر ونيفادا، بالإضافة إلى حصوله على المركز الثاني في ولاية أيوا بفارق ضئيل عن المرشح الشاب «بيت بوتجيج». واعتبر «ساندرز» تصدره (هو بداية النهاية للرئيس الجمهوري الحالي «دونالد ترامب»). ورسم المشهد الانتخابي الأمريكي الملامح العامة للتباين الواضح في المواقف بين الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي والذي يقوده كل من المرشحين «ساندرز» و«إليزابيث وارن»، والتيار المعتدل أو التقليدي أو الوسطي ممثلًا في «جو بايدن» و«إيمي كلوبوشار» و«بوتيجيج».

- قرّر «ساندرز» رغم انسحابه من السباق الرئاسي خوض ما تبقى من محطات في الانتخابات التمهيدية بهدف الوصول لأكبر عدد من المندوبين، بطريقة تسمح له بالتأثير على برنامج الحزب في مؤتمر الحزب الخاص بتعيين مرشحه رسميًّا والمقرر إجراؤه في أغسطس المقبل. وبرغم خروج «ساندرز» من المشهد الانتخابي كمرشح، إلا أنه تعهد بالعمل إلى جانب «بايدن»، داعيًا إلى الاتحاد لهزيمة الرئيس «ترامب».

- مع اتجاه «ساندرز» للخروج رسميًّا من حلبة المنافسة، اتجه «بايدن» إلى تبني بعض رؤى الجناح التقدمي، أملًا منه في الحصول على دعم القاعدة التقدمية. وفي هذا السياق، أعلن «بايدن» عن دعمه للعديد من نقاط المنصة التقدمية، بما في ذلك خطة «وارن» لتسهيل تقديم طلب الإفلاس، فضلًا عن تبني دعم إضافي لإعفاء ديون الطلاب وخفض متطلبات سن الرعاية الطبية.

السياسة الخارجية للتقدميين

- يبدو ظاهريًّا وجود انقسام في المواقف بين الجناح التقدمي والجناح التقليدي أو الوسطي فيما يتعلق بملف السياسة الخارجية، إلا أنه من الواضح أن معظم الاختلافات في السياسة الخارجية بين التيارين ليست جوهرية أو حيوية، وذلك على الرغم من الخلاف الذي دار بين «ساندرز» و«بايدن» في الانتخابات التمهيدية بولاية أيوا في شهر يناير الماضي حول سياسة الولايات المتحدة ودورها في الشرق الأوسط.

- **سياسة تقدمية:** طوال فترة الحملة الانتخابية، قام «ساندرز» و«وارين» بوضع سياسة خارجية تقدمية -إلى حدٍّ كبير- تعمل على تخفيض ميزانية الدفاع، وإنهاء التدخلات العسكرية، وإصلاح الاقتصاد العالمي، ومواجهة الاستبداد وشبكات الفساد في جميع أنحاء العالم. فقد حاول مستشارو الحملتين بلورة رؤية تقدمية للعالم، ووضع أسس سياسة خارجية متمايزة، تقوم على ما يُطلق عليه عادةً «سياسة ضبط النفس الخارجية».

- **التجارة الخارجية:** غلب على الحزب الديمقراطي لعقود تيار معارض للتجارة الحرة، لكن الرئيس «كلينتون» تمكن من تحييد هذا التيار عام 1993، عندما أبرم اتفاقية «نافتا»، إلا أن موقف الحزب بشكل عام من التجارة الحرة بات متأثرًا بالتيار التقدمي. فالمرشحة «وارن» تعارض، على سبيل المثال، اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أما «ساندرز» فقد خطا خطوة أبعد من ذلك ويعارض اتفاقية «نافتا الجديدة» التي تفاوض عليها الرئيس «ترامب».

- **الاستناد إلى القيم:** حيث إن أفكار أقطاب التيار التقدمي في السياسة الخارجية تتسق بشكل ملحوظ مع تلك التي لدى الوسط. فكلا التيارين يريد رؤية سياسة خارجية مدفوعة بالقيم، عبر لعب الولايات المتحدة دورًا قياديًّا في الشئون العالمية، مع الالتزام بالتحالفات الأمريكية، والتشديد على مكافحة الفساد والاستبداد.

- **مواجهة الخصوم:** يتبنى التيار التقدمي خطابًا أكثر تشددًا تجاه خصوم الولايات المتحدة، لا سيما روسيا والصين. ومع ذلك، يعمد إلى الحديث عن التنافس معها، من خلال التركيز على المجالات الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك مكافحة التضليل والفساد وتآكل المعايير الليبرالية، بدلًا من التركيز على البعد الأمني. أما تيار الوسط، فيبدو متوافقًا نسبيًّا مع هذا الطرح، لكنه يضع تركيزًا أكبر في الحفاظ على توازن القوى في آسيا وأوروبا، بما في ذلك تعميق التعاون الأمني مع الحلفاء، مثل فرنسا والمملكة المتحدة واليابان وأستراليا.

- **الأداة العسكرية:** يرغب التيار التقدمي في خفض ميزانية الدفاع بنحو 12 بالمائة، عبر إنهاء التدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق وسوريا، وكذا القضاء على المجتمع الصناعي العسكري الفاسد من وجهة نظره. كما يجادل بأن الولايات المتحدة يجب أن تسعى إلى الاكتفاء العسكري بدلًا من التفوق العسكري. لذا، يبدو أن تحقيق خفض كبير في ميزانية الدفاع أولوية مبكرة للإدارة التقدمية، لتوجيه الأموال إلى برنامج محلي طموح. أما التيار الوسطي، فيتفق -إلى حد ما- مع هذا الطرح، ولكن وفقًا لأسس مغايرة. حيث يعتقد أن التحديث والإصلاح قد يؤدي إلى تحقيق وفورات إذا تم بشكل صحيح. ويجادل بضرورة أن تسعى الولايات المتحدة دومًا إلى الاحتفاظ بميزة نسبية على منافسيها.

- **مكافحة الإرهاب:** يرى التيار التقدمي أن على واشنطن أن تنهي حربها ضد الشبكات والجماعات الإرهابية، وأن تتعامل مع محاربة هذه الجماعات عبر إنفاذ القانون والتعاون والتنسيق العميق والمنتظم مع الحلفاء. وإذا كانت الضربات العسكرية والنوعية مطلوبة، فيجب على الرئيس التشاور مع الكونجرس، والتعامل معها كاستثناء وليس كقاعدة. في المقابل، يرى تيار الوسط أهمية الاحتفاظ بعدد متواضع من القوات، والاستمرار في هجمات الطائرات بدون طيار لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها «داعش».

- **الشرق الأوسط:** يُعارض التيار التقدمي التدخل العسكري في سوريا والعراق، ويرغب في إنهاء الحرب في أفغانستان، ويدعم الاتفاق النووي الإيراني، ويسعى إلى تبني موقف أكثر حزمًا تجاه السعودية، وإنهاء الدعم الأمريكي للحرب في اليمن. أما فيما يتعلق بإسرائيل، فيتضح وجود قدر من التباين داخل التيار التقدمي ذاته. يختلف «ساندرز» و«وارن» بشأن إسرائيل، حيث ينتقد «ساندرز» إسرائيل بشدة، ويدعم التيار التقدمي بشكل عام حل الدولتين، ويرفض الإجراءات الأحادية الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية. يتضح هذا الموقف في خطاب كتبه أحد أعضاء التيار التقدمي بالحزب الديمقراطي والمرشح باسم الحزب لانتخابات مجلس النواب القادمة، وهو الشاب الأسود «جمال بومان»، لأحد الحاخامات اليهود في دائرته الانتخابية بنيويورك الذي عبر فيه عن إيمانه بحق الإسرائيليين بسلام ودعم استمرار المساعدات الأمريكية لمساعدة إسرائيل، لكنه قال إنه يحق للفلسطينيين ذات الحقوق معلنًا معارضته للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي.

- **ظهر تأثير الجناح التقدمي في المؤتمر الأخير لمنظمة إيباك،** وهي جماعة الضغط الرئيسية التي تدافع عن المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة ويتسابق السياسيون لحضور مؤتمرها السنوي، لكن هذا العام أعلن المرشحون الكبار لترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٢٠ أنهم لن يشاركوا في مؤتمر إيباك، ما اعتبره البعض تحولًا ستكون له آثار كبيرة على الحزب الديمقراطي والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل وفلسطين.

- **وفي ٣٠ يونيو 2020، قام مجموعة من النواب المعروفين بانتمائهم للجناح التقدمي للحزب الديمقراطي،** بكتابة رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي «بومبيو»، طالبوا فيها بعدم الاعتراف بالأراضي الفلسطينية التي تنوي إسرائيل ضمها، ووضع مشروطية على المعونات الأمريكية لإسرائيل في حالة الضم، بحيث لا يقوم دافع الضرائب الأمريكي بدعم سياسة الضم. ويسعى هؤلاء إلى أن يتضمن برنامج الحزب الديمقراطي إشارة للاحتلال الإسرائيلي والدولة الفلسطينية في المؤتمر القادم للحزب الديمقراطي، والذي سيرشح «بايدن» رسميًّا لانتخابات الرئاسة ويعتمد برنامج الحزب.

تأثيرات على السياسة الخارجية

- بات واضحًا أن الجناح التقدمي في طريقه للحصول على المزيد من الزخم في الساحة الأمريكية لدى بعض القطاعات، لا سيما الشباب، بفضل أجندته المحلية، حتى وإن شهد بعض الانتكاسات. مثل: انسحاب «ساندرز» و«وارن» من سباق الانتخابات التمهيدية.

- **يتضح بشكل عام أن التباينات بين الجناح التقدمي والجناح الوسطي أو التقليدي تتسع في السياسة الداخلية وتضيق في السياسة الخارجية،** الأمر الذي يعني وضع حدود ضيقة بشأن التباين والاختلاف في السياسة الخارجية. لذا، فباستطاعة أي رئيس ديمقراطي فور وصوله للحكم استيعاب التيارين بسهولة. فقد يستوعب رئيس وسطي الأصوات التقدمية عبر تبني بعض أولوياتهم، خاصةً مكافحة الفساد. وبالمثل، يمكن للرئيس التقدمي أن يتخذ نهجًا براجماتيًّا لاستخدام القوة ضد الإرهابيين، وقد يدعم أيضًا تفويضًا جديدًا لاستخدام القوة من خلال الكونجرس.

- **على الرغم من استناد الجناح التقدمي إلى القيم،** إلا أن أقطابه تبنوا مواقف براجماتية. فقد عارض «ساندرز» حرب الخليج وحرب العراق، بالإضافة إلى العديد من التدخلات الأمريكية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد صوت أيضًا لصالح قانون تحرير العراق لعام 1998، ووصف «صدام حسين» بأنه «ديكتاتور وحشي يجب الإطاحة به». كما صوّت لصالح تفويض لاستخدام القوة العسكرية عام 2001، ولم يعارض التدخل في ليبيا في مراحله الأولى عام 2011.

- **فيما يتعلق بالتأثير على الأجندة الديمقراطية للمرشح «بايدن»،** يبدو صعوبة تبني بعض الأفكار الراديكالية للجناح التقدمي، كونها تناقض –بقدر ما– الأوضاع على الأرض، حيث سيصعب تطبيق فكرة التخلي التام عن التدخل العسكري، أو إنهاء الانخراط الخارجي، أو الخفض الكبير لموازنة الدفاع، لأنها أمور تحددها أبعاد الأمن القومي الأمريكي. إلا أن الجناح التقدمي سيسعى لترك بصمته في العديد من قضايا السياسة الخارجية الأخرى ومنها الشرق الأوسط، وسيتوقف نفوذه على عدد المقاعد التي يفوز بها في الكونجرس، ومدى مساهمته في التعبئة للتصويت لـ«جو بايدن» في انتخابات الرئاسة.

إلى أين تتجه الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين؟

يشهد النظام العالمي تنافسًا كبيرًا بين أكبر قوتين، وهما الولايات المتحدة والصين، إلى الحد الذي جعل محللين يعتبرونها حربًا باردة جديدة تستهدف الحصول على ميزةٍ أكبر تُمكّن أيًّا منهما من القيادة العالمية. فما هي أسباب هذا الصراع العالمي، وأدواته، فضلًا عن مساراته المحتملة، لا سيما وأن كل طرف ينظر للآخر على أنه تهديد محتمل؟.

أسباب الصراع

- تسبب انتشار (كوفيد19-) في أضرار للاقتصاد وحركة التجارة الدولية، وأدى ذلك إلى تشدد أمريكي نحو الصين، حيث تم اتهامها بأنها تواطأت مع منظمة الصحة العالمية لإخفاء معلومات عن الفيروس الذي أسماه «ترامب» بـ«الفيروس الصيني». وعزز ذلك أن «ترامب» يشن منذ توليه منصب الرئاسة هجومًا على الصين بشأن القضايا التجارية، إذ اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 أن الصين «قوة تعديلية» ومنافس استراتيجي رئيسي. ويعمل «ترامب» حاليًّا على استغلال أمر (كوفيد19-) للترويج له لإعادة انتخابه.

- يرى المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي «روبرت ماكماستر» أن الصين تُمثل تهديدًا لأن قياداتها يروجون لنموذج استبدادي مغلق، كبديل للحكم الديمقراطي واقتصاديات السوق الحرة. وعلى المنوال ذاته، يرى وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو» أن الحزب الشيوعي الصيني عازم على تدمير القيم والديمقراطيات الغربية، فيما اعتبر السيناتور «ماركو روبيو» أن قوة الحزب الشيوعي الصيني تستهدف تقوية حكم الحزب ونشر نفوذه حول العالم.

- ثمة خصائص داخلية حاكمة للتنافس الأمريكي الصيني، من حيث الأيديولوجيا المتبعة في كل منهما، ودور المؤسسات المحلية، وطبيعة الشخصيات القيادية. إذ يرجع البعض الحروب الكبرى التي مر بها العالم إلى طبيعة الخصوم وليس البيئة التنافسية ذاتها، لذا يرى محللون أن السبب الرئيسي للحرب الباردة الحالية يرجع لقيادة الرئيس الصيني الصارمة «شي جين بينج» منذ عام 2012.

- في ديسمبر 2018، اعتقلت كندا ابنة مؤسس شركة هواوي الصينية بدعوى أمريكية. وفي أبريل 2019، اتّهمت الاستخبارات الأمريكية هذه الشركة بالقيام بالتجسس، وتم إدراجها في القائمة السوداء في مايو من العام ذاته.

- إقرار بكين قانونَ الأمن القومي على هونج كونج التي تتمتع بالحكم الذاتي، وبسببها يتم تطبيق مقولة «بلد واحد ونظامان»، إذ ترى الولايات المتحدة أنه يستهدف قمع الحريات والديمقراطية في الإقليم، وهددت بالتدخل في حالة تطبيق القانون. فيما توجه الصين اتهامات للولايات المتحدة بدعم التظاهرات في الإقليم، حيث تخشى أن يطالب الإقليم بالانفصال مثل تايوان ويخرج الأمر عن السيطرة.

أدوات المواجهة

- أعلنت الولايات المتحدة تعليق شركة جوجل العالمية لتعاملاتها مع شركة هواوي الصينية، وإصدار وزارة الخزانة الأمريكية ضوابط تمنع الشركة من الحصول على مكونات وتكنولوجيا من شركات أمريكية دون إذن الحكومة. وسبق أن أعلن «ترامب» في 2017 ضرورة مواجهة اختراق الصين للملكية الفكرية، وفرض رسوم جمركية عليها. كما منعت الصين رحلات شركات الطيران الأمريكية إلى البلاد لأكثر من شهرين، وبعد أن فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تأشيرة الصحفيين الصينيين، طردت بكين صحفيين أمريكيين.

- في يونيو 2020، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية حظرًا على دخول مسئولي الحزب الشيوعي الصيني، واتهامهم بانتهاك الحريات في هونج كونج، لإجبار بكين على التراجع عن القيود المفروضة على الإقليم. فيما وقّع الرئيس «ترامب» في يوليو 2020 على مشروع قانون لفرض عقوبات جديدة على الأفراد والبنوك والشركات الصينية التي تساعد بكين في سياستها تجاه هونج كونج.

- هددت الصين بمعاقبة شركة لوكهيد الأمريكية بسبب مبيعاتها الدفاعية لتايوان، على سبيل التحذير لشركات الدفاع حول العالم. وعلى جانب آخر، تبذل الصين جهدها لتقديم نفسها كأول اقتصاد يتعافى من فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، في محاولة لاستغلال فوضى الوباء وفراغ القوة العالمي، وأعلنت تحقيق نمو بنسبة 3.2% في الربع الثاني، بعد انخفاض بنسبة 6.8% في الربع الأول من العام، وقدمت مساعدات طبية للعديد من الدول، كان منها حلفاء الولايات المتحدة، كما يبدو أن هونج كونج وتايوان ستكونان ميدانين محتملين للنزاع بين بكين وواشنطن، فالأولى تشكل مركزًا ماليًّا عالميًّا، بينما الثانية تعد منتجًا حيويًّا للتكنولوجيا لكلا البلدين.

- ظهرت بعض الآراء الأمريكية الداعية لتجديد الحوار بين البلدين، كان منهم «جوش هاولي» و«مات جيتز» العضوان الجمهوريان المتشددان بالكونجرس الأمريكي. فيما رأى

نائب الرئيس «مايك بنس» أن السبيل الوحيد لتجنب الصراع هو تغيير الصين لمسارها، والعودة لروح الانفتاح والإصلاح، والمزيد من الحرية. ويعتقد المتشددون في الولايات المتحدة أن المنافسة مع الصين يمكن حلها بفرض عقوبات أكثر صرامة، وفصل الاقتصادَيْن، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وحشد الديمقراطيات الغربية. لكن الأمر يحوي مبالغة في تقدير نقاط الضعف الصينية، والتقليل من التكاليف الأمريكية، والمبالغة أيضًا في اليقين باستعداد دول أخرى للانضمام في حرب ضد الصين، خاصة من يرغب في الحفاظ على علاقة متوازنة مع كلٍّ منهما دون الانجرار إلى صراع عنيف.

- هناك آراء بأن البقاء الأمريكي في آسيا سيجبر الصين على تركيز اهتمامها بمحيطها الإقليمي بما يزيد من صعوبة إظهار قوتها في أماكن أخرى في العالم. ويتطلب هذا حفاظ الولايات المتحدة على مجموعة قوية من التحالفات الآسيوية إذا أرادت أن تظل قوة مؤثرة. ولكن الصين تملك القدرة على تخفيف المخاوف الأمريكية، مثل سحب التدافع العسكري في بحر الصين الجنوبي، لكن قد تفهمه واشنطن على أنه تراجع يستلزم التحفز والاستعداد، إذ سبق أن اعتبر «بومبيو» مطالب الصين في تلك المنطقة غير قانونية، وأن بلاده ستقدم الدعم للدول التي ترغب في تحدي بكين.

- في يناير 2020، وبعد مرور عامين على بدء النزاع التجاري، تم توقيع المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري بين البلدين بهدف التراجع عن فرض تعريفات جمركية على السلع المتبادلة. وعليه توافق الصين على زيادة قيمة وارداتها من السلع الأمريكية بواقع 76.7 مليار دولار في العام الأول من الاتفاق، على أن ترفع الولايات المتحدة كافة الرسوم الجمركية عن الصادرات الصينية، حال توقيع الأخيرة على المرحلة الثانية من الاتفاق التجاري.

آفاق التنافس

- إن الحرب الباردة بين الصين والولايات المتحدة ليست كما كانت عليه مع الاتحاد السوفيتي وإن كانت تتشابه في بعض الجوانب، مثل التنافس بين أكبر قوتين في العالم، واختلاف الأيديولوجيات، كما تختلف أيضًا في أن مركز التنافس هو منطقة المحيط الهندي الهادي وليس أوروبا، بالإضافة إلى أن الصين تفتقر لوجود كتلة دولية مؤيدة لها كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي.

- تتزايد الاحتمالات بأن يكون مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية مشحونًا بالعقوبات ومطالبات التعويض، واتهامات التضليل لتحقيق مكاسب سياسية، وقد تجد الصين نفسها في مواجهة استراتيجية عالمية تقودها الولايات المتحدة حول الصحة العامة تهدف لمنع الأوبئة وتفشيها في المستقبل.

- هناك مصلحة مشتركة بين القوتين في تقليل التنافس إلى حده الأدنى، وتيسير التعاون في القضايا التي تتداخل فيها مصالح كلٍّ منهما، مثل: تغيير المناخ، ومنع الوباء، والارتباط الاقتصادي، كما أن استمرار الحرب بين القوتين قد يؤدي إلى تراجع المكاسب التي تم تحقيقها من تحرير التجارة العالمية، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية.

- أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين بدأت تقترب من الشرق الأوسط، فوفقًا لتقرير نُشر حديثًا بصحيفة «فايننشال تايمز»، فقد قامت الإمارات بإنشاء مركز متقدم لاختبارات فيروس كورونا بالتعاون مع أحد الشركاء الصينيين في أواخر مارس، لكنْ رَفَضَ الدبلوماسيون الأمريكيون المقيمون بها استخدامه، متعللين بمشاركة الشركات الصينية، والمخاوف من التجسس على المعلومات حول الحالة الصحة لدبلوماسييها. كما حذرت واشنطن دول الخليج من زيادة التعاون التكنولوجي مع القطاع الخاص الصيني بعد أن منحت شركة اتصالات إماراتية عقودًا لشركة هواوي الصينية لإدخال شبكة الفايف جي.

- يظل أن الحرب الباردة الجديدة تقترب من الشرق الأوسط، حيث يمكن أن تفرض واشنطن ضغوطات على خيارات التعاون مع الصين. وبرغم أن العالم اليوم أكثر تشابكًا وتعقيدًا من حيث الاعتماد المتبادل في كافة المجالات، إلا أنه ستظل هنالك أهمية لدى دول المنطقة لبناء قدرٍ من التوازن في العلاقة مع الصين والولايات المتحدة، وتجنب الاختيار بينهما.

قضايا الأمن والدفاع

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متصاعدة
- احتمالات التنسيق الفرنسي-الروسي في أزمة ليبيا
- تأثير تفجيرات إيران على المشهد السياسي الداخلي

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

شرق المتوسط.. استقرار مفقود وعسكرة متصاعدة

اكتسبت منطقة شرق المتوسط أهمية كبيرة في العقد الأخير، لا سيما وأنها تعد ممرًّا ملاحيًّا استراتيجيًّا في الشرق الأوسط، فضلًا عن تنامي اكتشافات الغاز ووفرة موارد الطاقة في تلك المنطقة، الأمر الذي حوّلها لساحة تنافس إقليمي ودولي. ونتيجة لتعارض مصالح تركيا في شرق المتوسط مع مصالح دوله، فقد بدأت في اتّباع سياسات تصعيدية لفرض مصالحها بما يدفع لتزايد مؤشرات العسكرة في هذا الإقليم.

ملامح الاضطراب

تتسم الحالة الأمنية في منطقة شرق المتوسط بالاضطراب والتعقيد الشديدين، ويمكن الوقوف على أبرز الملامح المحدِّدة للنظام الأمني في تلك المنطقة عبر ما يلي:

- **هشاشة الوضع الأمني:** تجمع منطقة شرق المتوسط بين تهديدات الأمن التقليدي، وفي مقدمتها تجدد دورات الصراعات الإقليمية سواء في سوريا أو وليبيا، فضلًا عن استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبين التهديدات غير التقليدية، حيث انتشار وتنامي الظاهرة الإرهابية، ناهيك عن تهديدات الهجرة غير الشرعية ومشاكل اللاجئين والنزوح، والقرصنة والاتجار بالبشر. كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في خلق بيئة أمنية هشة ومرتبكة.

- **تصاعد الخلافات البحرية:** يعتبر الخلاف بشأن ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة مصدرًا للتوتر، إذ إن ذلك يعني مزيدًا من الصراع حول حماية المصالح والحقوق في اكتشافات الغاز وفقًا لكل دولة على حدة، وهو ما ساهم في تصعيد الخلاف بين إسرائيل ولبنان، وكذا الخلاف بين تركيا وقبرص واليونان. ويعود جوهر الخلاف بالأساس حول رفض اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وما ينجم عنها من ترتيبات، إذ ترفض تركيا اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، واتفاقية ترسيم الحدود بين قبرص وإسرائيل. وبالمقابل، ترفض مصر اتفاقية اتفاق تركيا مع حكومة الوفاق (نوفمبر 2019) التي تتجاهل حقوق الجزر اليونانية في المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى اشتعال الصراعات بالمنطقة.

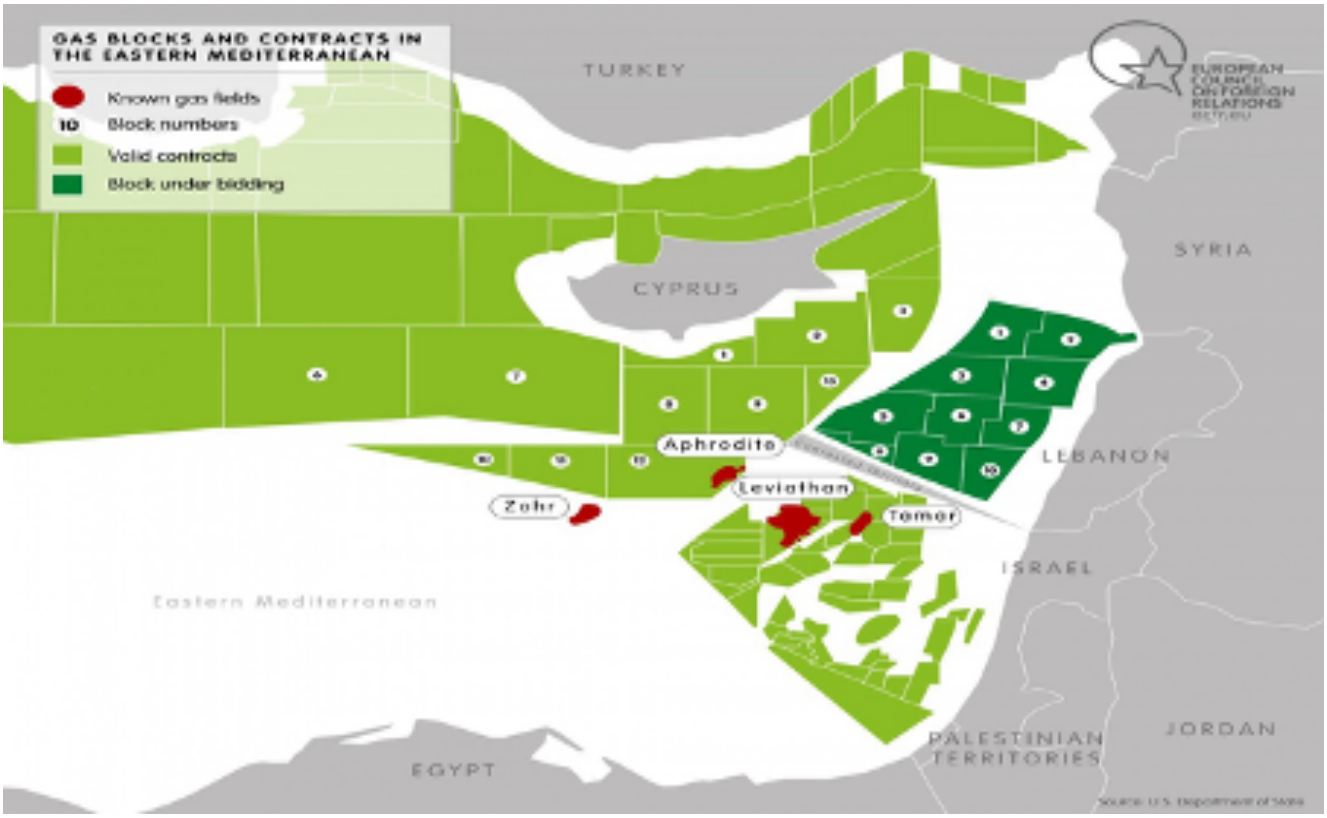

- **غياب التجمع الأمني:** ساهمت اكتشافات الغاز وتعدد الفواعل وتقاطع المصالح وتداخلها بين الأطراف الفاعلة في تعقيد المشهد الأمني، حيث بدأ التنافس ليس فقط بين الشركات الكبرى العاملة في قطاع الطاقة، ولكنه امتد للدول المالكة لهذه الشركات بهدف تأمين مصالحها. وعليه، ساهم هذا الوضع في ظل غياب الإطار والنظام الأمني الجامع الذي يمكن أن يضبط العلاقات ويعيد الاتزان بين هذه القوى في تأزم الوضع وتعقيده.

أنماط العسكرة

تبقى مؤشرات توظيف الأداة العسكرية في نزاعات شرق المتوسط قائمة، ويمكن الوقوف على أبرز أنماطها فيما يلي:

- **الانتشار العسكري المتزايد:** فلدى أغلب الدول ذات المصالح في شرق المتوسط تواجد عسكري يختلف في حجم وطبيعة القوات المكونة له، حيث تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أسطولها السادس، كما يمكنها استخدام كافة القواعد التابعة لحلف الناتو في المنطقة، كما يتشكل الانتشار الروسي من خلال قاعدتي «طرطوس وحميميم» في سوريا، بالإضافة إلى إمكانية تطويع أسطول البحر الأسود لخدمة نفوذها. وتمتلك مصر انتشارًا عسكريًّا مؤثرًا يتمثل بشكل أساسي في عدد من القواعد العسكرية، وفي مقدمتها قاعدة «محمد نجيب» أكبر القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، وقاعدة «برنيس»، بينما تتجه تركيا لتدشين قاعدة عسكرية دائمة شمال قبرص، فضلًا عن مساعيها للتواجد في ليبيا عبر تدشين قاعدتين عسكريتين (مصراتة والوطية). من ناحية أخرى، يتمثل التواجد الإسرائيلي في قاعدة «بالماخيم الجوية»، على ساحلها المطل على المنطقة. كما ترتكز اليونان على دعم حلف شمال الأطلنطي بشكل أساسي في المنطقة، بالإضافة لقواتها البحرية.

- **تنامي القدرات البحرية:** سعت الدول الفاعلة في منطقة شرق المتوسط، لامتلاك وتعزيز قدراتها العسكرية بشكل عام والبحرية بشكل خاص، وقد انعكس ذلك على حجم الإنفاق العسكري لأبرز الفواعل في المنطقة، والذي وصل -وفقًا لإحصاءات 2019- إلى نحو 20.4 مليار دولار بالنسبة لتركيا، و20.5 لإسرائيل مقابل 5.5 لليونان و11.2 مليار دولار لمصر. حيث تعمل الدول على تحديث وتطوير إمكاناتها العسكرية بهدف توفير الحماية المباشرة لاكتشافات الغاز ومشروعاتها القائمة. وترتكز الدول على عملية الردع من خلال العمل على إثبات القدرة على حماية مصالحها في المنطقة، كما اتجه عدد من الدول لتوقيع اتفاقيات تعاون عسكري لتعزيز قدراتها، إذ تعاقدت قبرص مع الولايات المتحدة على شراء صواريخ مضادة للطائرات والسفن في فبراير 2020. كما قامت اليونان بتوقيع عقد عسكري مع الولايات المتحدة لتحديث وتطوير قدراتها الجوية والبحرية في ديسمبر 2019.

القدرات البحرية لأبرز الدول المتنافسة في شرق المتوسط

	مصر	تركيا	إسرائيل	اليونان
التصنيف العالمي	9	11	18	33
التصنيف العالمي بحريًا	7	20	35	23
إجمالي القطع البحرية	319	149	65	116
إجمالي حاملات الطائرات	2	0	0	0
فرقاطات بحرية	7	16	0	13
طرادات بحرية	7	10	4	0
غواصات بحرية	8	12	5	11
زوارق بحرية	45	35	45	35
كاسحات ألغام	31	11	0	4

المصدر: تصنيف «جلوبال فاير بور» ٢٠٢٠

- **تزايد المناورات العسكرية:** اتجهت الدول الفاعلة في شرق المتوسط لإجراء عدد من المناورات العسكرية في المنطقة، وقد شهدت المنطقة كثافة في إجراء تلك التدريبات في أعقاب اكتشافات الغاز، سواء كانت المناورات بصورة فردية كتلك التي قامت بها تركيا خلال شهر مايو 2019 والتي أطلقت عليها «ذئب البحر» كأكبر مناورة بحرية في تاريخ تركيا، أو جماعية كالتي تُجريها مصر مع كلٍّ من قبرص واليونان تحت تسمية «ميدوزا»؛ وذلك بهدف تحقيق عناصر الردع وتنسيق الجهود العسكرية المشتركة. كما شهد شهر يوليو 2020 سباقًا للمناورات، حيث أطلقت مصر المناورة حسم 2020 في الاتجاه الاستراتيجي الغربي، علاوة على المناورات الأمريكية الأوروبية والمناورات التركية قبل إعلان الأخيرة عن إلغائها.

- **عسكرة التنقيب والتحرش بالسفن:** أصبحت مصاحبة السفن الحربية للسفن القائمة بالتنقيب إجراء متكررًا لعمليات التنقيب في شرق المتوسط تناسبًا مع التنقيب بالمناطق المتنازع عليها، فضلًا عن الاعتراض المتكرر لمسارات السفن أثناء عمليات التنقيب. ومن هذه الأمثلة، قيام تركيا باعتراض سفينة إسرائيلية، وطردها من منطقة بحرية تابعة لقبرص (ديسمبر 2019)، وكذلك منع شركة «إيني» من التنقيب في المياه القبرصية (فبراير 2018)، علاوة على اعتراض أنقرة ومنع شركة «نوبل إنرجي» من القيام بأعمالها عام 2011. ناهيك عن اعتراض تركيا لفرقاطة فرنسية (يونيو 2020) أثناء قيامها بمهمة تابعة لحلف الناتو.

- **يظلّ الوضع الأمني في منطقة شرق المتوسط مُعرضًا للتفاقم،** في ظل تنامي مؤشرات العسكرة داخل الإقليم، بالإضافة إلى وجود العديد من الملفات العالقة بين مختلف الأطراف، وفي مقدمتها الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية. ورغم ذلك يُعتبر التصعيد العسكري وبلوغ المواجهة المباشرة أمرًا يصعب توقعه نظرًا للتكلفة الباهظة لهذا التحرك حال حدوثه، ومن المرجح أن يستمر الوضع على ما هو عليه، حيث المزيد من الاستنفار المُحاط بالحذر والترقب، كما تبقى كافة الاحتمالات مرهونة بحدود وطبيعة التحركات التركية باعتبارها الطرف الأكثر افتعالًا للأزمات.

احتمالات التنسيق الفرنسي-الروسي في أزمة ليبيا

على الرغم من اختلاف طبيعة النظامين الفرنسي والروسي؛ إلا أن ثمة تشابهًا بين موقفي الدولتين من الصراع الليبي الرافض للتدخل التركي في ليبيا، والداعم لفرض تسوية سياسية بديلًا عن التصعيد العسكري. ومع عدم قدرة فرنسا على تكوين حشد أوروبي له نفس الموقف من تركيا في ليبيا، فقد يكون ذلك دافعًا لوجود درجة ما من التنسيق السياسي بين الدولتين. فما هي احتمالات ذلك خاصة مع وجود تحفظ أمريكي على الوجود الروسي في ليبيا؟

رؤى مختلفة

- لا يوجد في النخبة الفرنسية من لا يملك تصورًا محددًا عن روسيا، فالرئيس «ماكرون» ليس من المعجبين بروسيا ونموذج «بوتين»، لكنه رغم ذلك من أنصار تقارب مع موسكو وإقامة حوار دائم؛ لأنه يقدر أن فرنسا قد تحتاج إلى روسيا، وأن الولايات المتحدة لم تعد تُعير اهتمامًا كافيًا لمخاوف أوروبا الغربية والجنوبية، وهو توجه تعارضه أغلبية الممسكين بمفاصل الدولة في وزارتي الخارجية والدفاع الذين يؤمنون بأهمية الحلف الأطلنطي، وضرورة العمل على تقويته، بينما يرى بعضهم أن تركيا فاعل هام يجب مراعاته، وأنّ حدة الرئيس غير مجدية على أقل تقدير. صحيح أن عدد المعجبين بروسيا و«بوتين» كبير جدًّا في أوساط الجيش، لكنهم غير موجودين في المناصب القيادية.

- تتبنى فرنسا موقفًا واضحًا تجاه ليبيا، مفاده أن هذا البلد الأخير يشكل مصدر تهديد لأمن ومصالح باريس في الساحل والصحراء على صعيد مكافحة الإرهاب والهجرة، ثم يلعب الحرص على مصالح فرنسا الاقتصادية الهامة في ليبيا دورًا ثانويًّا في حسابات «ماكرون». لذلك تبنت فرنسا موقفًا رافضًا للتدخل التركي في ليبيا، وكانت أقرب لدعم الجيش الوطني. ومن بين القوى الكبرى، تظهر روسيا كأقرب الدول لتشابه موقفها من الصراع الليبي مع الموقف الفرنسي.

- تبدو موازين القوة داخل الإدارة الفرنسية في صالح الرئيس المتمتع بصلاحيات دستورية كبيرة، كما تلعب ممارسات الإدارة الأمريكية والنظام التركي دورًا كبيرًا في إضعاف «أنصار الحلف الأطلسي». وترى دول جنوب أوروبا أن التهديدين الرئيسيين لها هما: الإرهاب، والهجرة، يضاف إليهما فيما يخص فرنسا (ألمانيا والنمسا) الدور المناوئ الذي تلعبه كل من جماعة الإخوان والجاليات التركية في الجبهة الداخلية.

- في المقابل، ترى الولايات المتحدة ومعها تركيا والمملكة المتحدة ودول شرق وشمال أوروبا أن التهديد الروسي هو الخطر الرئيسي، ويلاحظ أيضًا أن الاشتراك في تشخيص ليبيا كمصدر للتهديد لا يعني بالضرورة تبني السياسات ذاتها. إيطاليا وفرنسا اختلفتا كثيرًا في السنوات الماضية، إلا أن التدخل التركي دفع كلًّا منهما إلى مراجعة سياساته وإلى نوع من التقارب.

- يزيد موقف واشنطن تجاه الدور الروسي في ليبيا من احتمال أن تعمل مع تركيا على إضعاف موقف أنصار الحلف الأطلسي في فرنسا، مما قد يؤدي إلى فشل محتمل للتقارب مع روسيا ومن ثم إضعاف أنصار «ماكرون»، وهذا الاحتمال وارد لأن الرئيس الفرنسي لم يحصل على الكثير من «بوتين» فيما سبق.

- يُعد الموقف الروسي أكثر غموضًا، حيث تسعى موسكو إلى «العودة إلى إفريقيا» لأسباب في مجملها اقتصادية، وفي ليبيا على وجه الخصوص، فالتواجد الروسي في ليبيا يحقق فوائد بالغة الأهمية لموسكو، أهمها اقتصادي واستراتيجي، بشرط ألا تكون تكلفته منهكة، وهذا الشرط ازداد أهمية نظرًا لحساسية الوضع الداخلي لروسيا؛ حيث تراجعت شعبية النظام في الأشهر الماضية نظرًا لعمق الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وجاءت إدانة موسكو لتحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد بالغة الضعف رغم أهمية توظيف الأرثوذوكسية والمشاعر الدينية في السياسة الروسية. واعتبر المراقبون هذا الموقف دالًّا على ضعف.

- ثمة تفسير آخر يتعلق بأن علاقات موسكو بأنقرة أكثر تعقيدًا من علاقات فرنسا بتركيا، فهي قائمة على مزيج من التنافس والتعاون. فعلى سبيل المثال، فإن التواجد التركي قوي في قازان، وموسكو تحتاج إلى تفاهمات مع أنقرة حول سوريا، ويرى كثير من المحللين أن ليبيا أقل أهمية بكثير من سوريا بالنسبة لموسكو. وفي ليبيا، حرصت روسيا على التواصل مع كافة الأطراف، فلها اتصالات معلنة بقوى غرب وشرق ليبيا. وتبدو موسكو أحيانًا وكأنها تسعى إلى توظيف علاقاتها مع تركيا ومصر لتكون في آن واحد لاعبًا وحكمًا مشرفًا على حلٍّ يقسم ليبيا إلى مناطق نفوذ (غير رسمية). والمتابع لسياسات موسكو في ليبيا يصل إلى خلاصة مفادها أنها على عكس باريس قدرت منذ البداية أنه لا يوجد فاعل ليبي يستطيع توحيد البلاد بقوة السلاح.

حدود التفاهم

- طرحت بعض التصريحات لمصادر فرنسية عن ضرورة التنسيق بين روسيا وفرنسا في الملف الليبي تساؤلات كثيرة؛ إذ قالت يوم ٢٦ يونيو الماضي إن الرئيس الفرنسي الذي تحدث يومها مع نظيره الروسي ما يزال متفائلًا بإمكانية تحقيق تقدم كبير عبر التعاون مع روسيا في عدد من الملفات منها ليبيا، وأضافت أن الدولتين لهما مصلحة مشتركة في عودة الاستقرار في ليبيا وتوحيد مؤسساتها.

- يجب الإقرار بصعوبة رسم صورة دقيقة لما يجري لأن «ماكرون» و«بوتين» يعتمدان كثيرًا على دبلوماسية المسارات البديلة (Track 2) وعلى الدبلوماسية السرية، ولكنهما حرصا على إعلان وجود تواصل يرمي إلى التنسيق بين الدولتين في الملف الليبي، مما أثار استياء الولايات المتحدة من تركيز الأوروبيين على إدانة مخالفات تركيا، دون إشارة موازية لوجود ميليشيات فاجنر ولتدخل أطراف مساندة للقوى المعادية لحكومة الوفاق.

- هناك بعض المصالح المشتركة بين فرنسا وروسيا، خاصة محاربة الإرهاب، وبرغم أن المواقف متشابهة حول هذا الملف، لكنها ليست متطابقة تمامًا؛ لأن وجود جهاديين سوريين في ليبيا يخفف الضغط على النظام السوري، في حين أن هذا الوجود كله مضاد لمصالح فرنسا. من ناحية أخرى، تريد روسيا تعميق الخلافات بين أعضاء الناتو، فقد وصف «ماكرون» الحلف بأنه في حالة «موت سريري»، وعبّر عن استيائه من ممارسات الولايات المتحدة وتركيا، ويرى أن واشنطن ساندت تركيا ضد فرنسا في الخلافات التي نشبت بينهما.

- وبرغم أن باريس وموسكو لا تريدان انهيار الجيش الوطني الليبي، لكن الفارق الرئيسي في المقاربات أن باريس على عكس موسكو تعتقد أن توحيدًا فعليًّا (وليس فقط قانونيًّا) للدولة الليبية ممكن. يضاف لذلك أن أهمية المصالح الاقتصادية للدولتين وطبيعتها تحفزان العمل على عودة الاستقرار، فلروسيا مصلحة في تقوية مركز فرنسا في الناتو وربما في أوروبا، بينما تحتاج فرنسا إلى إثبات أن روسيا ليست دائمًا مصدر عدم استقرار، وأن الحوار معها مُجدٍ.

- **في المقابل،** هناك تناقضات لا سيما فيما يتعلق باحتمال تواجد روسي عسكري دائم في ليبيا؛ لأنه سيكون مصدر تهديد لجنوب أوروبا، لكنها مع ذلك تناقضات يمكن تأجيل الخوض في إدارتها مع باريس، لا سيما في ظل عدم وجود لقوات نظامية روسية على الأرض في ليبيا.

مجمل القول: إن التنسيق السياسي الفرنسي الروسي قد يكون العائق الرئيسي له تصلّب «ماكرون» و«بوتين» في المفاوضات، فهما لا يقدمان تنازلات إلا على مضض. يبقى سؤال حول مصلحة مصر، حيث تدرك الدولتان مركز وثقل القاهرة، وتعتمدان عليها في كثير من الملفات لا سيما الإفريقية، وبالتالي لا تريدان خلافات جوهرية معها، غير أنهما قد تحاولان دفع مصر إلى تبني خيارات ليست في مصلحتها.

خريطة نفوذ السيطرة في ليبيا

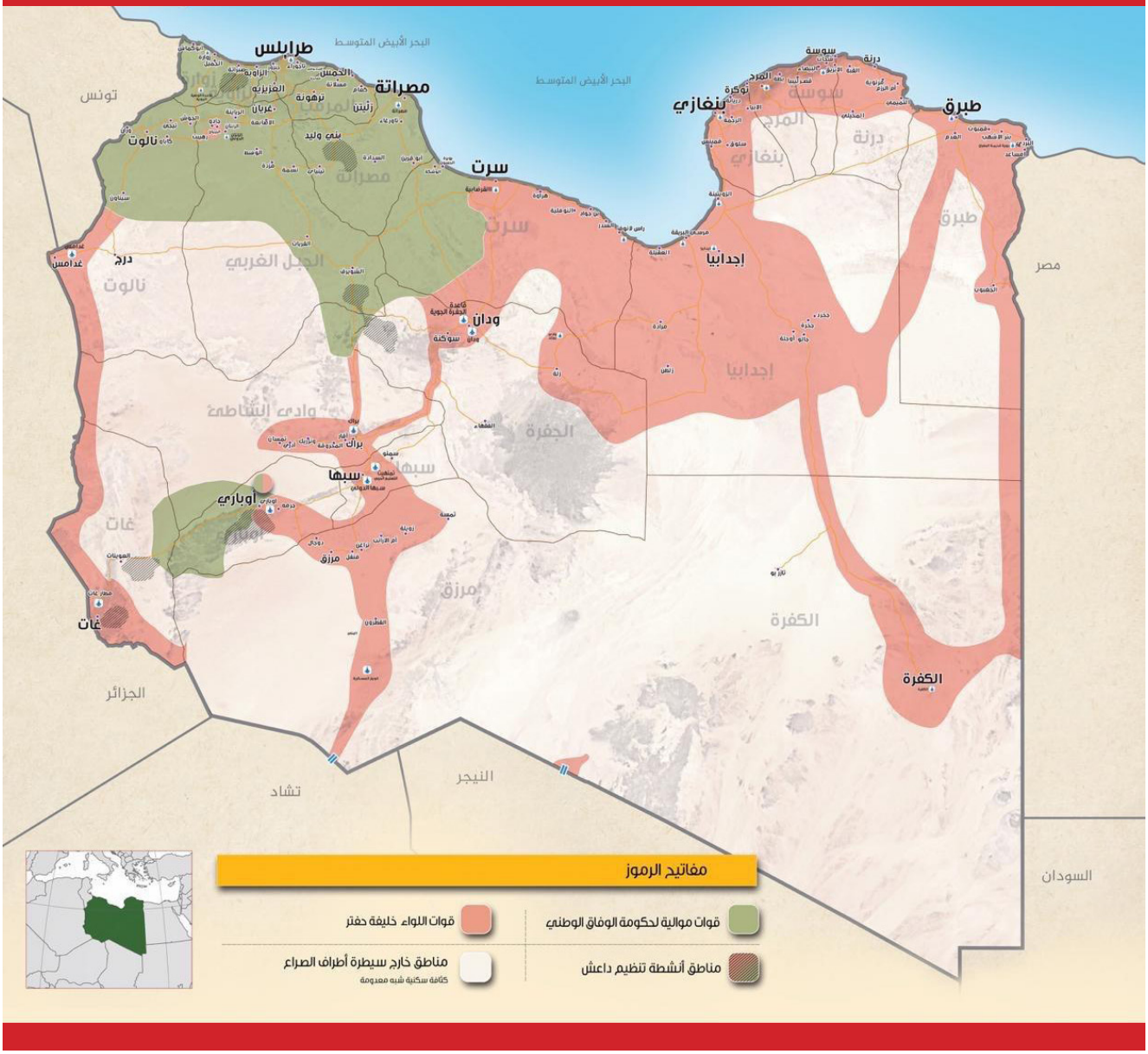

تأثير تفجيرات إيران على المشهد السياسي الداخلي

شهدت إيران في الفترة ما بين شهري يونيو ويوليو 2020 سلسلة تفجيرات وحرائق مجهولة المصدر استهدفت منشآت حيوية ومواقع عسكرية وصناعية، بينها منشأتا نطنز النووية وبارشين المحورية في البرنامج الصاروخي، ما تسبب في خسائر كبيرة. ولم يتم تقديم تفسير واضح لهذه الأحداث، لكن الأمر الواضح أن لها انعكاسات سلبية واضحة على النظام السياسي وعلى الحرس الثوري الإيراني.

موجات انفجارية

- أوضح مجلس الأمن القومي الإيراني أنه أمر بإجراء التحقيقات لكشف ملابسات سلسلة الانفجارات والحرائق التي حدثت خلال الأسابيع الأخيرة ولكن لن يعلن عن نتائجها لأسباب أمنية، وهو ما خلّف مجموعة من الفرضيات المتروكة دون يقين بين ماهية المتسبب وكيفية ارتكاب الحادث. إذ تراوحت ما بين عمليات تخريبية قام بها مجموعة من العناصر المتمردة داخل إيران، وهجمات خارجية ظلت الولايات المتحدة وإسرائيل أبرز المتهمين بتدبيرها، وحوادث ناتجة عن أخطاء بشرية كما كانت تفيد وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية.

- لا يرتبط بين مجموع الأحداث التي شهدتها إيران على مدار شهر يونيو 2020 أي اتجاهات حاكمة يمكن أن تصف ملابسات التفجيرات، خاصة في ظل حرص النظام الإيراني على عدم الكشف عن نتائج التحقيقات. ولكن يبدو أن المشترك الوحيد بين تلك التفجيرات هو استغلال الغازات القابلة للاشتعال من أجل إحداث موجات انفجارية حادة تتسبب بالكاد في تخريب منشآت نووية وعسكرية، واستهداف تشكيلات للحرس الثوري الإيراني بواسطة عبوات ناسفة.

- تشير أماكن الانفجارات والحرائق إلى أن الهدف منها هو محاولة ضرب وتأخير البرنامجين النووي والصاروخي، الأمر الذي جعل التقديرات المختلفة تعتبرها استكمالًا لاستراتيجية «الضغط القصوى» التي تمارسها واشنطن على إيران، خاصةً بعدما صرحت به مديرة الاستخبارات الأمريكية «جينا هاسبيل» بعد اغتيال «سليماني» من أن الرد الإيراني لن يتجاوز هجمات صاروخية ضد أهداف أمريكية في العراق، وهذا ما كان بالفعل، باستثناء ذلك كانت التهديدات الإيرانية مجرد حملات إعلامية جوفاء لامتصاص الغضب العام.

- من المحتمل أن تكون إسرائيل ضالعة في تنفيذ هذه الحوادث، سواء بدعم من الولايات المتحدة أو بدونه، ويبدو جليًّا أن إسرائيل قد استعاضت عن المواجهة العسكرية المباشرة والمكلفة مع إيران بحرب استخباراتية وسيبرانية في العمق الإيراني لتعطيل قدرات طهران النووية، خاصة

وأن التفجيرات تدلل على قدرة استخباراتية سمحت لطواقم العملاء بالوصول إلى واحد من أكثر المواقع تحصينًا في إيران، وزرع قنبلة في جوفه العميق، وتزامن ذلك مع سلسلة تفجيرات محيرة طالت محطات طاقة ومرافق حيوية لم يتضح بعد إن كانت لها صلة بتفجير نطنز.

- إن عدم إعلان إيران عن نتائج التحقيقات يتم تفسيره بكونها تعمل على الرد القريب على هذه الحوادث. وفي هذا الصدد، أشار مراقبون إلى ردّ إيران على الولايات المتحدة، في 12 يوليو 2020، بافتعال وقوع حريق كبير انتهى بتدمير البارجة الأمريكية يو إس إس ريتشارد، في مرفأ سان دييغو العسكري، وسرت تكهنات باختراق سيبراني تسبب في التلاعب بمنظومات حرارية في البارجة أدى لنشوب الحريق وتعطيل أنظمة التبريد. ورغم هذا يصعب توقّع أن تهاجم إيران مباشرة وبكثافة أيًّا من الولايات المتحدة وإسرائيل حتى إذا أعلنت تحقيقاتها ذلك، والاحتمال الأقوى حصول هذا الرد من قبل إحدى الأذرع الإيرانية انطلاقًا من سوريا ولبنان والعراق، مما يضع كل الإقليم على صفيح ساخن في معركة تحديد أحجام ومصائر.

تأثيرات محتملة

بجانب الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد والعقوبات الاقتصادية على إيران، خلّفت سلسلة الانفجارات في إيران حالة من التفاعلات السياسية داخل مؤسسات النظام الإيراني، كما خلقت مشهدًا سياسيًّا محتدمًا بين النظام والشعب الإيراني. ويمكن عرض هذه التأثيرات كما يلي:

- **اتجاهات سلبية بين الإيرانيين تجاه النظام:** إذ حفزت الطبيعة المتسلسلة للأحداث، بجانب سياسة التعتيم والتكتم من جانب الحكومة على نتائج الانفجارات، تفسيرات شعبية غير إيجابية وسط الإيرانيين، وتركت انطباعًا لدى الشعب الإيراني بأن حكومتهم التي تقمع المظاهرات والاحتجاجات بداعي الحفاظ على الاستقرار لم تعد قادرة على حفظ النظام والأمن العام في البلاد. كما أنها افتقدت للاستجابة المناسبة والرادعة لتكرار الأحداث، وهو ما يثبت حالة الضعف التي يمر بها النظام الإيراني.

وانعكس هذا التفاعل من جانب البرلمان الإيراني (أغلبيته من الأصوليين التقليديين والجدد) الذي أصدر خطابًا سياسيًّا حادًّا تجاه وزير الخارجية «جواد ظريف»، واتجاهه (أي البرلمان) لاستجواب الرئيس «حسن روحاني»؛ بدافع قلقه من تململ الشارع الإيراني واتجاهه لإشعال انتفاضة شعبية ضد النظام. وهو ما دفع المتحدث باسم الحكومة «علي ربيعي»، للقول بأن حل المشاكل الآنية التي يعاني منها الشعب، والعبور من الأزمات الخارجية الاقتصادية والاجتماعية، وحلحلة مخاوف الشعب؛ يتطلب طريقًا آخر غير استجواب رئيس الجمهورية، ولن يتأتى سوى بتعاون كافة السلطات مع بعضها بعضًا.

- **اتجاهات سلبية تجاه الحرس الثوري:** تتراكم المؤشرات التي تفيد بصعود اتجاهات سلبية تجاه الحرس الثوري بين بعض الجماعات المتطرفة في إيران وبعض المؤسسات العسكرية الإيرانية، أخذت مستويات عنيفة وغير عنيفة. ففي 30 يونيو 2020، أعلنت جماعة جيش العدل مسئوليتها عن استهداف عناصر من الحرس الثوري، ما أدى إلى حدوث إصابات. كما أفادت وكالة «إرنا» باستهداف بعض عناصر من الحرس الثوري في جنوب شرق إيران (16 يوليو 2020). بينما سخر رواد مواقع التواصل الاجتماعي من ابتكارات الحرس الثوري المتواضعة في مواجهة فيروس كورونا.

- **أما على المستوى المؤسسي،** فقد تدخّل الحرس الثوري لإقالة مدير وكالة «إرنا» (الوكالة الرسمية لإيران) لإذاعته لقاء مع قائد الجيش الإيراني اشتكى فيه من تدخل الحرس الثوري في الحياة السياسية والاقتصادية لإيران، وهو ما يعزز الروايات في الداخل الإيراني التي تقرأ حدوث تصدعات مؤسسية بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ وتيارات سياسية تجاه سياسات الحرس الثوري ذاته في إيران، وهو ما دفع تقارير أمريكية إلى القول بأن الحرس الثوري سارع إلى إحداث تغييرات بين قياداته من أجل تخفيف وطأة الهجوم الشعبي عليه.

خلاصة القول، إن اضطرابات الحياة السياسية في إيران لا يمكن عزوها إلى سلسلة التفجيرات الأخيرة بشكل مباشر، وإنما سبقتها عوامل أخرى تتعلق بأزمة كورونا، وفرض العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني. وبالتالي تأتي حوادث التفجيرات لتنشط اتجاهات سلبية تراكمت وسط الأوساط الشعبية والسياسية الإيرانية قد تقود إلى إضعاف النظام، وهو ما قد يكون أحد الأسباب التي تفسر دفاع المرشد الأعلى الإيراني «علي خامنئي» عن الرئيس «روحاني» في مواجهة البرلمان، والتي تمثل دعوة للجميع في إيران بوقف أي تحركات سياسية تقض من الاستقرار الهش لحكومة «روحاني».

قضايا السياسات العامة

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- تحديات الأمان الاجتماعي بمصر: نموذجا «تكافل» و«كرامة»
- كيف تواجه الحكومة المصرية ظواهر الانفلات الأخلاقي؟
- تجارب الدول بإعادة الإغلاق لمواجهة فيروس كورونا

تحديات الأمان الاجتماعي بمصر: نُموذجا «تكافل» و «كرامة»

احتل تعزيز برامج الحماية الاجتماعية مركزًا متقدمًا ضمن السياسات الحكومية المصرية في السنوات الأخيرة بهدف حماية الفئات الأكثر ضعفًا من الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية. وبعدما نضجت هذه البرامج بدأت الحكومة في التخطيط لاستدامتها، حيث ترغب الدولة في خلق كيان مؤسسي لبرنامجي «تكافل» و«كرامة»، وتحويل البرنامجين إلى صندوق لضمان استدامتهما.

شبكات الأمان الاجتماعي

- شبكات الأمان الاجتماعي هي السياسات والإجراءات التي تنفذها الحكومات لحماية الفئات الأشد فقرًا، والتي تشمل: العمالة المؤقتة، والفئات الأقل دخلًا، والأطفال، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة. ويندرج تحت تلك الشبكات مجموعة من التدابير المختلفة، منها مكافحة الفقر الشديد، وسوء التغذية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للأطفال، وتوفير الرعاية الصحية الأولية لهم، ويعمل برنامجا «تكافل» و«كرامة» على تحقيق تلك الأهداف بعينها.
- في عام 2015، بدأت وزارة التضامن الاجتماعي، بالتعاون مع وزارات أخرى، في تنفيذ برنامجي تكافل وكرامة للدعم النقدي بهدف مواجهة الأبعاد المتعددة للفقر، وذلك من خلال دعم الفئات الأكثر فقرًا في قرى صعيد مصر وفي بعض المناطق المهمشة بالقرب من محافظتي القاهرة والجيزة، حيث تعيش بعض الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، وذلك كجزء من شبكة الأمان والحماية الاجتماعية.

الجهات المشاركة في تنفيذ برنامجي «تكافل» و«كرامة»

الجهة	طرق المشاركة
وزارة التضامن الاجتماعي	تقوم بالتنفيذ والإشراف على اختيار المستحقين، والتي عن طريقها تصدر البطاقة الذكية التي يتم الصرف بها للمستحقين.
وزارة التربية والتعليم	تمد القائمين على تنفيذ برنامج تكافل بنسب حضور أطفال الأسر المستحقة للبرنامج بالمدارس.
وزارة الصحة والإسكان	تمد القائمين على تنفيذ برنامج تكافل ببرامج الرعاية الصحية التي يجب اتّباعها.
وزارة المالية	تقديم الدعم النقدي للمستحقين طبقًا للخطة التي تضعها وزارة التضامن.
وزارة الداخلية	التأكد من صحة البيانات التي تتقدم بها الأسر التي تريد الاستفادة من احد البرنامجين.
هيئة البريد	يتم صرف المبالغ المستحقة للمستفيدين من البرنامج عن طريق مكاتب البريد.

- تم إطلاق البرنامجين بمساهمة من البنك الدولي على مرحلتين: المرحلة الأولى في عام 2015 بقيمة 400 مليون دولار، والثانية في عام 2019 بقيمة 500 مليون دولار بفترة سداد للقرض تصل إلى 35 عامًا تقريبًا. ووصلت تكلفة البرنامج حتى الآن إلى نحو 45 مليار جنيه استفاد منها حوالي 3.2 ملايين أسرة بما يشمل حوالي 15 مليون مواطن (حتى عام 2019).

تكلفة برنامجي تكافل وكرامة (مليار جنيه)

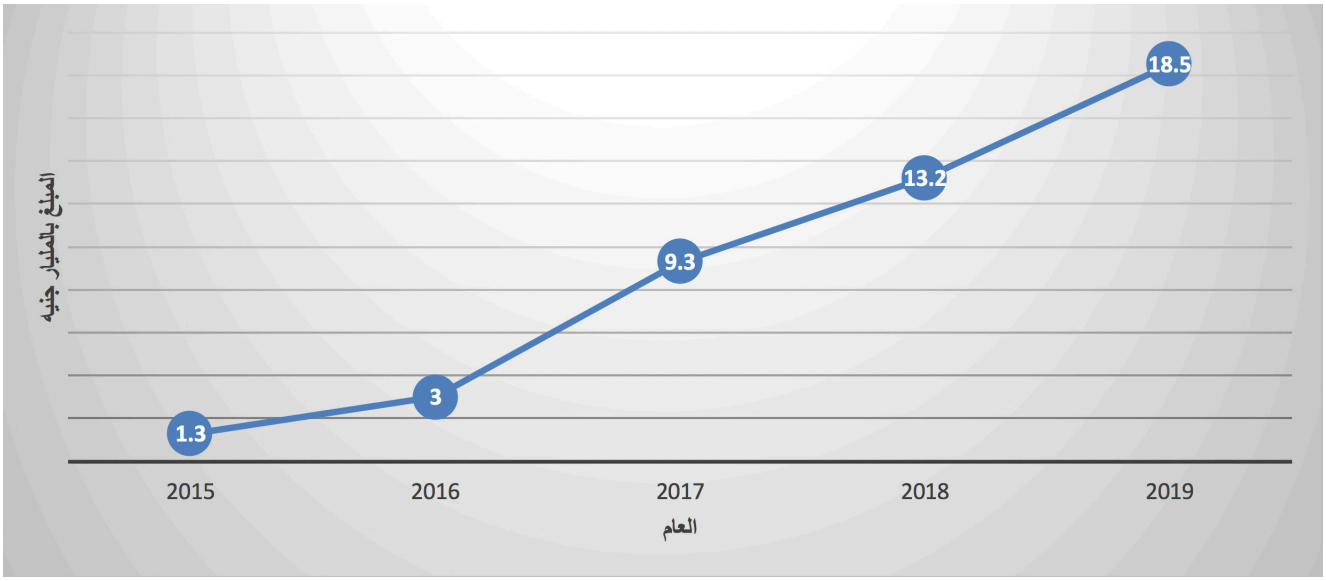

برنامج «تكافل»

- يهدف برنامج «تكافل» إلى تقديم دعم نقدي مشروط، بمعنى أن الأسر تحصل على تحويل شهري قدره 325 جنيهًا بشرط أن تلتزم بمتطلبات محددة، ومن أبرزها: أن يكون كل أطفال الأسرة من سن 6 أعوام إلى 18 عامًا مسجلين في المدارس بنسبة حضور لا تقل عن 80% من عدد أيام الدراسة، والقيام بأربع زيارات في السنة لعيادات صحية من جانب الأمهات والأطفال دون السادسة من العمر، والاحتفاظ بسجلات متابعة نمو الأطفال، وحضور جلسات التوعية الغذائية.
- تساعد هذه الجلسات على تشجيع الممارسات الصحيحة في تغذية الأطفال، والانتظام في مواعيد تطعيمهم، ورعاية الأم قبل الولادة. وتحصل الأسر على دعم إضافي قدره 60 جنيهًا عن كل طفل منذ ميلاده حتى 6 سنوات، و80 جنيهًا عن كل تلميذ في التعليم الابتدائي، و100 جنيه عن كل طالب في المرحلة الإعدادية، أما طلبة المرحلة الثانوية فيصل الدعم الذي يحصلون عليه إلى 140 جنيها. ويُغطّي البرنامج طفلين كحد أقصى للأسرة الواحدة بدلًا من ثلاثة أطفال سابقًا تنفيذًا لقرار رئيس مجلس الوزراء بداية من عام 2019، ويجري تجديد اعتماد المنتفعين من البرنامج كل ثلاث سنوات.

عدد الأسر المستفيدة من برنامج «تكافل» (بالمليون)

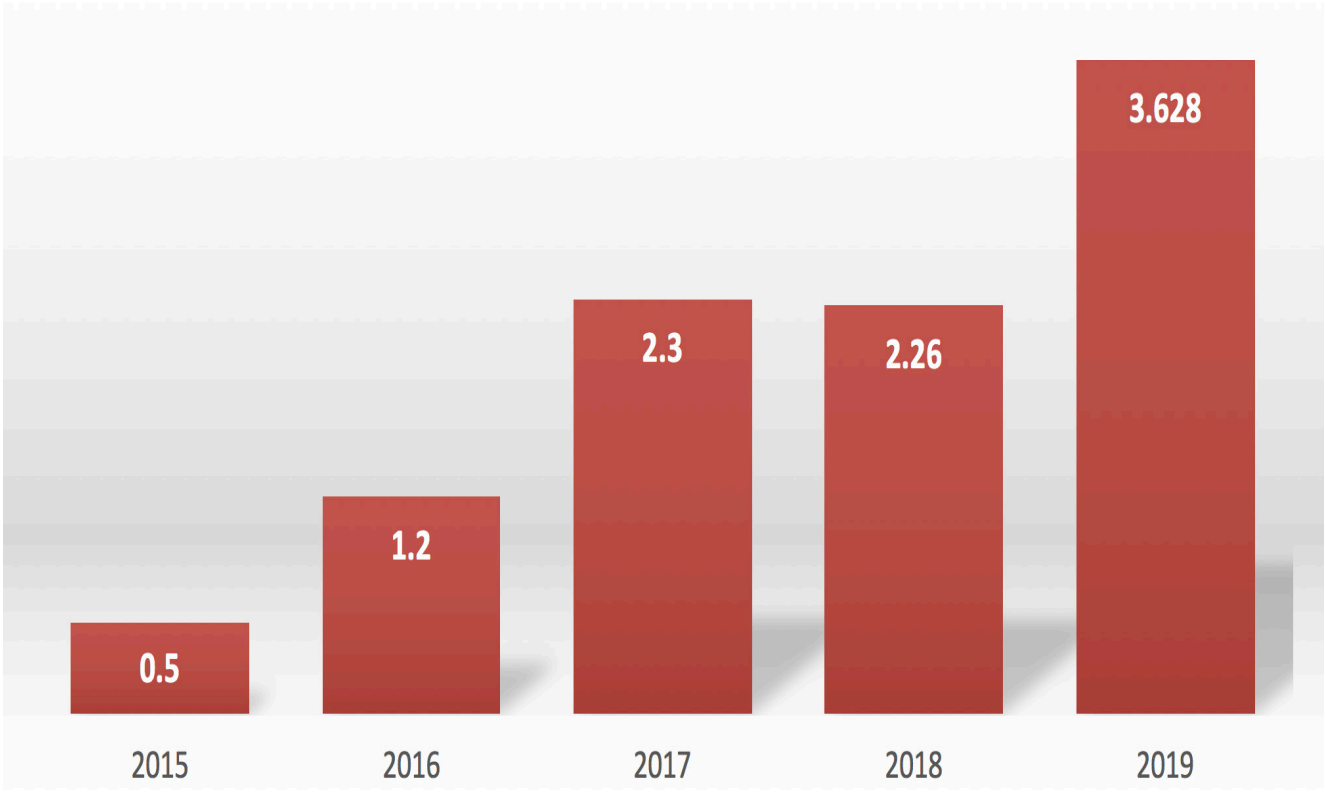

برنامج «كرامة»

- يستفيد من برنامج «كرامة» فئتان من الأسر الفقيرة هما كبار السن، والمعاقون. بالنسبة لكبار السن فيشترط برنامج «كرامة» أن يكون السن فوق 65 عامًا، وأن يكون المستفيد غير قادر على العمل والكسب؛ وألا يكون للأسرة دخل ثابت مثل المعاشات التأمينية أو معاش الضمان الاجتماعي. أما بالنسبة لذوي الإعاقات فيشترط أن تكون الإعاقة مانعة عن العمل، ويتم إثبات ذلك عن طريق تقديم شهادة طبية معتمدة من القوميسيون الطبي التابع له المستفيد والمعتمد من وزارة الصحة.

- يحصل المواطنون المستفيدون من البرنامج على معاش شهري قدره 325 جنيهًا لكل فرد تنطبق عليه شروط البرنامج داخل الأسرة، ومبلغ 425 جنيهًا للفردين داخل الأسرة الواحدة، و550 جنيهًا لثلاثة أفراد (وهو الحد الأقصى للبرنامج) داخل الأسرة الواحدة. كما انضم لاحقًا فئة الأطفال الأيتام إلى قائمة المستهدفين من برنامج «كرامة». ويبلغ إجمالي عدد المستفيدين من برنامج «كرامة» حوالي مليون شخص حتى عام 2019.

الفئات المستهدفة لبرنامج كرامة

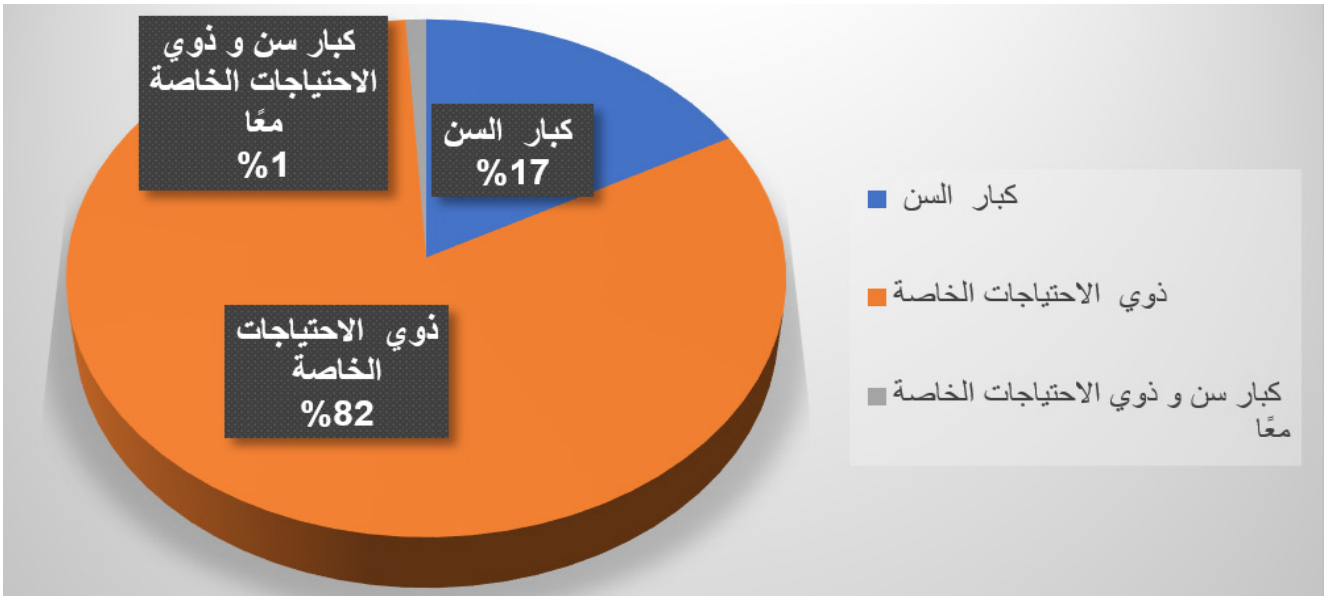

قاعدة للحماية الاجتماعية

- أتاحت برامج "تكافل" و"كرامة" الفرصة لوزارة التضامن الاجتماعي لإنشاء قاعدة بيانات عن الأسر تحت خط الفقر، حيث أصبح مسجلًا لديها في قاعدة بياناتها 8،1 ملايين أسرة تضمّ أكثر من 40 مليون مواطن. وذلك في مقابل قاعدة المستفيدين من معاشات الضمان التي تقتصر على حوالي 10.125.918 مستفيدًا (حتى شهر أكتوبر 2019) بالرغم من التاريخ الطويل لهذا المعاش في مصر والذي يتجاوز نصف قرن. وتمت الاستفادة من تلك المعلومات، حيث تم ربط المستفيدين من برنامج "تكافل" و"كرامة" بحزم متكاملة أخرى من خدمات الحماية الاجتماعية لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، ومن أبرز هذه الحزم:

- **برنامج "فرصة":** وهو البرنامج الذي خرج من رحم "تكافل" و"كرامة"، ومن الممكن أن نقول إن البرامج الثلاثة في تكامل معًا. حيث يهدف برنامجا "تكافل" و"كرامة" إلى تقديم الدعم اللازم للفقراء للحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بينما يهدف برنامج "فرصة" إلى تخرج الفقراء من برامج الدعم النقدي لأنه يُركز على التمكين الاقتصادي، من خلال توفير تدريب الشباب الذي يعاني من البطالة، ويستهدف البرنامج في المقام الأول المستفيدين من دعم "تكافل" و"كرامة" لأن 44% منهم في سن العمل.

- **توفير بطاقات الدعم التمويني للسلع الغذائية:** إذ لم تتوفر سابقًا لأي أسرة مستفيدة من برنامج "تكافل" أو "كرامة" وذلك بالتعاون مع وزارة التموين.

- **برنامج "لا أمية مع التكافل"** للقضاء على الأمية للسيدات المستفيدات من برنامج "تكافل"، وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم الفني. فضلًا عن حزمة أخرى من البرامج مثل: (سكن كريم - اتنين كفاية - الألف يوم الأولى من حياة الطفل).

تحديات أساسية

- بعد خمس سنوات من عمر برنامجي "تكافل" و"كرامة"، ومع الاتجاه لتطوير الكيان المؤسسي للبرنامج وطبيعته القانونية؛ من الضروري رصد التحديات التي تواجهها هذه البرامج والتعامل معها.

- **تحدي الاستدامة:** فبعد الحصول على قيمة قرض البنك الدولي بالكامل، هل ستتحمل ميزانية الدولة تكلفة البرنامج بالكامل، وخاصة في ظل الظروف الحالية؟ فقد وصلت تكلفة البرنامج حتى الآن نحو 45 مليار جنيه، وهي مرشحة للزيادة في السنوات التالية. لذا، من الضروري طرح قضية التمويل والاستدامة للوصول إلى أفضل الطرق لاستدامة هذه البرامج شديدة الأهمية.

- **ضرورة وجود مؤشرات قياس واضحة لأثر هذا البرنامج على المستوى المعيشي الفعلي للفئات المستهدفة،** فالعبرة ليست بزيادة عدد المستفيدين، بل بقدر الاستفادة الحقيقية للمجتمع من هذه البرامج. لذا يجب وضع مؤشرات كمية وكيفية واضحة وقابلة للقياس فيما يتعلق بالحد من الفقر، بالإضافة لحزمة من المؤشرات الخاصة بالتعليم والمؤشرات الصحية.

- **ضرورة الانتباه لمعدلات التضخم المتزايدة التي صاحبت القرارات الاقتصادية الأخيرة،** والتي أدت إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للعملة المحلية بسبب ارتفاع مستويات الأسعار. فالواقع يستلزم إعادة النظر في قيمة مخصصات الدعم النقدي لبرنامج "تكافل" و"كرامة" لتأخذ في الاعتبار معدلات التضخم، وربما كان من الضروري الإجابة عن التساؤل التالي: هل من الأجدى أن يتم التوسع بشكل رأسي من خلال التركيز على عدد محدد من المواطنين الموجودين تحت خط الفقر، مع زيادة المخصصات الشهرية لتتواءم مع ارتفاع تكاليف المعيشة، أم استمرار التوسع الأفقي من خلال زيادة عدد الأسر المستفيدة مع ثبات المبالغ الشهرية المخصصة لهم، والتي تتضاءل قيمتها مع معدلات التضخم المتزايدة؟.

- **تحدي المتابعة والتنسيق المستمر مع الجهات الحكومية المعنية لضمان تحقيق شروط الاستحقاق لبرنامج "تكافل"،** فمتابعة انتظام الطلاب في المدارس، وكذلك متابعة الحالة الصحية للأمهات والأطفال، يحتاج إلى منظومة متابعة على قدر كبير من الكفاءة، كما تحتاج عملية المتابعة إلى تنسيق مستمر مع الجهات المعنية، خاصة وزارات التربية والتعليم، والتعليم الفني، ووزارة الصحة.

كيف تواجه الحكومة المصرية ظواهر الانفلات الأخلاقي؟

شهدت مصر في الآونة الأخيرة العديد من مظاهر «الانفلات الأخلاقي»، حيث برزت ظواهر اجتماعية سلبية، مثل «التنمر، والتحرش، والتحريض على الفسق»، ورغم الاختلافات الكبيرة بين هذه السلوكيات، إلا أنها تندرج جميعها في أنها أمراض اجتماعية لكونها تضر بأفراد المجتمع وتهدد أمنه واستقراره. فكيف واجهت الحكومة هذه الظواهر والحد من تأثيراتها السلبية على المجتمع المصري؟

معاقبة المتنمرين

- التنمر «Bullying» هو ظاهرة عدوانية وغير مرغوب بها تنطوي على ممارسة العنف البدني أو اللفظي من قِبل فرد أو مجموعة أفراد، حيث يستعرض فيه المعتدي قوته ضد الضحية، مستغلًّا ضعفها الجسدي أو الاجتماعي أو النفسي.

- شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة الكثير من حالات التنمر، منها تعرض الطالب «لويس أجوك» للاعتداء البدني والإهانة بسبب بشرته السمراء من قِبل بعض المراهقين. وهذه الحادثة ليست الأولى من نوعها، فقد خلُصت دراسة أجراها المجلس القومي للأمومة والطفولة بالاشتراك مع يونيسيف مصر لعام 2018 بعنوان «العنف ضد الأطفال»، إلى أن 79% من الأطفال في مصر يتعرضون للتنمر، 70% من تلك الحالات تحدث داخل المدرسة، ويتعرض لها 70% من الذكور مقابل 30% من الإناث، وأن الأطفال في الفئة العمرية من 10 إلى 15 عامًا هم الأكثر تعرضًا لحالات التنمر.

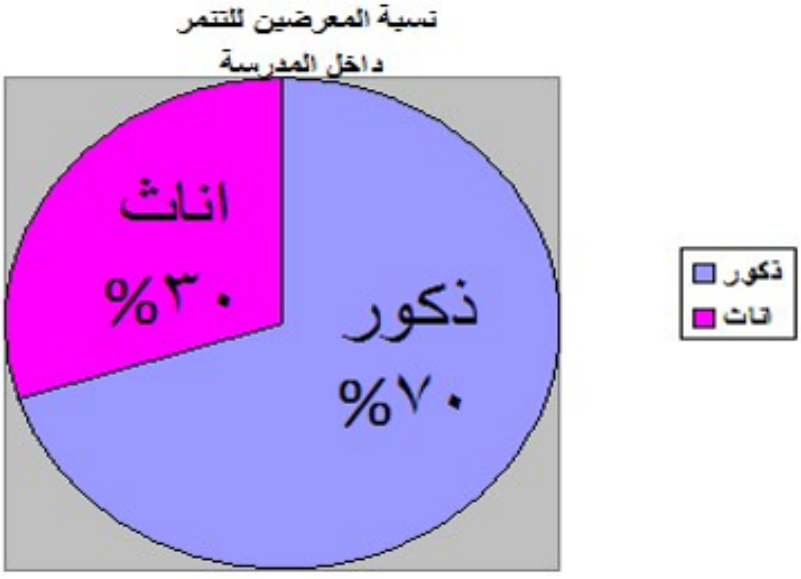

- لم تقتصر ظاهرة التنمر على الأطفال فقط، بل طالت البالغين وكل من اختلف مع المتنمر لأنه يستهدف جزءًا جوهريًّا من هوية الضحية، كاللغة أو الشكل أو اللون، ولم تنتهِ الظاهرة أيضًا في الشوارع والأماكن العامة، ولكن انتشر أيضًا ما يُعرف بـ«التنمر الإلكتروني» الذي يتمثل في المضايقات اللفظية والكلامية، والتحرش اللفظي أو النفسي والتهديد.

- في سبيل الحد من هذا السلوك المعتل، وافق مجلس الوزراء يوم 15 يوليو 2020، على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، بإضافة مادة جديدة لقانون العقوبات، برقم «309 مكرر ب»، والتي أوردت لأول مرة تعريفًا للتنمر. ونصت المادة الجديدة على أنه يُعد تنمرًا «كل استعراض قوة أو سيطرة للجاني، أو استغلال ضعف للمجني عليه، أو لحالة يعتقد الجاني أنها تسيء للمجني عليه، كالجنس أو العرق أو الدين أو الأوصاف البدنية، أو الحالة الصحية أو العقلية أو المستوى الاجتماعي، بقصد تخويفه أو وضعه موضع السخرية، أو الحط من شأنه أو إقصائه عن محيطه الاجتماعي». وأقر مشروع القانون عقاب المتنمر بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر، وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه، ولا تزيد على 30 ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مكافحة التحرش الجنسي

- التحرّش هو فعل ذو طابع جنسي، ينتهك جسد أو خصوصية أو مشاعر شخص ما، ويجعله يشعر بعدم الارتياح، أو التهديد، وعدم الأمان، والترهيب. وقد رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مجموعة من أهم المؤشرات الإحصائية في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة لعام 2019، أعلن فيه عن تعرض ما يقرب من 2.5 مليون سيدة للتحرش في السنة السابقة للبيان، كما أشار إلى أن 1.5% من النساء تعرضن لعنف بدني وجنسي على يد أحد أفراد العائلة والبيئة المحيطة منذ بلوغهن 18 عامًا، كما بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن لأي شكل من أشكال التحرش في المواصلات العامة حوالي 6،6%، بينما بلغت نسبة النساء اللاتي تعرضن للتحرش في الأماكن العامة ما يقرب من 9.6%. بالإضافة إلى 1.3% في المؤسسات التعليمية، و3.7% في أماكن العمل.

- تشير دراسة «العنف ضد الأطفال»، إلى أن 97% من الأطفال في الفئة العمرية ما بين 13-17 عامًا يتعرضون للمضايقات الجنسية بأشكال مختلفة من قِبل البالغين، سواء الغرباء أو حتى من أفراد أسرتهم. ولا تعكس الأرقام سوى جزء هين من الواقع، وذلك لعزوف أغلب الضحايا عن الإبلاغ عن مثل تلك الوقائع، حتى لا يتعرضن للوصم المجتمعي أو جلب العار لأسرهن. ومع هذا فإن السنوات الأخيرة قد شهدت تحلي الضحايا بالشجاعة، واتجاه أقسام من المجتمع لتقديم الدعم لهن، وهو ما ظهر في واقعة الشاب «أحمد بسام» الذي تم اتهامه بالتحرش بعشرات الفتيات اللاتي قمن بإنشاء صفحة "assault police" على تطبيق التواصل الاجتماعي «إنستجرام» للبوح بما فعله بهن الجاني، مما دعا المجلس القومي للمرأة إلى تقديم بلاغ للنائب العام وتم ضبط المتهم وإحضاره.

أسفر الوعي المجتمعي المتزايد بأهمية محاصرة هذه الظاهرة عن موافقة مجلس الوزراء المصري، الأربعاء 8 يوليو 2020، على مشروع قانون يقضي بحماية سمعة المجني عليهن في جرائم هتك العرض والتحرش، عبر عدم الكشف عن هوياتهن.

وجاء في نص المشروع: **«أن يكون لقاضي التحقيق لظرف يُقدره، عدم إثبات بيانات المجني عليه في أي من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، أو في المادتين 306 مكررًا أو 306 مكررًا ب، من ذات القانون، أو في المادة 96 من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996، وينشأ في الحالة المشار إليها، ملف فرعي يضمن سرية بيانات المجني عليه كاملة، يعرض على المحكمة والمتهم والدفاع كلما طُلب ذلك».**

ويهدف هذا التعديل إلى حماية سمعة المجني عليهن من خلال عدم الكشف عن شخصياتهن في الجرائم التي تتصل بهتك العرض، وفساد الخلق، والتعرض للغير، والتحرش، الواردة في قانون العقوبات وقانون الطفل، خشية إحجام المجني عليهن عن الإبلاغ عن تلك الجرائم.

- يأتي هذا القانون ليتكامل مع تعديلات هامة كان قد تم إدخالها في عام 2014 على قانون العقوبات، وتضمنت تشديد عقوبة التحرش الجنسي، والذي تم النص عليه بهذا اللفظ لأول مرة، لتتراوح العقوبات بالحبس مدة تبدأ من 6 أشهر وتصل إلى 5 سنوات، وغرامة تصل إلى 50،000 جنيه مصري.

ملاحقة التحريض على الفسق

- أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن قوة رئيسية، حيث لعبت دورًا فعالًا في حياة المجتمع من خلال مخاطبة مستخدميه وتوجيه سلوكهم، فساهمت في التأثير على منظومة القيم والأخلاق من خلال تشكيل مواقف الأفراد وآرائهم تجاه القضايا المختلفة. لقد تنامى اعتماد الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي، التي زادت وتنوعت تطبيقاتها، وكان أحدثها وأشهرها «تطبيق التيك توك» الذي ظهر مؤخرًا، واحتل مساحة كبيرة من الاهتمام العام بعد نجاحه في جذب واستقطاب الفئات العمرية الصغيرة بين المراهقين والشباب.

شكل توضيحي يعرض الفئات العمرية المستخدمة لتطبيق التيك توك

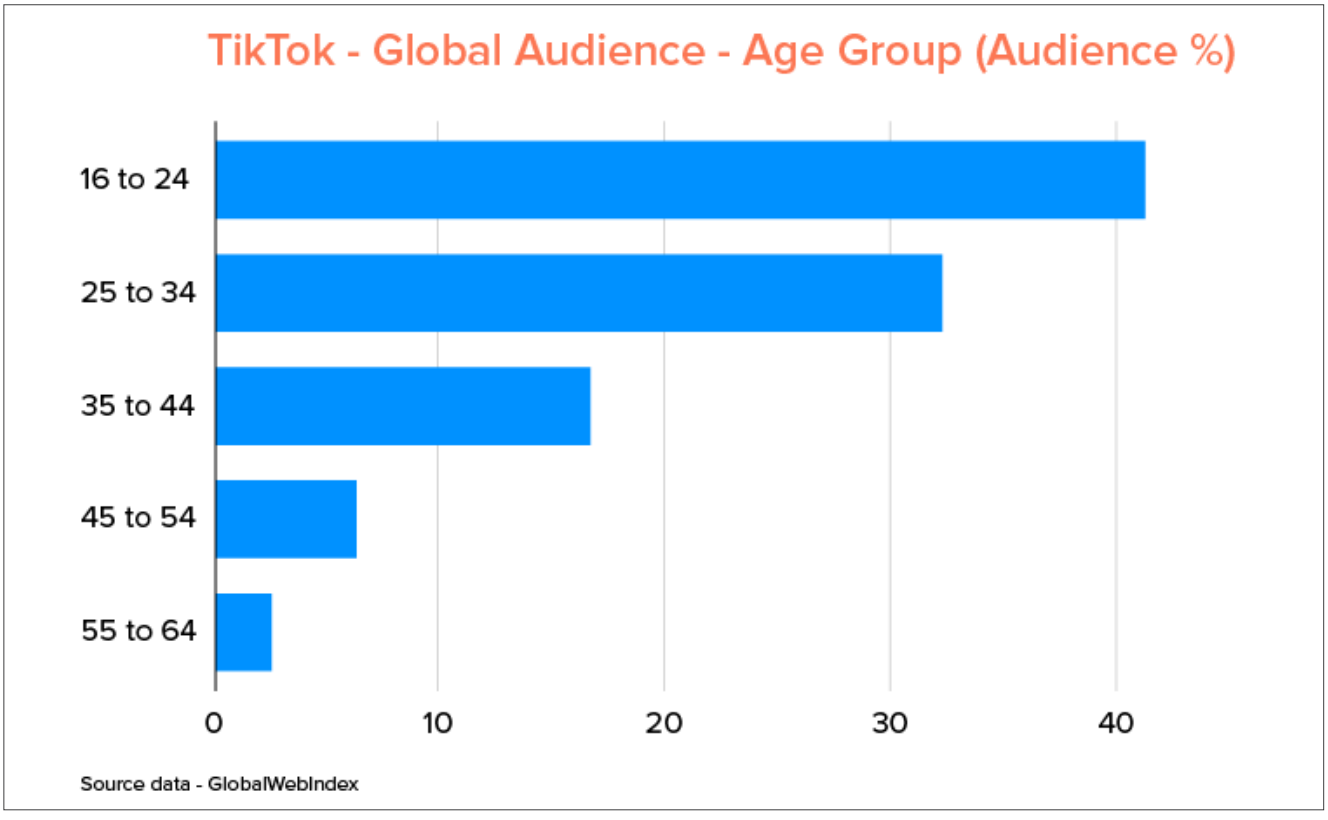

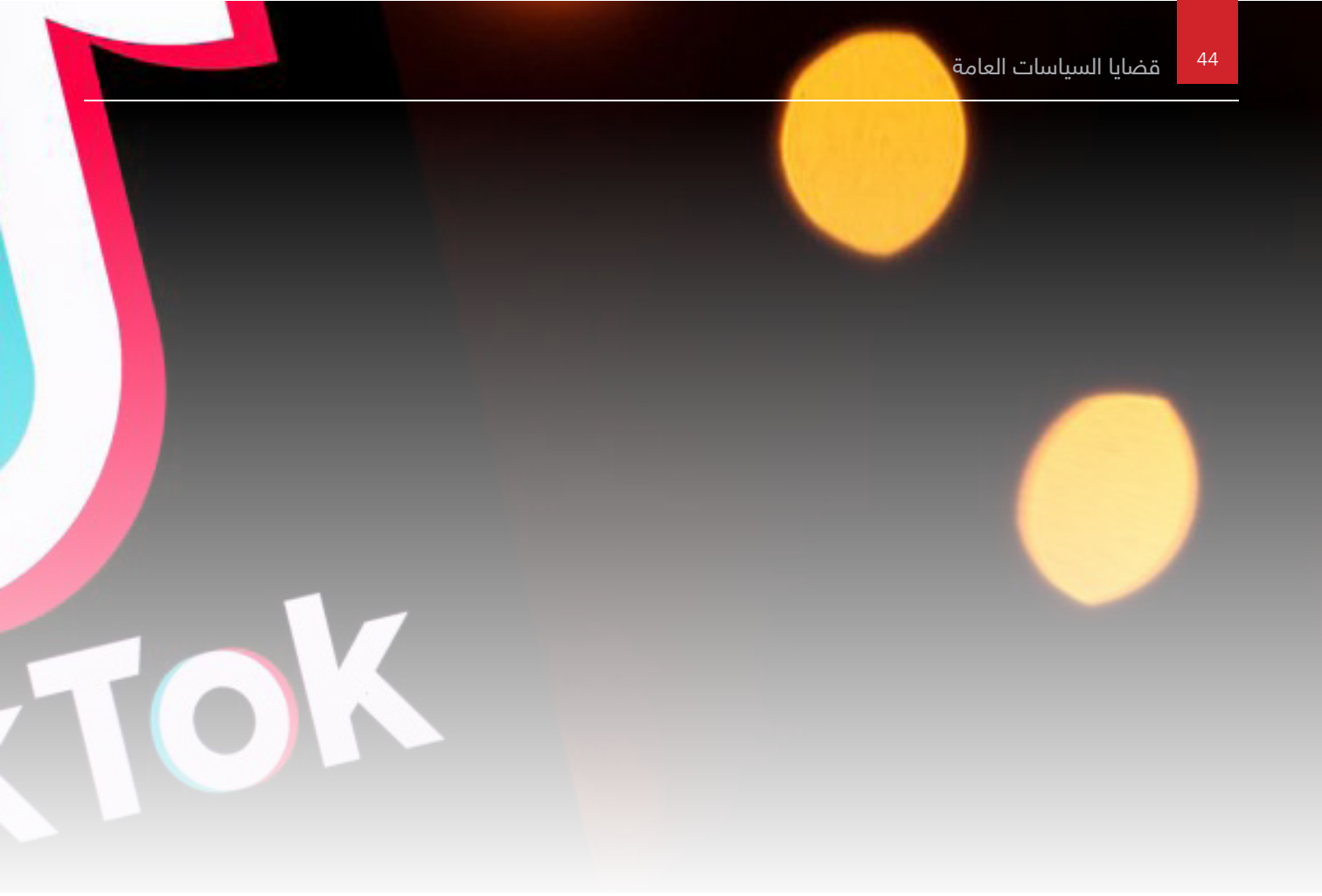

- ينشر المستخدمون فيديوهات على تيك توك يصنعونها بأنفسهم، حيث يستعرضون فيها مهاراتهم، ويعبرون عن أنفسهم، وقد يكسبون بعض المال لو أن لهم متابعين كثيرين، بما يغري العلامات التجارية على استخدام هذه الحسابات للترويج والمبيعات. يمكن نشر أي شيء على تيك توك، غير أن الطبيعة الموسيقية والترفيهية هي الغالبة باكتساح على هذا التطبيق، حيث يقوم مستخدموه بنشر فيديوهات خاصة بهم يستعرضون فيها مهاراتهم في التسلية والرقص والمهارات الحركية، وقد يتطرف بعض هؤلاء المستخدمين فيما يعرضونه، ويبتعدون كثيرًا عن المتعارف عليه في المجتمع، إلى درجة تستفز المشاعر الأخلاقية لآخرين، يعتبرون ذلك خروجًا عن حدود التعبير البريء عن الذات، دخولًا إلى إشاعة الفاحشة والتحريض على الفسق.

- مع انتشار استخدام تيك توك، زاد أيضًا عدد المتحفظين على ما يتم نشره عليه، فزادت حالات التحذير من التعامل مع التطبيق، والمطالبين بسن القوانين لمواجهته، من خلال رفع العديد من الدعاوى القضائية التي تطالب بمعاقبة مستخدمين للتطبيق وظفوه بطريقة تشجع على الخروج عن قيم المجتمع، بما فيها من ترويج للعنف والبلطجة بين الشباب والمراهقين، وانتشار الكثير من المقاطع التي تنشر ثقافة العري وخرق الآداب العامة.

- وقد طالب هؤلاء بتغليظ العقوبات في المادة 178 من قانون العقوبات التي تنص على أن **«يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه كل من نشر مقاطع**

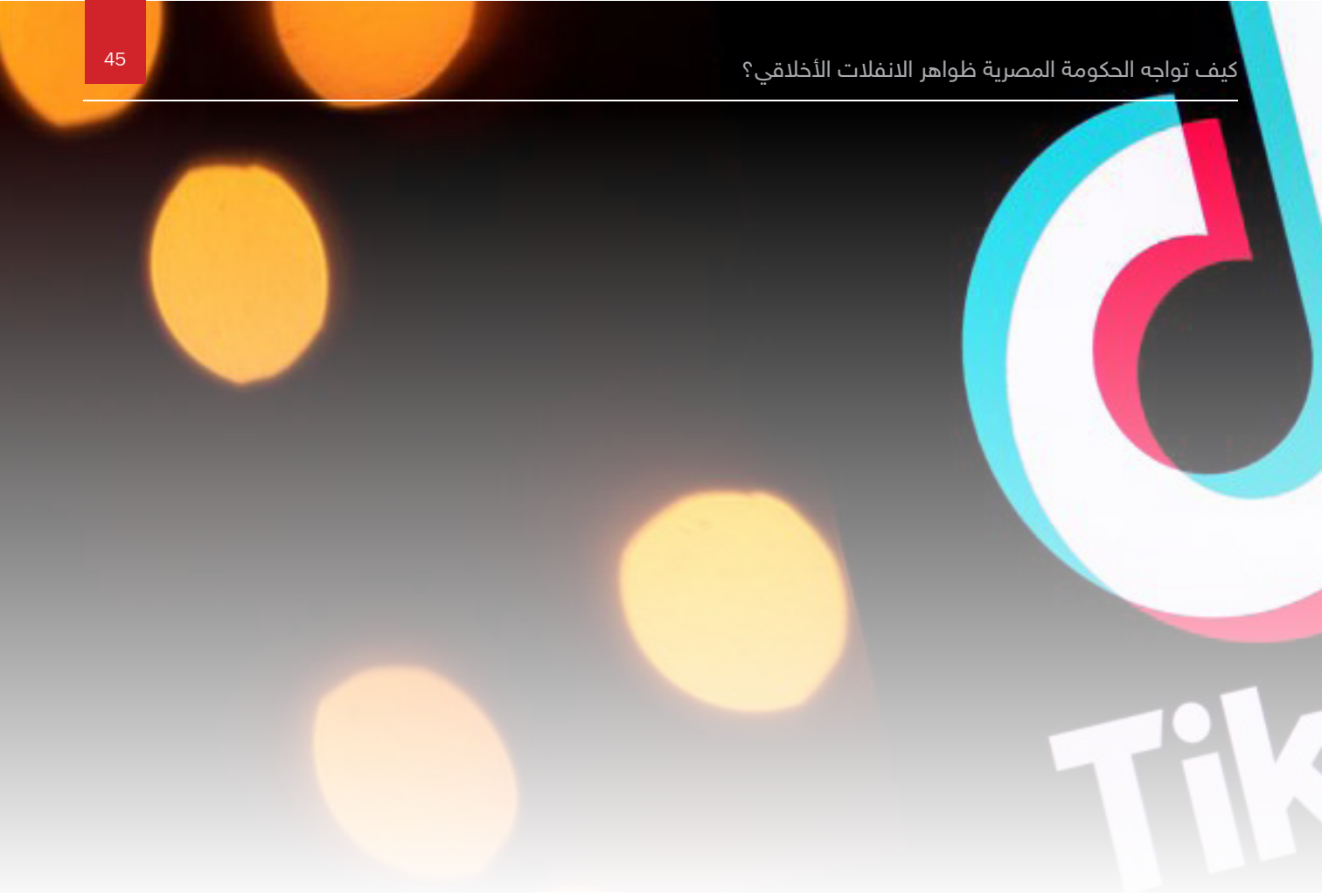

تصويرية على مواقع التواصل الاجتماعي إذا كانت خادشه للحياء»، والمادة 1 من قانون مكافحة الدعارة رقم 10 لسنة 1961، «كل من حرض شخصًا ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه».

- لقد طرح هذا اللغط المجتمعي حول التطبيق الإلكتروني تيك توك العديد من الأسئلة حول مفهوم الأخلاق والقيم، ومعايير قياسها والالتزام بها، وإلى أي حد تعتبر القيم والأخلاق قضية فردية أم مجتمعية، والقدر المقبول من التغير الأخلاقي والقيمي بين الجيل الناشئ والأجيال الأكبر سنًّا، ودور الدولة في تنظيم كل ذلك.

- في ظل التغيرات المتلاحقة التي يشهدها المجتمع المصري، والتي تؤثر في قوامه ونسيجه ورغم جهود الدولة في إرساء منظومة القيم الأخلاقية سواء بتغليظ القوانين أو تدشين الحملات التوعوية من خلال مؤسساتها المختلفة؛ إلا أن الإصلاح يجب أن يكون بالشراكة بين الأفراد مع كل قطاعات الدولة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، حتى تكون الدولة أكثر قُدرة على قيادة الإصلاح، ومواجهة السلبيات، وإرساء السلوكيات الاجتماعية الإيجابية في المجتمع المصري.

تجارب الدول بإعادة الإغلاق لمواجهة فيروس كورونا

برغم توجّه أغلب البلدان مؤخرًا نحو العودة تدريجيًّا للحياة الطبيعية، ورفع إجراءات الإغلاق التي تم فرضُها لعدة أشهر للسيطرة على انتشار فيروس كورونا؛ فإن الفيروس قد عاود الهجوم مرة أخرى، الأمر الذي يُجبرُ الحكومات على إعادة فرض الإغلاق مجددًا لتفادي حدوث موجة ثانية من تفشي الفيروس على نطاق أوسع، لا سيما مع تحذيرات منظمة الصحة العالمية بأن "الأسوأ لم يأتِ بعد".

إعادة الإغلاق

- استهدفت تدابير الإغلاق التي فُرضت في أغلب دول العالم بعد إعلان جائحة فيروس كورونا المستجد في شهر مارس 2020 وضع حدٍّ لنزيف الإصابات الذي حدث في العديد من البلدان، وتخطي كافة قدرات الأنظمة الصحية لمواجهته، مع اكتساب المزيد من الوقت لبناء أكبر قدر من المعرفة حول فيروس كورونا وآليات انتشاره وكيف يمكن علاجه والسيطرة عليه. وتدرجت التدابير في البلدان وفقًا لتصاعد معدلات الإصابات، بدءًا من فرض الإغلاق على أماكن ومقاطعات معينة بشكل جزئي، وانتهاءً بفرض إغلاق كامل على جميع أنحاء البلاد.

- في مطلع شهر مايو الماضي، باشرت بعض البلدان في تخفيف التدابير الاحترازية، في ظل انخفاض أعداد الإصابات الجديدة بالفيروس، ولتخفيف التأثيرات السلبية التي لحقت باقتصادات دول العالم. لكن بعد أيام من رفع القيود بشكل تدريجي، بدأت أعداد الإصابات الجديدة بالفيروس بالارتفاع بمعدلات سريعة مرة أخرى، إذ اضُّطرت خمس دول هي: الصين، ألمانيا، كوريا الجنوبية، لبنان، السعودية، لوقف فتح البلاد بشكل كامل خلال شهر مايو كما هو موضح بالجدول التالي، مع إعادة فرض تدابير احترازية أكثر صرامة على المناطق التي ظهرت بها بؤر جديدة لتفشي الفيروس.

وقف تخفيف قيود الإغلاق في بعض الدول خلال مايو ٢٠٢٠

الدولة	تاريخ فرض تدابير الإغلاق	بدء تخفيف القيود	وقف تخفيف القيود	انتشار جديد للفيروس	الإجراء المُتخذ
الصين	٢٣ يناير ٢٠٢٠	٢٧ مارس ٢٠٢٠	١١ مايو ٢٠٢٠	ظهور إصابات جديدة بالفيروس في عدة مدن منها (ووهان).	أُجبرت السلطات الصينية على وقف فتح البلاد مع إعادة فرض الإغلاق الجزئي على المدن التي ظهرت بها الإصابات الجديدة.
ألمانيا	١٦ مارس ٢٠٢٠	٦ مايو ٢٠٢٠	٨ مايو ٢٠٢٠	ظهرت بؤر جديدة لتفشي الفيروس في مراكز لتعبئة اللحوم تقع في ولايتي (شمال الراين، وستفاليا، وشليسفيغ، هولشتاين).	قررت السلطات الألمانية إعادة فرض إجراءات الطوارئ في تلك الولايات مرة أخرى، وشملت إجراءات الطوارئ الحد من حركة المواطنين، مع إجراء اختبارات فحص كورونا لكافة العاملين بتلك المراكز.
كوريا الجنوبية	١٥ فبراير ٢٠٢٠	٢ مايو ٢٠٢٠	٩ مايو ٢٠٢٠	ظهرت بؤرة جديدة لتفشي فيروس كورونا في إحدى الحانات بمدينة (سيول).	تم إعادة فرض الإغلاق على النوادي وتم تأجيل فتح المدارس وبعض الشركات.
لبنان	٢١ مارس ٢٠٢٠	١ مايو ٢٠٢٠	١٣ مايو ٢٠٢٠	بدأت أعداد الإصابات الجديدة بالفيروس تتزايد بعد رفع قيود الإغلاق.	أعادت الحكومة اللبنانية فرض الإغلاق مرة أخرى لمدة ٤ أيام لكبح أعداد الإصابات.
السعودية	٢٩ مارس ٢٠٢٠	٢٤ إبريل ٢٠٢٠	٢٣ مايو ٢٠٢٠	محاولة تفادي زيادة أعداد المصابين، والتي قد تنتج عن خرق قواعد التباعد الاجتماعي وتبادل الزيارات خلال فترة عيد الفطر.	فرضت السلطات السعودية حظرًا كاملًا في البلاد لمدة خمسة أيام (إجازة عيد الفطر).

- مع استمرار تدني أعداد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا خلال شهر يونيو 2020، شرعت معظم دول العالم، وخصوصًا في أوروبا وآسيا، في العودة تدريجيًّا إلى الحياة الطبيعية، كما كانت عليه قبل الإغلاق، مع متابعة ورصد أي مناطق تتزايد بها أعداد الإصابات لإغلاقها بشكل فوري. غير أن الإصابات عادت للارتفاع ثانية في بعض المدن والأقاليم، فأعادت دول عِدة فرض إجراءات الإغلاق الجزئي على مدن معينة مع بداية شهر يوليو، مثل ملبورن، ثاني أكثر المدن اكتظاظًا بالسكان في أستراليا، حيث فرضت السلطات الأسترالية إجراءات الإغلاق على بعض المناطق بالمدينة حتى نهاية يوليو الجاري.
- تُعد المملكة المتحدة أكثر الدول تضررًا بفيروس كورونا المستجد في أوروبا، وحينما شرعت الحكومة في تخفيف إجراءات الإغلاق ظهرت بؤرة جديدة لتفشي الفيروس في مدينة ليستر، وأعلنت الحكومة البريطانية فرض تدابير الإغلاق المحلية على المدينة. وكذلك الحال في الصين، حيث أعادت السلطات فرض إجراءات الإغلاق على العاصمة بكين بعد ظهور مئات الإصابات في المدينة مرة أخرى، وأجرت السلطات الصحية اختبارات جماعية لعزل المصابين بالفيروس.

إجراءات الفتح

- اتخذت بعض الدول قرارًا بفتح البلاد برغم تضررها من الفيروس؛ مما أدى إلى تصاعد أعداد الإصابات بمعدلات أسرع بكثير عما كانت عليه خلال الإغلاق، ومن تلك الدول إيران التي اتخذت قرارًا مبكرًا للغاية في نهاية شهر أبريل الماضي بفتح البلاد بهدف تخفيف الأضرار الهائلة التي لحقت بالاقتصاد الإيراني بعد فرض الإغلاق، وتسببت عملية الفتح المبكرة في ظهور بؤر جديدة للفيروس في عدة مقاطعات منها مقاطعة (خوزستان الجنوبية - الغربية)، ولجأت السلطات الإيرانية إلى إغلاق تلك المقاطعات بالكامل لوقف انتشار الفيروس.
- في الهند، صاحبة أعلى إجمالي إصابات بالفيروس في قارة آسيا، تم اتخاذ قرار الرفع التدريجي لقيود الإغلاق في بداية شهر يونيو الماضي، ولم يمضِ سوى أسبوعين من بدء الفتح حتى تراجعت الهند عن تلك الإجراءات، بعد أن تصاعدت وتيرة الإصابات الجديدة بشكل خطير، لا سيما في ولايتي تاميلنادو ومهارشترا.
- تصدّرت دولة جنوب إفريقيا قائمة أعداد الإصابات بالفيروس على مستوى إفريقيا، ومع هذا اتخذت الدولة قرارًا بتخفيض قيود الإغلاق بدءًا من شهر مايو الماضي بما يسمح للمواطنين بالخروج ولبعض الشركات باستئناف العمل جزئيًّا لتخفيف الآثار السلبية على الاقتصاد. لكن مع استمرار زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في البلاد، قرر الرئيس إعادة فرض حظر التجوال بشكل كامل، مع تعليق بيع المشروبات الكحولية وتوزيعها؛ لتخفيف الضغط على أسرّة المستشفيات بسبب الإصابات المرتبطة باحتساء الكحول.
- لا تزال البرازيل صاحبة أعلى معدل للإصابة على مستوى أمريكا اللاتينية، خصوصًا في الأحياء الفقيرة والمناطق النائية، مثل مجتمعات السكان الأصليين حيث يصعب الوصول إلى الرعاية الصحية الملائمة. ولم تطبق البرازيل إغلاقًا عامًّا على مستوى البلاد منذ بدء الأزمة، ولكن اكتفت المدن البرازيلية -كلٌّ على حدة- بتطبيق إجراءاتها الوقائية الخاصة. وفي نهاية شهر يونيو، بدأت البرازيل في التخفيف التدريجي لكل تلك الإجراءات، وهو ما انعكس بالطبع على معدل الإصابات والوفيات الناتجة عن الفيروس وتفاقم الأزمة بشكل كبير، ولكن لم يتم العودة عن قرارات الفتح.
- في الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأكثر تضررًا بفيروس كورونا عالميًّا سواءً على صعيد الإصابات أو الوفيات، تم التراجع عن خطط إعادة الفتح التي قُررت خلال يونيو الماضي، بسبب تزايد أعداد الإصابات والوفيات اليومية الناتجة

عن الفيروس، إذ تحولت مدينة ميامي بولاية فلوريدا إلى بؤرة للوباء، وقرر العديد من حكام الولايات (مثل: أريزونا، وكاليفورنيا، وتكساس) التراجع عن عملية الفتح، وفرض إجراءات الإغلاق على أماكن التجمعات مثل النوادي الرياضية والحانات والمسارح وغيرها.

- تبين خبرات الدول في قرارات الإغلاق وإعادة الفتح أثناء تفشي فيروس كورونا؛ أنه من المهم أخذ كافة العوامل ذات الصلة في الحسبان، سواءً العوامل الصحية أو الاقتصادية أو السياسية، مع التركيز على اختيار التوقيت المناسب، وكذلك ضرورة التنسيق الجيد بين كافة السلطات داخل الدولة لتنفيذ تلك القرارات. ويوصي خبراء الصحة العامة بأن الطريقة الأفضل لمواجهة هذا الوباء وضع سياسات مرنة يمكن تعديلها أو إيقافها في أي وقت وفقًا لوضع الفيروس، كما يجب أن تُتخذ قرارات فتح البلدان بالتدريج بدءًا من المناطق والأنشطة

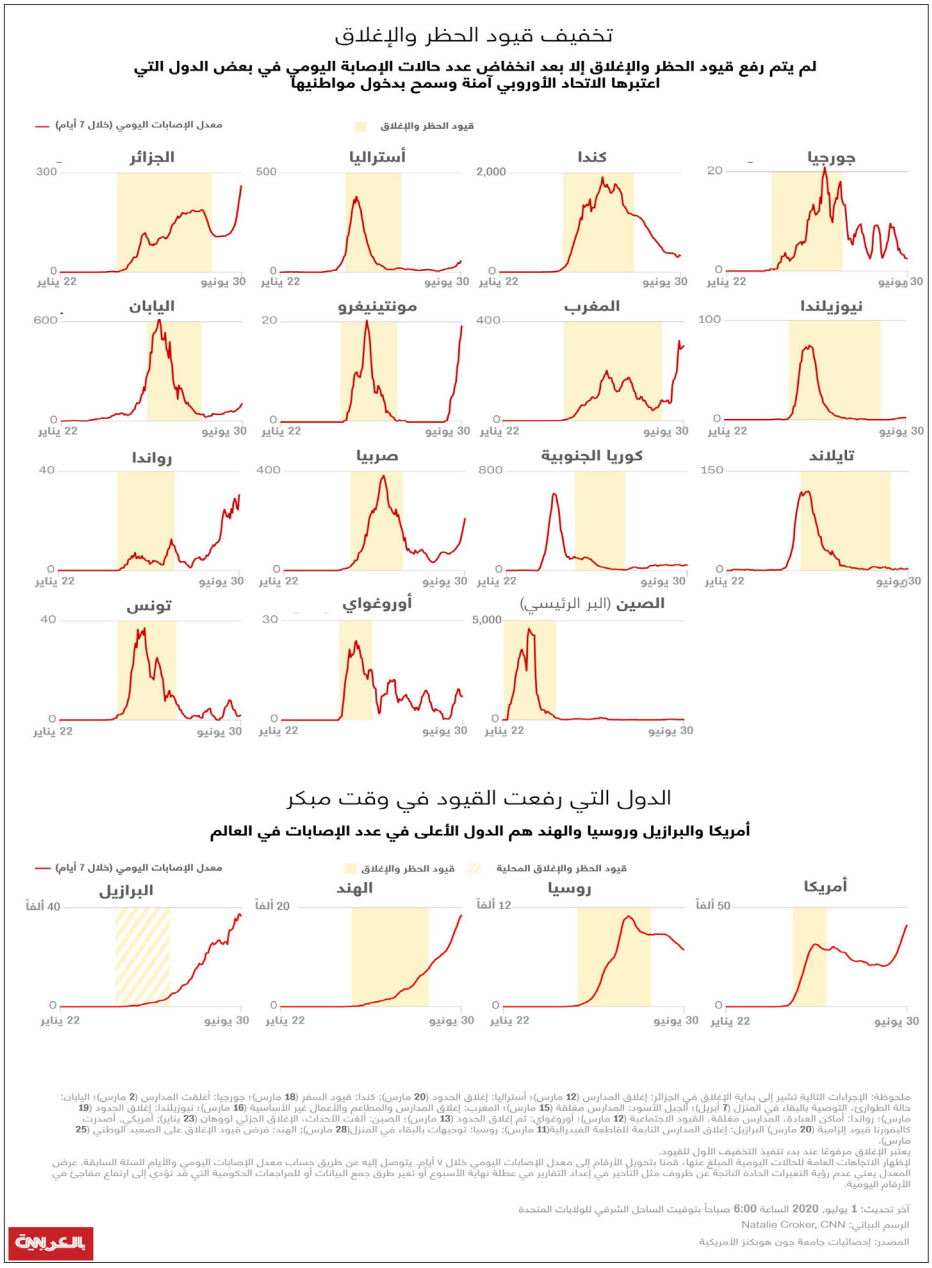

المصدر: https://arabic.cnn.com/world/article/2020/07/04/left-lockdown-early

الأقل ازدحامًا وخطرًا إلى المناطق والأنشطة الأكثر ازدحامًا وخطورة؛ للسيطرة الفورية على أي بؤر جديدة قد تظهر بعد عملية الفتح، لا سيما وأن حالة اللا يقين لا تزال تسيطر على معرفة طريقة انتشار الفيروس في ظل غياب لقاح أو دواء فعال، وعدم معرفة حدود خطر الموجة الجديدة المتوقعة من كورونا.

قضايا نوعية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- اتجاهات تعزيز المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر
- أسباب نمو الدين الخارجي في الاقتصاد المصري
- تأثير كورونا على القطاع الخاص في مصر والدول العربية

اتجاهات تعزيز المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر

اتّجهت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية إلى تعزيز سياسة بناء المجتمعات العمرانية الجديدة بدلًا من العشوائيات والمناطق غير الآمنة، وذلك اتساقًا مع استراتيجية الدولة التنموية «رؤية مصر ٢٠٣٠» التي تستهدف «إدارة تنمية مكانية أكثر اتزانًا تُلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم»، وبما يؤدي إلى تغيير مشهد «التنمية العمرانية» وفقًا لتقييم مخرجات ٢٠٢٠ والمستهدف في ٢٠٣٠.

أولويات متعددة

- تتنوع الأهداف التي تدفع صانعي القرار إلى اللجوء لإنشاء المجتمعات الجديدة. وإسقاطًا على التجربة المصرية، يمكن إيجاز تلك الأولويات وفقًا لما انتهت إليه خريطة توزيعات المجتمعات العمرانية الجديدة التالية:

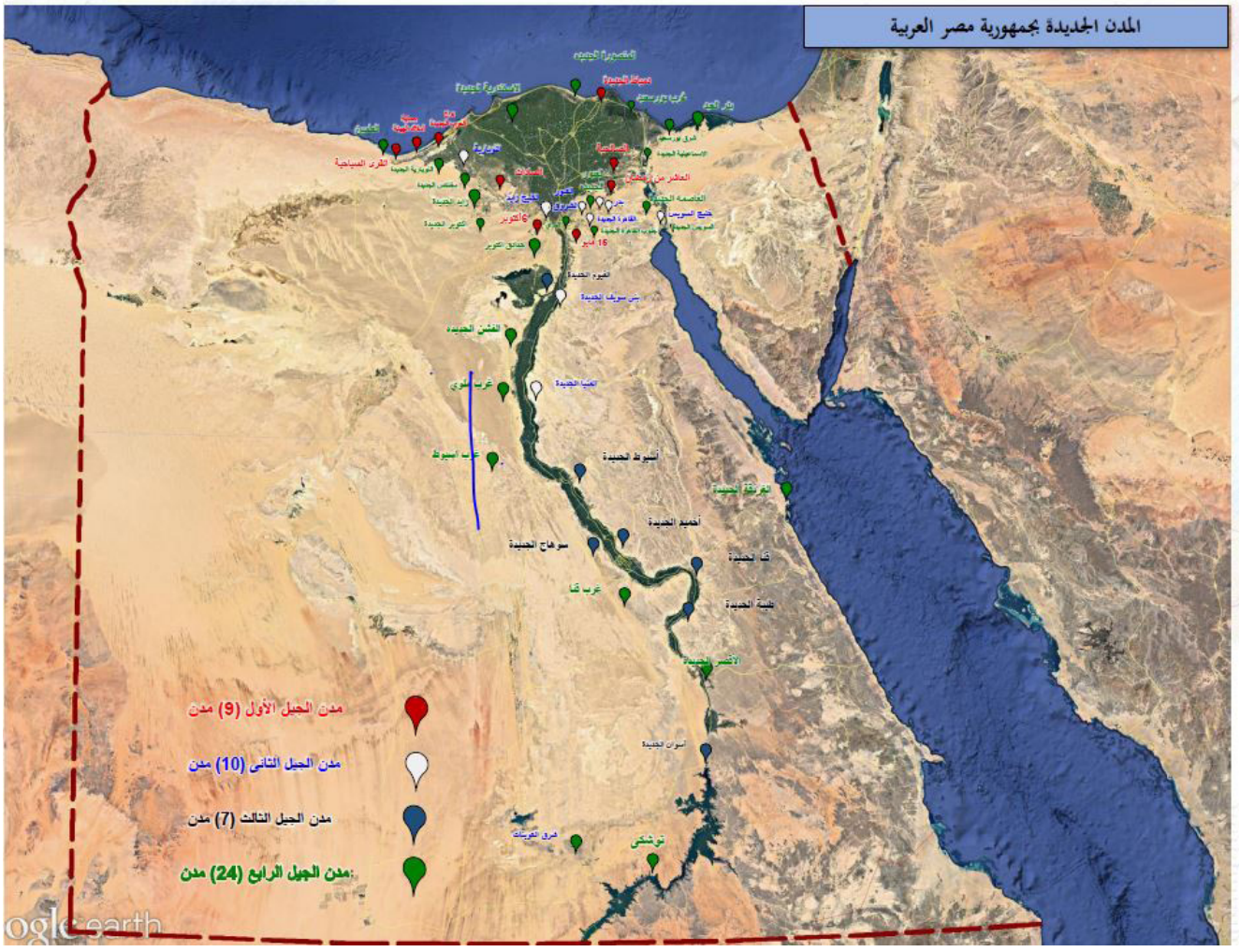

- **أولويات عمرانية:**
  - التخفيف من الضغوط «السكانية والخدمية» على المدن الكبرى القائمة بغرض توفير فرص لتلك المدن لإعادة تخطيطها وبنائها وفقًا للمقاييس والمعايير الصحيحة.
  - الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى عن طريق توفير السكن وفرص العمل المناسبة في المجتمعات الجديدة، وتقويض التداعيات السلبية للهجرة الداخلية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والأمنية.
  - إعادة توزيع السكان بما يتلاءم مع احتياجات الدولة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.
- **أولويات اقتصادية:**
  - خلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي على المستوى الداخلي والإقليمي.
  - تشجيع الاستثمارات المحلية، وجذب رؤوس الأموال الخارجية إلى أقاليم بعينها.
  - تحقيق تنمية اقتصادية للموارد والإمكانات المتاحة واستغلال الثروات المختلفة.
  - تشجيع نمط اقتصادي معين، مثل المدن الصناعية ومدن الموانئ وغيرها.
- **أولويات تنموية:**
  - تشجيع التنمية الإقليمية عن طريق اجتذاب القطاع الخاص إلى توظيف استثماراته في المناطق والتجمعات الجديدة لخلق نقاط تنموية جديدة بخلاف التقليدية.
  - الارتقاء بالنواحي الاجتماعية وذلك بتوفير ظروف معيشية وفرص عمل أفضل للسكان، وهي أولوية تسعى لها جميع المجتمعات الجديدة.
  - توفير الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة التي تلبي كافة احتياجات السكان من الناحية الكمية والنوعية، وبما يتفق وطبيعة السكان، ورفع مستوى البنية التحتية كإحدى الدعائم الأساسية للتنمية بالتجمعات الجديدة بوجه عام.
  - الحفاظ على شبكات البنية الأساسية القائمة من التدهور عن طريق الاستعمال في حدود الطاقة الاستيعابية المحددة لها.
- **أولويات سياسية:**
  - وظائف سياسية: تتعلق بهيكلة تجمعات ذات وظائف محددة تخدم الأهداف السياسية للدولة، مثل الاستراتيجية التنموية المصرية «رؤية مصر ٢٠٣٠».
  - وظائف أمنية/ عسكرية: تتعلق بنشأة تجمعات حدودية ذات وظيفة أمنية وعسكرية، أي التوطين السكاني والتعمير بهدف حماية الحدود الرئيسية للدولة.

دعائم الاستدامة

ترتبط التنمية العمرانية ونشأة المجتمعات الجديدة بفرضيات تتعلق بتحسين واقع قائم أو علاج مشكلة ما، إلا أن اختبار ثبات واستمرارية تلك الفرضيات يستلزم معه عدة دعائم من شأنها ضمان استدامة وتمكين تلك «المجتمعات الجديدة» من تحقيق أهدافها المُخطط لها، إذ تتنوع تلك الدعائم ما بين اعتبارات التخطيط الهيكلي لتلك التجمعات، واختيار الموقع والقاعدة الاقتصادية، وكذلك مراحل التنفيذ لتلك التجمعات الجديدة، واختبارات وتقييم ما بعد التنفيذ وضمانات الاستدامة، إذ يمكن إيجاز تلك الدعائم في:

- وجود استراتيجيات ثابتة -دون خلل الاستثناءات- لإدارة أراضي المجتمعات الجديدة وتنظيم ملكيتها.
- وجود آليات للتحكم في العمران والامتدادات العمرانية العشوائية والحفاظ على المميزات الطبيعية والبيئية للمجتمعات الجديدة، وهو ما انعكس على تحركات الدولة بتطوير المناطق العشوائية وغير الآمنة على مستوى الجمهورية، حيث تم الانتهاء من إنشاء 102 ألف وحدة سكنية تقريبًا، وجارٍ حاليًّا تنفيذ 92 ألف وحدة سكنية تقريبًا.
- تفعيل القوانين التي من شأنها أن تضمن الالتزام باستعمالات الأراضي بالمخطط العمراني.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان لتلافي الهجرات المضادة وغير المرغوبة، وهو ما ظهر في مشروعات الدولة للتنمية المتكاملة، أهمها: التنمية المتكاملة لأهالي الصعيد، والتنمية المتكاملة لأهالي سيناء، وتطوير قرية الأمل بمحافظة الإسماعيلية، ومشروعات التنمية المتكاملة بقرى المعنا بمحافظة قنا.
- دراسة القاعدة الاقتصادية التي ستقوم عليها المجتمعات الجديدة، ووضع تصورات لمعدلات النمو الاقتصادي والسكاني.
- إنجاز شبكة طرق ومواصلات وربط من وإلى المجتمعات الجديدة، مما يساعد على إقبال السكان واستدامة الإقامة بها.
- وضع خطط لتطوير المجتمع من حيث الإسكان والبنية الأساسية وجميع الخدمات التي من شأنها تيسير المصالح الخاصة بالمواطنين.
- وضع سياساتٍ من شأنها أن تضمن مستوى متميزًا للسكان ومجتمعًا متوازن العناصر.

اتجاهات التطوير

- تسعى الدولة المصرية في استراتيجيتها التنموية 2030 لإنجاز سياسات «الإحلال النوعي» للأحزمة العشوائية والمناطق غير الآمنة، وإعادة ترسيم مشهد «العمران المصري»، وهو ما انعكس بدوره على عدد من التحركات والسياسات الخاصة بإنشاء عدد من المجتمعات الجديدة خلال الفترة الماضية، ما يستلزم معه الأخذ في الاعتبار مُحاكاة عدد من الصياغات العلمية والعملية، والتي من شأنها خلق علاقات متوازنة وجادة بين السياسات القائمة والمُراجعات المستهدفة، حيث منها:

- **تطوير وتحديث دوري لقواعد البيانات الإلكترونية لكافة الأحزمة العشوائية بالجمهورية:** وذلك بتحديث: عدد سكان العشوائيات والخصائص الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لهم مثل: مستويات الأمية، والتعليم والبطالة، ونوع العمل، ومستويات الدخول، وكذلك الظروف السكنية والمعيشية، وحجم وتكوين الأسر في هذه المناطق، وذلك لسهولة اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعملية تطوير العشوائيات والمناطق غير الآمنة والارتقاء بها. إذ إن ما هو متاح في معظم المحافظات يقتصر فقط على تقدير عدد السكان حسب النوع في المناطق العشوائية، مع وصف عام لنوع الأعمال والحرف التي يقوم بها سكان العشوائيات في بعض الأحيان.

- **تنسيق وتنظيم الاختصاصات المتقاطعة:** وذلك لتلافي مُعضلة التعدد في الجهات التي تعمل في مجال العشوائيات، مثل: «المحافظات، وزارة التنمية المحلية، وزارة الإسكان، هيئة التخطيط العمراني»، الأمر الذي يتطلب تنسيقًا قويًّا وفعالًا بين هذه الجهات لتلافي إشكالية البيروقراطية الحكومية.

- **تفعيل القوانين:** فبرغم كثرة وتعدد القوانين المنظِّمة لمسألة البناء والإسكان، إلا أن فاعليتها محدودة، بسبب سيطرة المصالح الخاصة على أجهزة المحليات، فضلًا عن عدم تطبيق الجزاء الرادع للفاسدين من العاملين في هذه الأجهزة.

- **تفعيل نظم التقييم والمتابعة:** وذلك باستحداث معايير لـ«قياس الأداء» للوقوف على أسباب النجاح أو الإخفاق في كافة مراحل العملية التنموية، وبالتالي تصحيح مسار السياسات المتبعة في إنشاء المجتمعات الجديدة.

- **تفعيل نمط الإدارة التفاعلية:** هو نمط يتصف بالمرونة والاستقلالية في اتخاذ القرارات، ويعمل على تنفيذ أهدافه بالأسلوب الذي يتناسب مع الظروف والمتغيرات التي تؤثر على المجتمعات الجديدة. كما أن من أهم أهداف «الإدارة التفاعلية» هو تحقيق التوازن بين التوطين البشري والخدمي والصناعي. فضلًا عن تميّز ذلك النمط بـ«المرحلية»، حيث إن المرحلة الأولى تتمثل في: تنمية العشوائيات والمناطق غير الآمنة، وتصميمها وتنفيذها، وعقب تقييم مخرجات المرحلة الأولى، تأتي المرحلة الثانية: حيث يتم وضع الخطط والأهداف في المراحل التالية وفقًا لنظام السوق، بهدف الحفاظ على الاستثمارات والموارد، كما أنها تتطلب وجود عملية رصد وتقييم ومراجعة مستمرة لسياسات التنمية.

- **الإسراع باستصدار قانون «الإدارة المحلية»:** وذلك بالإسراع باستصدار القانون قبل انتهاء الدورة الحالية لمجلس النواب، فوفقًا لمسودته النهائية التي انتهت إليها لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، فقد نظم وضع المجتمعات العمرانية الجديدة وانتخاب وتشكيل مجالسها، فضلًا عن تحديد ضوابطها بمنأى عن المجالس المحلية، بما يزيد من تعميق سياسات «اللا مركزية» ويُضفي مزيدًا من الرقابة والشفافية.

أسباب نمو الدين الخارجي في الاقتصاد المصري

يُعد الدين العام المصري المؤشر الأكثر قلقًا في الاقتصاد المصري، إذ تُسلط عليه الأنظار من جانب مؤسسات التصنيف الائتماني، والمُنظمات الدولية الاقتصادية كقضية مُلحّة يجب التعامل معها، لتأثيره الضاغط على الموازنة العامة للدولة، وما يخلقه من توابع على الإنفاق الاجتماعي والاستثماري. ويتشكّل الدين العام من شقين؛ أحدهما داخلي، وهو الأكبر والأشد وطأة على الموازنة العامة حاليًّا، والآخر خارجي، وإن كان ما زال في الحدود المُطمئنة، لكنه يتخذ اتجاهًا صعوديًّا قد يرفع الضغوط على الموازنة العامة إلى حدودها القصوى.

تطور معدل الدين

- حافظت مُعدلات الدين الخارجي المصري على مُعدلات مُستقرة خلال العشرية الأولى من هذا القرن، إذ ظلت تدور حول مُعدلات تتراوح بين 20 إلى 30 مليار دولار، لكن هذه المُعدلات شهدت تناميًا ملحوظًا بداية من عام 2013 حينما قفزت إلى 43 مليارًا، ثم ارتفعت بنهاية سبتمبر عام 2019 لتبلغ 109 مليارات دولار تقريبًا.

- ظلّت ديون الحكومة العامة فيما قبل عام 2016 أقل من 30 مليار دولار، وكانت قد شهدت أعلى مُعدلاتها خلال هذه الفترة عام 2011 عندما وصلت إلى 27 مليار دولار، لكن هذه الديون تضاعفت خلال عامي 2019، إذ بلغت 58 مليار دولار تقريبًا. كما استقرت ديون البنك المركزي المصري حتى عام 2012 عند مستوى أدنى من 3 مليارات دولار، لكن بحلول عام 2013 كانت قد بلغت 9.1 مليارات بزيادة قدرها 6.5 مليارات دولار أو 73% من إجمالي الدين في الفترة 2004-2012، ثم استمرت في التنامي بمُعدلات سريعةٍ للغاية حتى بلغت بحلول عام 2019 نحو 28 مليار دولار.

التطور الزمني للدين الخارجي المصري في الفترة 2004-2019

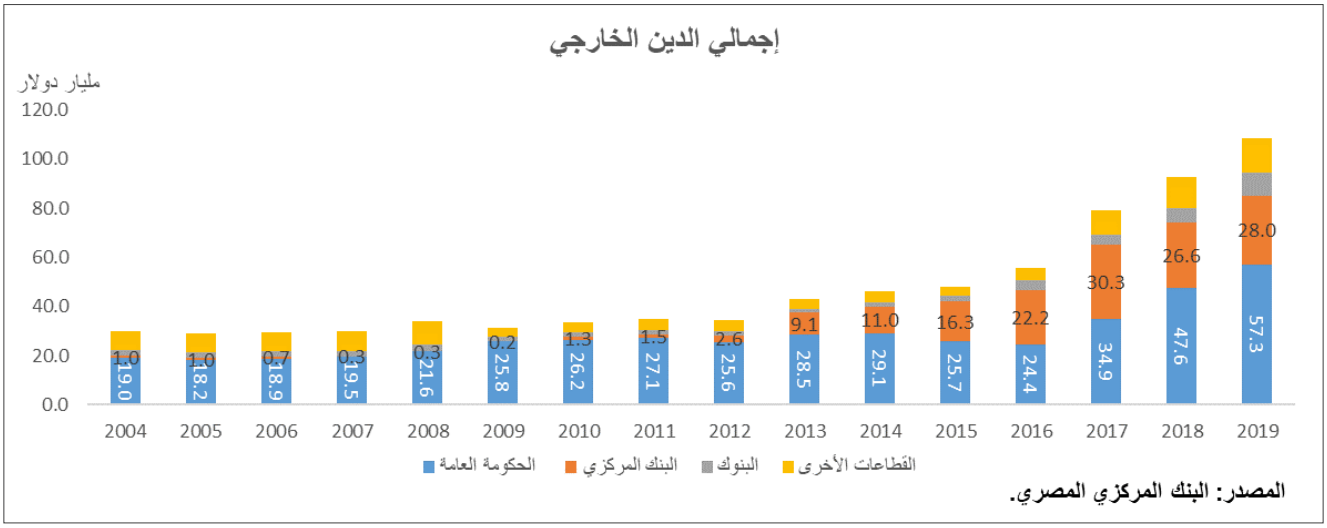

المصدر: البنك المركزي المصري.

- اختلفت بنية الدين الخارجي المصري في الفترة ما قبل عام 2012 عما بعدها، ولعل من أهم مظاهر ذلك ما يلي:

- تراجع الديون من القروض الثنائية، إذ كانت تبلُغ عام 2004 ما إجماليه 20.8 مليار دولار بنسبة 69% من إجمالي الديون الخارجية، بينما بلغت في 2019 تقريبًا 12.8 مليارًا وبنسبة 12% فقط من الإجمالي.

- ارتفاع الديون من قروض المؤسسات الدولية، وأبرزها صندوق النقد والبنك الدوليان، إذ بلغت عام 2004 حوالي 5 مليارات دولار، بينما في 2019 لامست حدود 33 مليار دولار وبنسبة 31% من الإجمالي.

- اتجاه نسبة الديون قصيرة الأجل للانخفاض، ففي عام 2018 بلغت 12.3 مليارًا تقريبًا بنسبة 13% من إجمالي الديون، لكنها انخفضت في 2019 إلى 11 مليار، بنسبة 10%.

التقسيم النوعي للديون الخارجية المصرية خلال الفترة 2004-2019

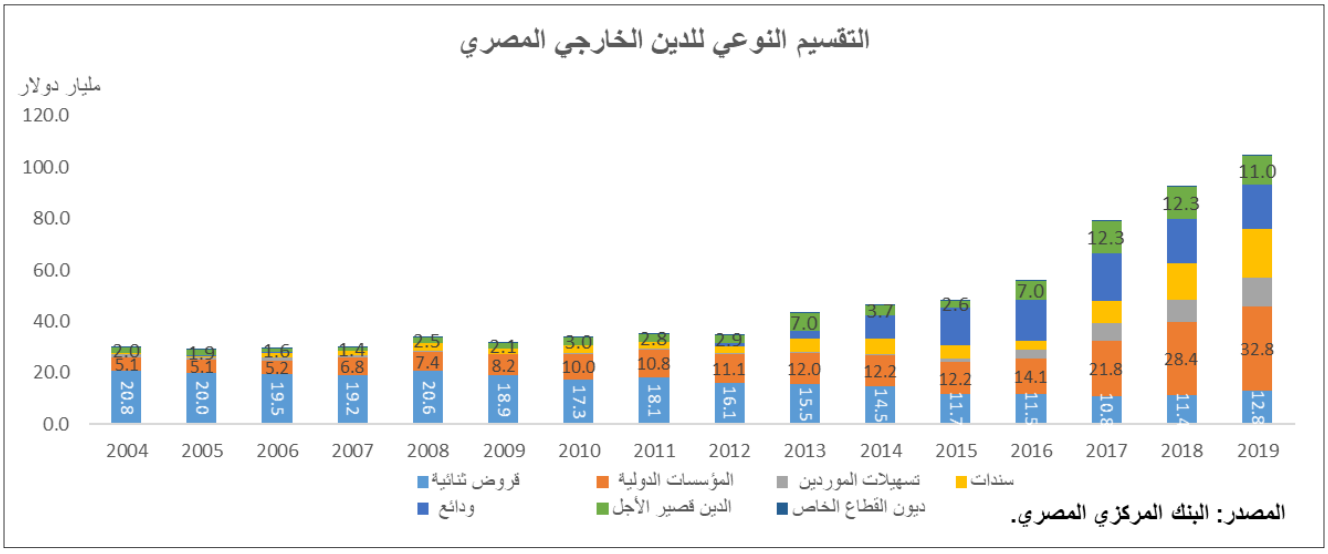

المصدر: البنك المركزي المصري.

- يُمكن تفسير هذه التغيرات البنيوية في الدين الخارجي بالتحولات التي طالت الإدارة الاقتصادية في العموم، وتحديدًا فيما يخُص الدين الخارجي، والتي تتصل كذلك بتغيرات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة «30 يونيو» والتي استهدفت تحرير القرار السياسي من التبعية المُطلقة لدول بعينها، وذلك بتنويع وتعزيز العلاقات مع شُركاء مُختلفين كالولايات المُتحدة وفرنسا وروسيا، لذلك تقلصت القروض الثُنائية والتجأت الإدارة الجديدة للمؤسسات الدولية التي توفر قدرًا أكبر من الاستقلال.

- زيادة الاعتماد المصري على الظهير العربي لتوفير دعم نقدي سريع وبعائد مُنخفض -أو بدون عائد- يتمثل في ودائع لدى البنك المركزي، للتغلب على أزمة انخفاض الاحتياطي النقدي من العُملات الأجنبية الذي تدهور بشدة جراء الانخفاض الكبير في الإيرادات الدولارية وتضخم الإنفاق الحكومي عقب ثورة «25 يناير».

- تنقسم أعباء خدمة الدين الخارجي إلى دفع الفوائد المُقررة عليه، بالإضافة إلى سداد أصل الدين نفسه، وكانت أعباء الديون المصرية قد بلغت خلال الفترة محل النظر (2004-2019) ما إجماليه 76 مليار دولار تقريبًا مُقسمة إلى 15 مليارًا (فوائد) و61 مليارًا (أقساطًا)، وبلغت هذه الأعباء أقصاها عام 2019 عندما سددت مصر 10.2 مليارات كأقساط و3.2 مليارات فوائد.

أعباء خدمة الديون المصرية الخارجية خلال الفترة 2004-2019

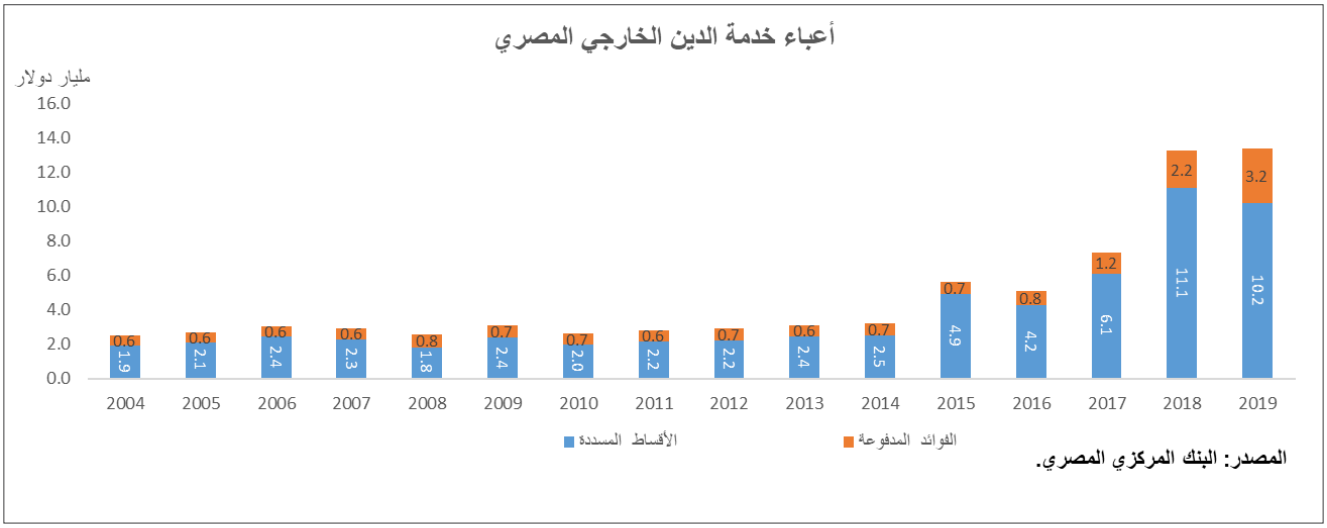

المصدر: البنك المركزي المصري.

أسباب ارتفاع الدين

تكمُن أسباب تنامي الدين الخارجي المصري في اختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد المصري، وصاحبته مع مراحل تطوره المُختلفة، ثُم تعمقت أخيرًا عقب ثورة «25 يناير» وما شهدته من تدهور في موارد الدولة وارتفاع شديد في استخداماتها، وفيما يلي عرض لأهمها:

- **عجز الميزان التجاري:** ظل الميزان التجاري المصري مُنذ ستينيات القرن الماضي في حالة عجز لأسباب اختلفت حسب النظام السياسي والأهداف الاقتصادية، والمُحصلة ظلت دائمًا ارتفاع الواردات عن الصادرات، مما أدى إلى عجز هيكلي في اتجاه تصاعدي غالبًا، الأمر الذي اضطر الحكومات المُتلاحقة لتمويل جزء من هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج.

تطور عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2004/2005 - 2018/2019

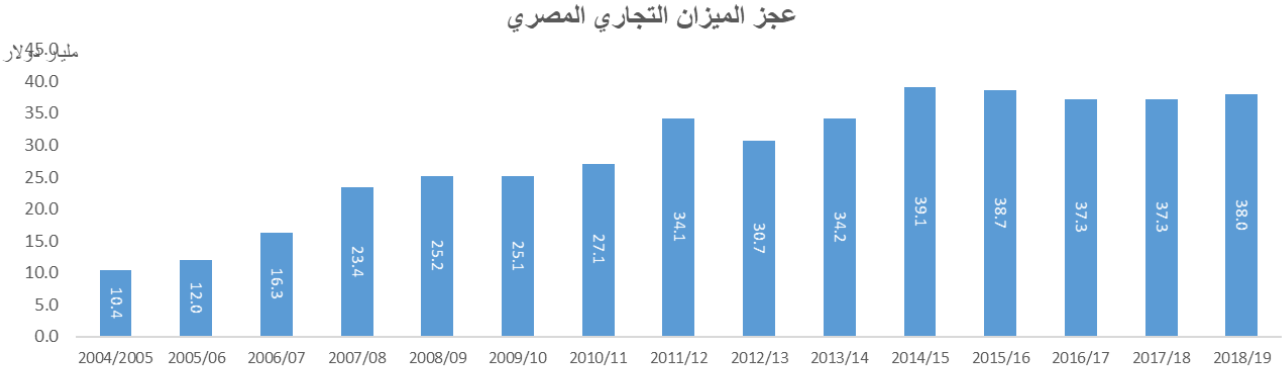

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **عجز الموازنة العامة:** تُعاني الموازنة العامة المصرية من حالة عجز هيكلي مُتنامٍ مُستمر ناتج عن زيادة المصروفات عن الإيرادات، مما تضطر معه الحكومة إلى الاقتراض لتمويل هذا العجز لتستمر في نشاطها، سواء بدفع رواتب العاملين لديها أو إدارة المؤسسات الحكومية، وكذلك توفير الدعم اللازم للوقود والسلع التموينية.. إلخ. ويأتي الجُزء الأكبر من هذا التمويل من قروض داخلية مصدرها الأساسي البنك المركزي المصري والبنوك التجارية الأخرى العاملة في السوق المحلية، لكنّ جُزءًا آخر منه يأتي عن طريق الاقتراض الخارجي، وهو يُعد أسوأ أنواع القروض الخارجية لأنه يُنفَق في أنشطة استهلاكية لا تُدر عائدًا، وبالتالي يُكلف الموازنة العامة مرة أخرى مزيدًا من الأعباء لخدمته. ولا يتجاوز التمويل الخارجي في المُعتاد 10% من إجمالي العجز النقدي، لكنه بلغ خلال العام المالي 2008/2009 أقصى قيمة له بما يُساوي 23.3 مليار جنيه تقريبًا وبنسبة 33% من العجز.

العجز النقدي للموازنة العامة المصرية ومقدار تمويله بالقروض الخارجية

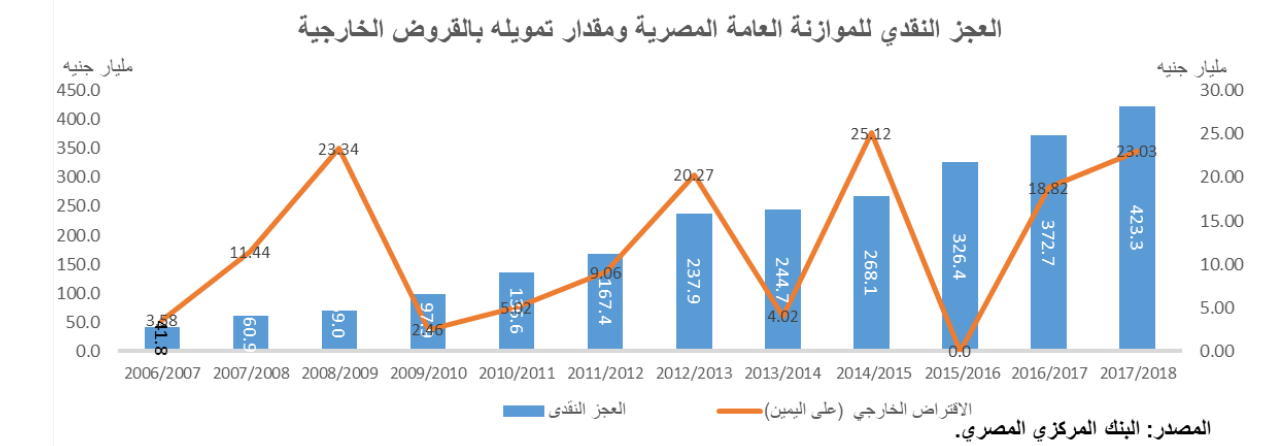

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **انخفاض مستويات الادخار:** يُعتبر انخفاض مستوى الادخار أهم أسباب الدين الخارجي على الإطلاق، خاصة في الدول النامية التي تتبنى خططًا للتحول إلى التصنيع، أو تلك التي تهدف إلى تطوير بنيتها التحتية أو قطاعاتها الاقتصادية الأساسية، إذ ينتج عن نقص المدخرات المحلية عدم توفر رأس المال اللازم لتنفيذ تلك الاستثمارات كثيفة استخدام رؤوس الأموال فيما يُسمى بالفجوة التمويلية. الأمر الذي يضغط على قطاع البنوك لتوفير فارق السيولة اللازم لعمليتي التطوير والاستثمار، وهو ما يؤدي في النهاية إلى دفع سعر الفائدة في اتجاه الارتفاع، وتحول البنوك للاستدانة من الخارج لسد هذه الفجوة.

إجمالي الادّخار المحلي والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

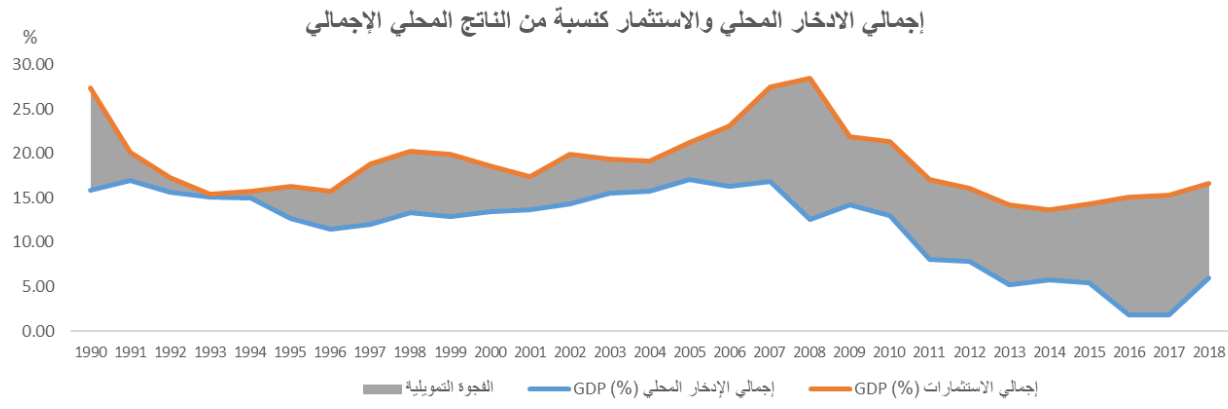

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

- تجري هذه العملية في الدول التي لديها قطاع خاص قوي يُشارك الحكومة بنسبة كبيرة في الاستثمار والتشغيل، وعلى العكس من ذلك تلجأ الحكومة للاقتراض في الدول التي لديها قطاع خاص ضعيف أو يحجم عن الاستثمار، فتتحمل الدولة وحدها عبء التنمية والتطوير، وهو ما ينطبق على مصر خاصة خلال فترة ما بعد ثورة «25 يناير» التي انخفضت فيها استثمارات القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي – الضعيفة أصلًا- بشدة جراء عدم الاستقرار الأمني وحالة السيولة السياسية، بالإضافة إلى الضبابية الاقتصادية؛ الأمر الذي دفع حكومات ما بعد الثورة إلى إجراء استثمارات كثيفة في قطاعات متنوعة، بهدف دفع عجلة التنمية، ورفع مُعدلات التشغيل في ظل ما يُعانيه الاقتصاد المصري من انخفاض مُعدلات الادخار، ما أسفر في النهاية عن خلق فجوة تمويلية واسعة اتجهت الحكومة لسدها عن طريق الاقتراض الخارجي.

تأثير كورونا على القطاع الخاص في مصر والدول العربية

مع تصاعد الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، أصبح وضع بيئة الأعمال مصدر قلق كبير في مصر والشرق الأوسط كما هو الوضع في العالم. ومن بين أهم هذه الدلائل على ذلك، مؤشر مديري المشتريات (PMI) الذي يعطي رؤية لوضع القطاع الخاص غير النفطي. فكيف تأثر هذا القطاع بأزمة كورونا في مصر، مع مقارنة ذلك بوضع ثلاثة بلدان عربية هي: السعودية، والإمارات، ولبنان.

مصر في مؤشر مديري المشتريات

- عادةً ما يُستخدم مؤشر مديري المشتريات (PMI) للحصول على رؤية دقيقة لصحة الاقتصاد. فالغرض من هذا المؤشر توفير معلومات حول ظروف بيئة العمل الحالية لصناع القرار في الشركات والمحللين ومديري المشتريات لتحسين فهمهم لوجهة الاقتصادات والأسواق والكشف عن الفرص المتاحة. ويعتمد مسح هذا المؤشر على استجابات الاستبيان التي تغطي الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وتشمل الإنتاج، والطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة، والعمل المتراكم، وأسعار الإنتاج، وأسعار المدخلات، وأوقات تسليم الموردين، ومخزون السلع الجاهزة، وكمية المشتريات، والمخزون من المشتريات، والعمالة، والناتج المستقبلي.

- يأخذ مؤشر مدير المشتريات مقياسًا بين حدين، صفر (أي إن المستجيبين أبلغوا عن تدهور) و100 (أي إن المستجيبين أبلغوا عن تحسن)، أما 50 فيعني أن المستجيبين لم يشعروا بأي تغيير، أو إذا كان عدد من أبلغوا عن تحسن يساوي من يرون أن هنالك تدهورًا. وتشير القراءة فوق 50 نقطة إلى التوسع مقارنة بالشهر السابق، بينما أقل من 50 فتعني انكماشًا.

- تسببت جائحة كورونا في آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري، حيث بدأت بعض المؤشرات التي تعكس صحة الاقتصاد -مثل مؤشر مديري المشتريات- في التدهور بالفعل، كما بدأت الحكومة في مراجعة توقعاتها للنمو.

مؤشر مديري المشتريات (PMI) في مصر ما بين يوليو 2019 ويونيو 2020

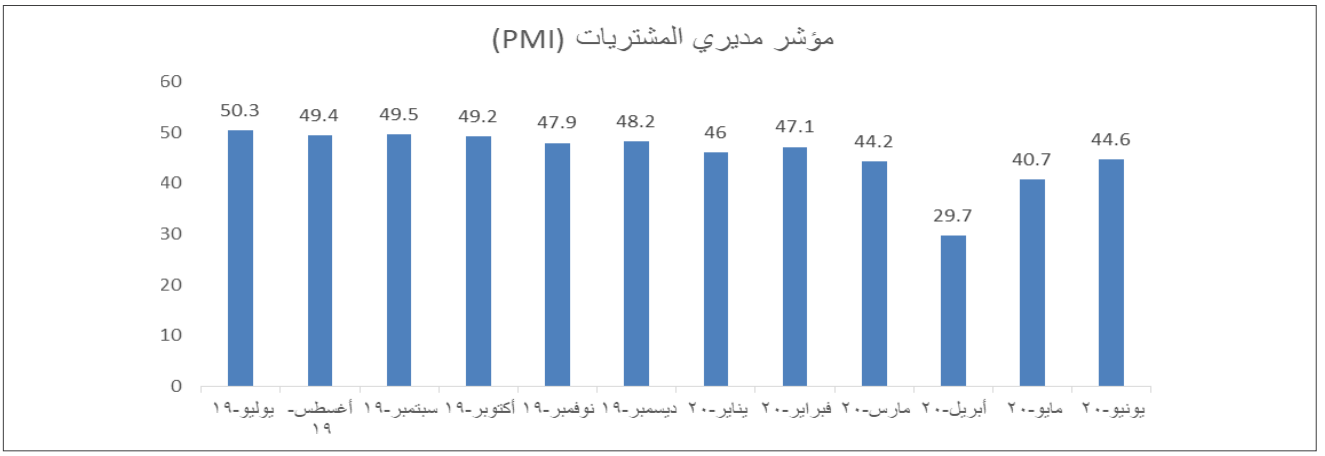

المصدر: The Global Economy, Egypt: Purchasing Managers Index (PMI)

- وفقًا للشكل السابق، فإن تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاع الخاص غير النفطي برز في أبريل 2020 متأثرًا بإغلاق قطاع السياحة، وضعف الطلب، وفرض الحجر الصحي وحظر التجول. فقد سجل مؤشر مديري المشتريات (PMI) للقطاع الخاص غير النفطي 29.7 نقطة منخفضًا من 44.2 في مارس 2020، والتي تعد أدنى قراءة منذ بدء المسح قبل تسع سنوات. وبناء على تقرير لوكالة «رويترز»، انخفض المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة إلى 14.1 نقطة من 40.2 في مارس، وتراجعت عمليات الشراء إلى 21.0 نقطة من 39.5 في مارس، حيث سحبت الشركات المخزونات في مواجهة الطلب غير المؤكد، ولكن ظل الانكماش في التوظيف ضعيفًا نسبيًّا، حيث انخفض مؤشر العمل الفرعي إلى 46.1 من 47.0.

- تقلّص نشاط القطاع الخاص غير النفطي بشكل أبطأ في مايو 2020 مقارنة بشهر أبريل من العام نفسه، حيث ارتفع المؤشر 11 نقطة عن الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى أن العديد من الشركات ظلت إما مغلقة، أو تعمل بجزء فقط من العمالة، وأيضًا بسبب انخفاض الطلب، ولكن كان معدل انخفاض الطلبات الجديدة أضعف بشكل ملحوظ مقارنة بشهر أبريل، بمساعدة انخفاض أبطأ في الصادرات.

- في يونيو 2020، انكمش القطاع الخاص غير النفطي بأبطأ وتيرة منذ مارس، وارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات بنسبة 9.5٪ عن شهر مايو من العام نفسه ليصل إلى 44.6% من 40.7%. جاء ذلك بعد أن ارتفعت المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة إلى أعلى مستوياتها خلال أربعة أشهر. كما أن الرفع الجزئي للقيود المتعلقة بالفيروس ساعد العديد من الشركات، حيث أبلغوا عن زيادة في ساعات العمل. ولكن ظل النشاط في معظم أنحاء القطاع ضعيفًا، بسبب القيود الدولية على السفر والسياحة. وفي الوقت نفسه، سجلت الشركات انخفاضًا أقل في نشاط الشراء في يونيو، حيث تباطأ انخفاض الأعمال الجديدة أيضًا. كما أنّ الأسعار المدفوعة لسلع المدخلات ارتفعت بشكل حاد، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى زيادة أسعار المواد الطبية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وكان معدل التضخم هو الأكثر حدة منذ تسعة أشهر، مما أدى إلى تجدد الارتفاع في ضغوط التكلفة الإجمالية في الشركات المصرية. وقال «ديفيد أوين»، الخبير الاقتصادي في IHS Markit، إن بيانات المؤشر لهذا الشهر أعطت بعض المؤشرات الواعدة بأن الاقتصاد المصري بدأ في الاستقرار.

مقارنة مصر ببعض الدول العربية

- أثرت جائحة فيروس كورونا على العديد من بلدان الشرق الأوسط، مثل الإمارات والسعودية ولبنان، ولكن مع اختلاف حجم التأثير.

مؤشر مديري المشتريات (PMI) في: الإمارات، والسعودية، ولبنان، ما بين يناير ويونيو 2020

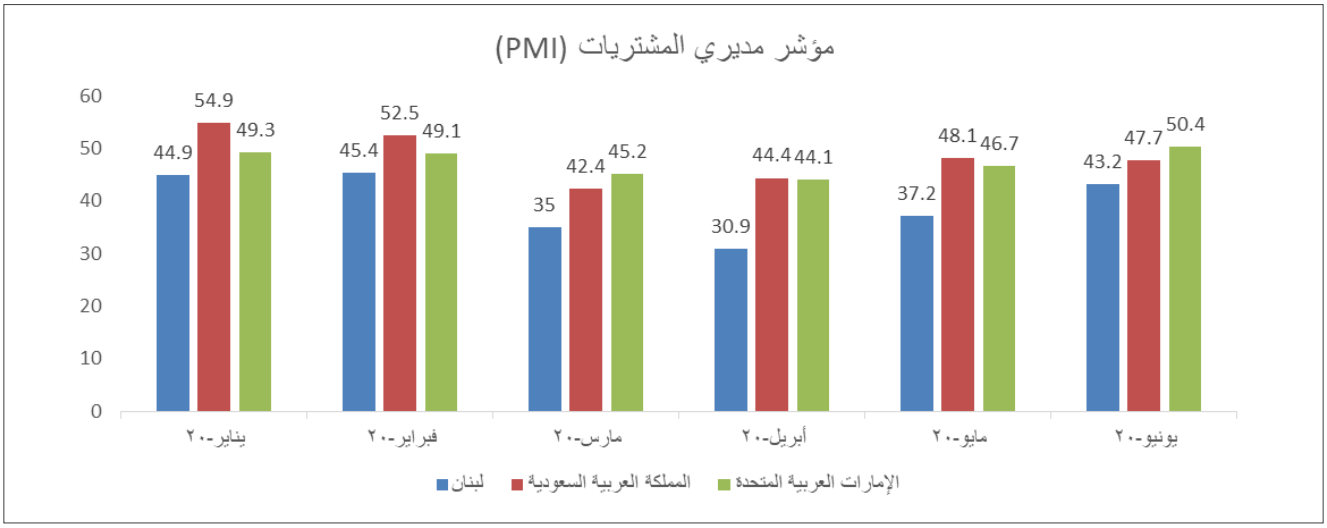

المصدر: Trading Economics

- وفقًا لمعدل مؤشر مدير المشتريات في مصر والدول العربية الثلاث (السعودية، الإمارات، لبنان)، إضافة إلى المؤشر ذاته في بلومبرج؛ فإن لبنان لديها أسوأ قراءة لمؤشر مديري المشتريات بداية من يناير 2020 (عدا شهر أبريل)، تليها مصر ثم السعودية والإمارات (خاصة بداية من شهر مارس).

- على الرغم من أن مؤشر مديري المشتريات في السعودية كان فوق 50 نقطة- أي ما يدل على توسع في أول شهر من عام 2020؛ إلا أن هذه القراءة للمؤشر كانت الأدنى منذ ديسمبر 2018. وظل المؤشر في الانخفاض حتى مارس، حيث انخفض ليبلغ 42.5%، مما يشير إلى تراجع اقتصادي حاد حتى قبل تشديد قيود الأعمال وقيود السفر لاحتواء جائحة (كوفيد19-). إذ انخفض الناتج لأول مرة في أكثر من عشر سنوات، وانكمشت الطلبات الجديدة ومبيعات الصادرات، حيث يعكس الانخفاض في مبيعات الصادرات إغلاق الحدود الدولية وإلغاء الحجوزات. إضافة إلى انخفاض التوظيف بشكل طفيف، والذي كان بسبب إغلاق الأعمال. وضعفت الثقة إلى أدنى

مستوى لها منذ بداية تجميع البيانات في أبريل 2012. أما بعد مارس، فسارعت حكومة السعودية للتدخل كي لا ينخفض المؤشر أكثر من ذلك.

- انخفض مؤشر مديري المشتريات في الإمارات إلى 49.3 في يناير 2020، وهو أول انكماش له منذ بدء المسح. وتراجعت الطلبيات الجديدة للمرة الثانية في ثلاثة أشهر، وسط بيئة عمل بطيئة، لا سيما داخل الاقتصاد المحلي، في حين فشل الإنتاج في النمو للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وانخفض المؤشر إلى 45.2 في مارس بعدما كان 49.1 في فبراير، حيث كان هذا هو الشهر الثالث على التوالي من الانكماش في القطاع الخاص غير النفطي والأكثر حدة على الإطلاق، وسط التأثير العميق للوباء، لا سيما على السياحة والطلب على السلع الاستهلاكية والتصدير.

- لكن كانت أقل قراءة للمؤشر في الإمارات خلال شهر أبريل 2020، حيث انخفض المؤشر إلى 44.1 وسط إجراءات الصحة العامة التي تهدف إلى الحد من انتشار الوباء. وقد شوهدت انخفاضات حادة في الإنتاج، والطلبات الجديدة، والمبيعات الخارجية، وانخفض التوظيف أيضًا، حيث طلبت العديد من الشركات من الموظفين أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، وتم تخفيض المرتبات. وبدأ المؤشر في الانكماش بوتيرة أقل في مايو الماضي حتى بلغ معدل 50.4 نقطة، والذي يدل على أن أعداد المستجيبين الذين أبرزوا تشاؤمًا يساوي تقريبًا الأشخاص الذين أبرزوا تحسنًا.

- انكمش مؤشر مديري المشتريات في لبنان منذ يوليو 2018 -وهذا أول شهر في الرسم البياني- وفقًا لمؤشر مديري المشتريات التابع لبلومبرج. وكان الوضع غير مستقر قبل الجائحة، وخاصة في نوفمبر، حيث انخفض المؤشر إلى 37. وبدءًا من مارس، انخفض المؤشر بشكل حاد إلى 35 بعدما كان 45.4 في فبراير، مشيرًا إلى أسرع تدهور في ظروف عمل القطاع الخاص اللبناني منذ بدء جمع البيانات في مايو 2013. وفي أبريل، انخفض المؤشر إلى 30.9. وأشارت القراءة إلى الانكماش الحاد في نشاط القطاع الخاص منذ بدء المسح في عام 2013، وسط عمليات الإغلاق بسبب تفشي الفيروس التاجي. أما بداية من مايو، فقد بدأ المؤشر في التقلص بوتيرة أقل، حيث أبلغ عدد أقل نسبيًّا من المستجيبين عن تدهور حتى ارتفع المؤشر إلى 43.2 في يونيو.

- أنّ السمة المشتركة بين البلدان الأربعة (مصر، الإمارات، السعودية، لبنان) هي أن شهري مارس وأبريل 2020 كانا الأسوأ على الإطلاق، لكنّ الوضع تحسن في شهري مايو ويونيو من العام نفسه مع بداية فتح البلاد واستقرار الأوضاع -إلى حدٍّ ما- مقارنة بالأشهر السابقة.

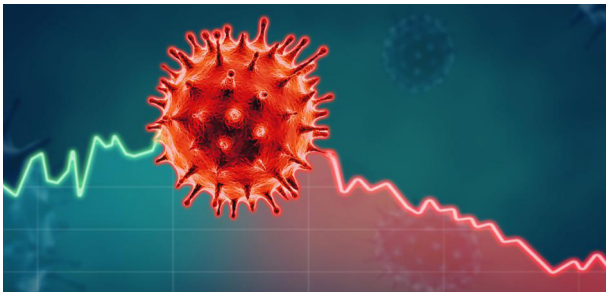

كيف يفكر العالم؟

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

- دلالات تصاعد احتجاجات إثيوبيا بعد مقتل «هونديسا»
- دول شمال إفريقيا.. سباق إقليمي للاتجاه «جنوبًا»
- كيف تواجه أوروبا الانهيار الاقتصادي بالشرق الأوسط؟

دلالات تصاعد احتجاجات إثيوبيا بعد مقتل «هونديسا»

شهدت أديس أبابا مواجهات حادة عقب مقتل «هاشالو هونديسا» (مغني الأورومو الشهير) الذي قتل في 29 يونيو على يد مهاجمين مجهولين. وعلى إثر مقتله، أشارت التقديرات الأولية إلى مئات القتلى والجرحى في العاصمة وحدها، مع خطر امتداد الاضطرابات إلى منطقة أوروميا المجاورة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التحليل المعنون «إثيوبيا: عودة الاشتباكات بين الحكومة وأورومو»، المنشور على الموقع الإلكتروني لمعهد الدراسات السياسية الدولية في 6 يوليو 2020، للكاتب «لوكا بادو».

دلالات أساسية

- عقب مقتل «هونديسا»، اعتقلت قوات الأمن التي تدخلت لتفريق المتظاهرين شخصيات بارزة في المعارضة، مثل المسئول الإعلامي والشخصية القيادية في مؤتمر أورومو الاتحادي «جوهر محمد». وتعد تلك الاحتجاجات إحدى العقبات التي سبقت انتخابات «آبي أحمد»، ذلك أن حكمه للبلاد مرتبط بشكل متزايد بقمع الحالات التي كانت تؤيده قبل عامين.

- مع أغانيه المؤيدة لمزاعم أورومو، كان «هونديسا» أحد رموز احتجاجات الشوارع بين عامي 2015-2018. وقد استمر المغني في الظهور بسبب نشاطه حتى بعد سقوط رئيس الوزراء السابق «هايلي ماريام». وقبل أسبوع فقط من وفاته، أجرى المغني وكاتب الأغاني مقابلة مع شبكة أوروميا الإعلامية ندد فيها باستمرار تهميش أورومو في الإطار السياسي الحالي. ولذا، تعد الاشتباكات التي أعقبت مقتله مرآة عاكسة للخلاف بين «آبي أحمد» وقاعدته الاجتماعية السابقة.

- على مدى الأشهر السبعة الماضية، تخلى رئيس الوزراء تدريجيًّا عن ستار تحرير الأقليات التي تضطهدها السلطة المركزية. وقد أضحت جائزة نوبل للسلام طليعة مشروع سياسي يهدف إلى استعادة مفهوم المواطنة الإثيوبية، والتغلب على الانقسامات العرقية التي أدخلها الدستور الاتحادي في عام 1993. وقد اقترن قرار إدخال حزب أورومو الديمقراطي في المظلة الوطنية الأوسع لحزب الازدهار، وكذلك القطيعة مع وزير الدفاع «ليما ميغرسا» (رمز الفداء المؤسسي)، بإعادة التكيف السياسي عبر تأهيل بعض المسئولين السابقين في منطقة أوروميا ممن اتُّهموا بالفساد وتركوا مهامهم السابقة. وقد ساهمت تلك التحولات الكبرى في دعم الناخبين لـ«آبي أحمد» في العاصمة وبعض الدوائر العرقية المهمة، وهو ما تجلى بشكل أو بآخر في انتخابات عام 2005.

- لطالما انخرط الجيش الاتحادي في مكافحة حرب العصابات في غرب البلاد، حيث نشطت الجماعات المسلحة التي انفصلت عن جبهة تحرير أورومو في عام 2018 حتى اليوم. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة أن تُبقي على المطالب المتزايدة للمكونات العرقية في الأقاليم الجنوبية والقوميات والشعوب، حيث تتزايد الدعوات لإنشاء دول إقليمية جديدة في أعقاب استفتاء «سيداما» في عام 2019. وهو ما يضعف قوة «آبي أحمد» التفاوضية في الوقت الراهن.

- رفض بعض الأحزاب -بجانب أورومو- تمديد ولاية الحكومة، معلنين عزمهم إجراء انتخابات في تيغراي بحلول الموعد النهائي المحدد في سبتمبر 2020. وإن تأكد ذلك، فسيمهد القرار الطريق لصدع مؤسسي غير مسبوق. ويتراجع في الوقت الراهن جدوى التدخل الاتحادي المسلح لقمع المبادرة بالنظر إلى قوة الجهاز الأمني للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. ومن شأن انتفاضة أوروميا واسعة النطاق أن تقلص فرص نجاح العملية، مع تزايد احتمالات تصعيد الأزمة لتطال إريتريا.

- وقد يُسفر اعتقال «جوهر محمد» عن تجميد مقترحات إرساء الديمقراطية التي كررها رئيس الوزراء في حفل جائزة نوبل. ولا تخفى الأزمة بين «آبي أحمد» وجماعات حقوق الإنسان، ويدلل عليها تقرير صدر مؤخرًا عن منظمة العفو الدولية بشأن عمليات القتل التي ارتكبتها قوات الأمن في منطقتي عمارة وأوروميا. وقد أدى قرار تأجيل موعد الانتخابات باسم مكافحة الوباء، وتمديد ولاية السلطة التنفيذية في الوقت نفسه بما يتجاوز السنوات الخمس التي حددها الدستور، إلى تصاعد الخلاف مع أورومو.

- يمكن فهم الاحتجاجات والعنف في ضوء البيان الصادر عن جبهة تحرير أورومو والكونغرس الاتحادي لأورومو في 11 يونيو، والذي حذر من وقوع أعمال عنف واسعة النطاق في أعقاب الإجراء الرامي إلى تمديد ولاية الحكومة، الذي عُرف بأنه «انتهاك صارخ للدستور، وإساءة استخدام للسلطة بما يتعارض مع روح النظام الديمقراطي متعدد الأحزاب». وتشير الاستراتيجية الإعلامية التي اعتمدتها الحكومة الاتحادية في أعقاب اعتقال أعضاء مؤتمر أورومو الاتحادي إلى الاستعداد لاستبعاد بعض الأحزاب -بحكم الأمر الواقع- عن المنافسة الانتخابية.

تصدير أزمات الداخل

- جماعة أورومو هي جماعة عرقية موطنها إثيوبيا وشمال كينيا وأجزاء من الصومال. ويبلغ إجمالي عدد أفرادها على مستوى العالم 30 مليونًا. وقد شكّل وصول رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» إلى السلطة محطة مهمة في تاريخ البلاد، فهو أول رئيس حكومة من قومية الأورومو التي تعرضت للاضطهاد منذ عقود. ومنذ تولي السلطة في أبريل 2018، قام «آبي أحمد» بإصلاحات عدة، أنهى من خلالها حالة الحرب مع إريتريا، وبسبب ذلك حصل على جائزة نوبل للسلام في 2019، كما أفرج عن بعض السجناء السياسيين، ورفع الحظر عن بعض الأحزاب، وحاكم مسئولين متهمين بارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، لم يتوقف العنف العرقي، بل اندلع في عدة مناطق.

- تشهد إثيوبيا اضطرابات دامية تسلط الضوء على الانقسامات المتنامية في قاعدة «آبي أحمد» وسط أبناء عرق الأورومو؛ إذ تتكون إثيوبيا -بشكل عام- من تسع مناطق عرقية ذات حكم ذاتي. وقد تعرضت أورومو لاضطهاد حكومي منذ عقود، وسبق لها أن قادت احتجاجات مناهضة للحكومة السابقة طيلة 3 سنوات حتى إسقاطها. ومع اندلاع

المظاهرات في عام 2016، لجأ الائتلاف الحاكم إلى تعيين «آبي أحمد» رئيسًا للوزراء في عام 2018، غير أن احتجاجات الأورومو عادت من جديد.

- على مدار السنوات الثلاث السابقة، قادت أورومو احتجاجات مناهضة للحكومة، بسبب نزاع حول ملكية بعض الأراضي، واتسعت رقعة المظاهرات لتشمل المطالبة بالحقوق السياسية، وأدت لمقتل مئات واعتقال آلاف. وقد كان «هاشالو هونديسا» صوتًا سياسيًّا بارزًا لشعب الأورومو، ما خلق له «أعداء» أثناء مسيرته الفنية، وكان يؤمن بما يدفع به مؤرخو الأورومو من أن أديس أبابا كانت يومًا موطنًا لعشائر تولاما التي تعود لشعب أورومو، ممن طردوا منها من قبل الإمبراطور «منليك الثاني». وقد تغنت الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في عام 2015 -للمطالبة بوقف ترحيل الأورومو- بأغاني «هاشالو». وقد تصاعدت الاحتجاجات وتحولت إلى حملة كبرى للمطالبة بحريات سياسية أوسع، وانتهت الحملة بتعيين «آبي أحمد» كما سبق القول.

- يكشف ما سبق حقيقة الصراع الحالي بين قبيلة الأورومو والحكومة الإثيوبية التي ادّعت مسئولية مصر عنها. ولا شك أن ذلك الادعاء يهدف بالأساس إلى تعبئة الرأي العام الداخلي من ناحية، وتوظيف أسلوب الإدارة بالأزمة باختلاق موقف يحشد الإثيوبيين ضد مصر، ويقوي من موقف الحكومة في أزمة سد النهضة من ناحية أخرى. إذ تحاول إثيوبيا إلصاقه بمصر في فترة التزمت فيها الأولى بعدم القيام بأي تصرف أحادي لملء السد، وفقًا للاتفاق الذي توافقت عليه الدول الثلاث برعاية رئيس الاتحاد الإفريقي بالمفوضية الإفريقية.

- يعكس بدء أديس أبابا في عمليات ملء السد، بغضّ النظر عن التوصل إلى اتفاق مع القاهرة، الرغبة في التغلب على الانقسامات الداخلية من خلال استخدام سياسة المهرب الخارجي. ولذا، اتهمت إثيوبيا مصر بالتمسك باتفاقيات استعمارية لتقاسم مياه النيل، ورفضت الضغوط الدولية من أجل التوصل إلى حل وسط.

دول شمال إفريقيا.. سباق إقليمي للاتجاه «جنوبًا»

حظيت إفريقيا جنوب الصحراء -خلال الآونة الأخيرة- باهتمام متزايد من قبل مختلف الفاعلين سواء الدوليين أو الإقليميين. وفي هذا الصدد، أصدر موقع المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)، في 3 يوليو 2020، ورقة سياسات بعنوان «العودة إلى إفريقيا: لماذا تنظر دول شمال إفريقيا إلى الجنوب؟»، للباحث «أنطوني دوركين» (المحاضر الزائر بكلية باريس للشئون الدولية).

محفزات مشتركة

- هناك عدد من العوامل التي يمكن من خلالها فهم توجه دول شمال إفريقيا (وتحديدًا: مصر، والجزائر، وتونس، والمغرب) نحو الجنوب؛ منها جهود بعض البلدان لكسب الدعم الدبلوماسي في المسائل ذات الأهمية الوطنية، كالنزاع حول الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب والجزائر، أو القلق المصري من سد النهضة الإثيوبي. وإلى جانب الجهد الدبلوماسي، ينصب التركيز على الاستجابة للتهديدات الأمنية المتزايدة، وتدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال. كما تلعب العوامل الاقتصادية دورًا في تلك التحولات، وهي العوامل التي تتصل بطبيعة النمو الاقتصادي والديموغرافي المتوقع في إفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات القادمة.

- بالنسبة للمملكة المغربية، يمكن الدفع بتجاوز طموحات المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء قضية الصحراء الغربية؛ إذ تدفعها عوامل اقتصادية وأمنية أيضًا. وتسعى المغرب إلى ترسيخ مكانتها كلاعب رئيسي في القارة. وبحسب بعض المحللين الأفارقة، فإن علاقات المغرب المتزايدة مع الدول الإفريقية غير الناطقة بالفرنسية (ممن عارضت تقليديًّا سياساتها تجاه الصحراء الغربية) تعكس تحولًا عن المناهج الأيديولوجية إلى المقاربات الأكثر واقعية في القارة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن طموحات المغرب في إفريقيا تظل محلًّا للشك.

- استعادت الجزائر نفوذها في إفريقيا بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا سيما داخل الاتحاد الإفريقي، وتحديدًا في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. فقد راكمت الجزائر على تجربتها الخاصة في «العشرية السوداء» لتقدم نفسها كدولة رائدة في مواجهة الإرهاب الدولي. ولكن في السنوات الأخيرة، ضعف نفوذ الجزائر عبر القارة بعد إصابة الرئيس «عبدالعزيز بوتفليقة» بالسكتة الدماغية في عام 2013. في المقابل، يعمل الرئيس الجزائري الحالي «عبدالمجيد تبون» على إعادة الارتباط بإفريقيا، بل واستعادة دور الجزائر كقوة رائدة في توفير الأمن بجوارها.

- تتفرد تونس بين دول شمال إفريقيا لأن اهتمامها المتزايد بإفريقيا جنوب الصحراء ليست له دوافع جيوسياسية واضحة. ولا تسعى تونس إلى تعميق ارتباطها ببقية القارة بفعل التنافس الاستراتيجي أو المخاوف الأمنية، ولكن لأسباب اقتصادية بحتة فحسب.

- وعلى صعيد الدور المصري، شغل الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي» منصب رئيس الاتحاد الإفريقي منذ فبراير 2019 وطيلة عام. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار مصر لهذا المنصب منذ عام 2002. وأكد اختيار «السيسي» الاهتمام المتزايد الذي أولته مصر لإفريقيا والاتحاد الإفريقي بعد سنوات من تركيز سياسة مصر الخارجية على الشرق الأوسط وعلاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا.

- ويعكس هذا التحول الطبيعة المتغيرة للمخاطر الأمنية التي تُواجهها مصر؛ فمنذ عام 2011، دفع انتشار الجماعات الجهادية عبر شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، والحرب الأهلية في ليبيا، الرئيس المصري إلى الالتفات إلى التهديدات المحتملة، سواء الأمنية أو الأيديولوجية عبر حدود مصر الإفريقية. ويعد سد النهضة على النيل الأزرق بالقرب من الحدود الإثيوبية-السودانية أحد أبرز التهديدات التي تطال إمدادات المياه التي تعتمد عليها مصر بشكل كبير.

- يضمن حجم مصر الدبلوماسي وثروتها الاقتصادية قدرتها على التأثير في إفريقيا عندما تختار المشاركة والانخراط فيها بقوة. ومع ذلك، خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي، لم تركز مصر على التحديات الإقليمية الأمنية الأكثر إلحاحًا، وفضّلت معالجتها بطرق أخرى. وفي هذا الصدد، يعد دخول اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ، ورفع كفاءة الاتحاد الإفريقي، وتطوير البنية التحتية، والتقدم المحرز في مركز إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع، أهم الإنجازات البارزة خلال فترة الرئاسة المصرية.

فرص وتحديات مصرية

- مثل دول شمال إفريقيا الأخرى، حاولت مصر أيضًا تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء لا سيما في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من التعاون القائم في مجالات الاستثمار والتجارة، لا تزال تجارة مصر مع إفريقيا جنوب الصحراء منخفضة نسبيًّا، حيث شكلت 5.7% فقط من صادراتها و1.5% من وارداتها في عام 2018. ولذا، تحظى المصالح الأمنية المصرية بالأولوية على حساب مصالحها الاقتصادية.

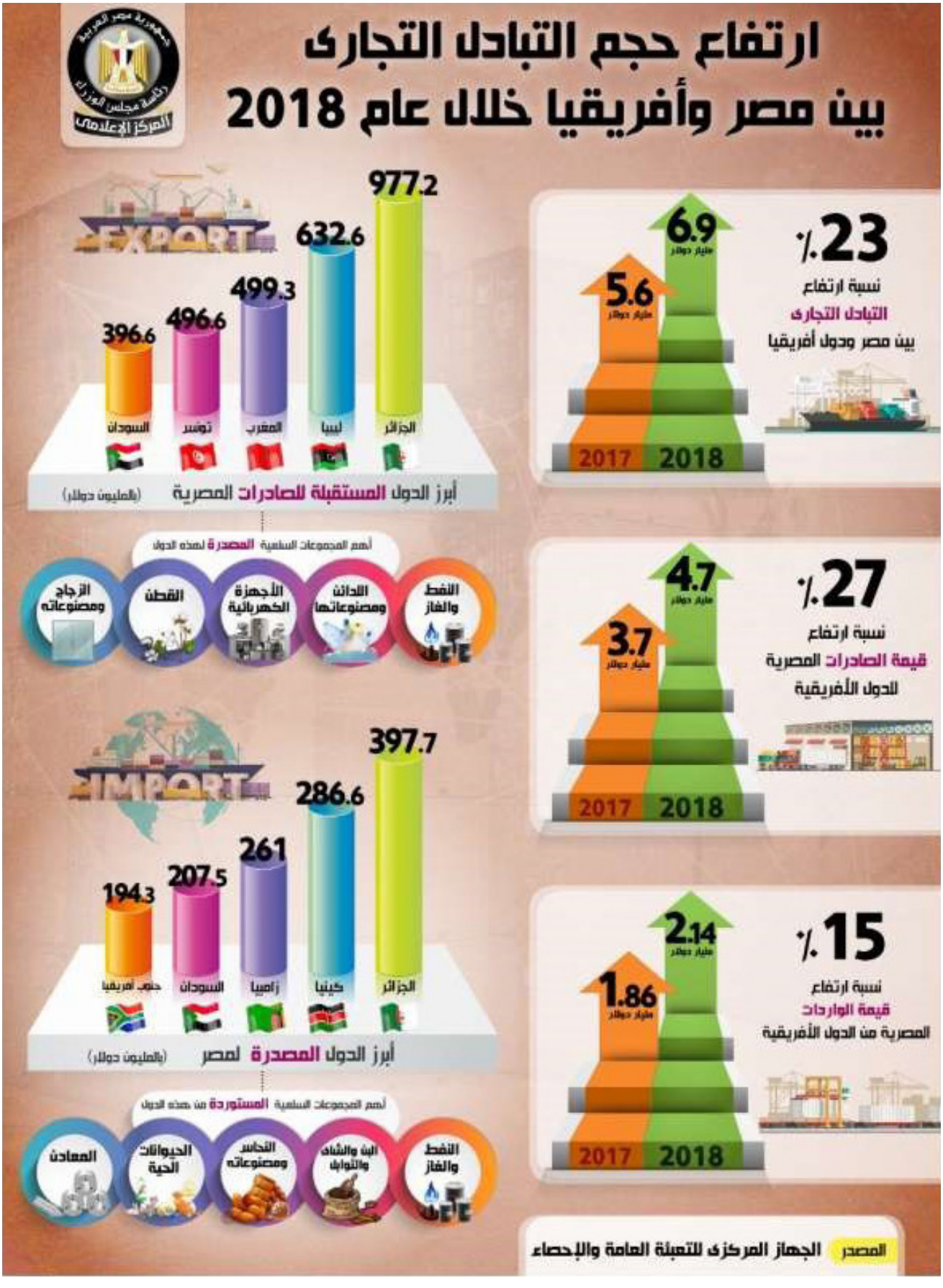
جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
المركز الإعلامي
ارتفاع حجم التبادل التجارى
بين مصر وأفريقيا خلال عام 2018
EXPORT
977.2
632.6
499.3
496.6
396.6
الجزائر
ليبيا
المغرب
تونس
السودان
أبرز الدول المستقبلة للصادرات المصرية
(بالمليون دولار)
أهم المجموعات السلعية المصدرة لهذه الدول
النفط والغاز
الألدائن ومصنوعاتها
الأجهزة الكهربائية
القطن
الزجاج ومصنوعاته
6.9 مليار دولار
5.6 مليار دولار
2017
2018
٪23
نسبة ارتفاع
التبادل التجارى
بين مصر ودول أفريقيا
4.7 مليار دولار
3.7 مليار دولار
2017
2018
٪27
نسبة ارتفاع
قيمة الصادرات المصرية
للدول الأفريقية
IMPORT
397.7
286.6
261
207.5
194.3
الجزائر
كينيا
زامبيا
السودان
جنوب أفريقيا
أبرز الدول المصدرة لمصر
(بالمليون دولار)
أهم المجموعات السلعية المستوردة من هذه الدول
النفط والغاز
الب والشاى والتوابل
النحاس ومصنوعاته
الحيوانات الحية
المعادن
2.14 مليار دولار
1.86 مليار دولار
2017
2018
٪15
نسبة ارتفاع
قيمة الواردات
المصرية من الدول الأفريقية
المصدر
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

- في سياق ما فرضته جائحة (كوفيد19-) من تحديات اقتصادية، تشير التقديرات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%-2 بحلول نهاية عام 2020، وهو ما يتطلب ما يزيد على ربع قرن لإصلاحه أو تغييره. وعلى المدى القصير، من المرجح أن يتفاقم تأثير (كوفيد19-) في القارة الإفريقية لا سيما مع فقدان الوظائف على نطاق واسع، وصعوبة سداد الديون المستحقة، وأزمة الغذاء التي تلوح في الأفق. وفي الوقت نفسه، قد تدفع تلك الآثار نحو الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك في إنتاج الغذاء والأدوية. وقد تؤدي تلك الآثار إلى التركيز على الطاقة المتجددة والتحول الرقمي بشكل متزايد. وقد يسهم ذلك في خلق فرص إضافية لبلدان شمال إفريقيا التي تملك بعض القطاعات الرائدة على صعيد: التكنولوجيا، والصحة، والطاقة المتجددة.

- وفي هذا السياق، يمكن لمصر عبر أجهزتها المعنية –لا سيما الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية- ومن خلال أطر التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، تنسيق الجهود والاتصالات في اتجاه دعم مسيرة التنمية المستدامة الإفريقية، وتنفيذ أجندة 2063. كما يمكن للدولة المصرية أن تتعاون مع دول الجنوب في إطار ما هو قائم من تحولات عالمية، حيث تقديم الخبرة وتوجيه الاستثمارات المصرية في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والتحول الرقمي.

- من ناحية أخرى، يمكن لتفعيل نهج «الدبلوماسية الشعبية» أن يُلقي بظلاله على تحسين العلاقات المصرية-الإفريقية بشكل عام؛ فالعلاقات بين الشعوب أوثق من العلاقات الرسمية، وهو الأمر الذي قد يسهم في تقويض فرص أي صراع محتمل. فقد عملت مصر خلال الفترة الماضية على توطيد العلاقات الشعبية المصرية-الإفريقية. وتتمثل أبرز إنجازات ذلك في إطلاق برنامج لتأهيل الشباب الأفارقة بالأكاديمية الوطنية للتدريب، وإقامة مؤتمر «الشباب العربي الإفريقي»، بالإضافة إلى الإعلان عن مبادرة عيادة «تحيا مصر إفريقيا».

- وعليه، تسهم تلك الجهود مجتمعة في دعم الصورة الذهنية لمصر لدى المواطنين الأفارقة باعتبارها قائدًا إقليميًّا يمكن الاعتماد عليه في مختلف الأزمات، وهو ما قد يكون له انعكاس إيجابي في اتجاه تدعيم الموقف المصري بالأزمات الإقليمية كأزمة سد النهضة. فلا شك في الأهمية النسبية لإفريقيا جنوب الصحراء لدول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي. لذا، سيكون من المناسب تنسيق الجهود الأوروبية مع دول الشمال، إلى جانب تفعيل أطر التعاون الثلاثي بمجالات التنمية والأمن والهجرة، بما يعود بالنفع على الجميع، ويسهم في تعزيز الاستقرار بالمنطقة.

كيف تواجه أوروبا الانهيار الاقتصادي بالشرق الأوسط؟

تواجه سوريا ولبنان والعراق أزمات اقتصادية حادة وصراعات سياسية وتدخلات عسكرية خارجية تزامنت مع وباء (كوفيد19-). لذا تحذر غالبية التحليلات من الانهيار الاقتصادي لتلك الدول. في هذا الإطار، تبرز أهمية التقرير المعنون «كيف يمكن لأوروبا التخفيف من آثار الانهيار الاقتصادي في الشرق الأوسط؟» الصادر عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في الثاني من يوليو 2020، للباحث «جوليان بارنز دايسي» (مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

ملامح التدهور

- يعاني كل من لبنان وسوريا من تردي الأوضاع الاقتصادية، وأدّى الانخفاض الكبير في أسعار النفط بالعراق إلى استنزاف الموازنة العراقية، وهو ما يرجع في الأساس إلى تفشي (كوفيد19-) جنبًا إلى جنب مع الضغوط القصوى التي تمارسها الولايات المتحدة على حلفاء إيران. ومن ثمّ، لا يُنذر هذا الانهيار الاقتصادي بتزايد حدة الفقر المدقع وانزلاق الملايين إليه فحسب، بل واضطرابات اجتماعية عدة أيضًا.

- يتطلب تدهور الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط مزيدًا من الاهتمام العاجل من مختلف الدول، لا سيما الدول الأوروبية، لأن تبعات الانهيار الاقتصادي ستطال الأوروبيين على المدى القصير جراء موجات الهجرة والنزوح بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، بجانب موجات الإرهاب التي قد تتفجر في أي وقت. وفي الثاني من يونيو الماضي، وخلال مؤتمر بروكسل تحديدًا، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم اقتصادي ومنح بقيمة 4.9 مليارات دولار. وعلى الرغم من ذلك فإن تهديد المصالح الأوروبية قد يكلف الاتحاد الأوروبي مبالغ مضاعفة، وهو ما أكدته الأمم المتحدة حين قدرت الدعم المطلوب للوفاء بالاحتياجات الأساسية بـ10 مليارات دولار.

- تُعد سوريا «نقطة الصفر» في الانهيار الإقليمي، لا سيما بعد أن تأثرت دمشق كثيرًا بالضغوط المفروضة على إيران. وخلال العام الماضي فقط، فقدت الليرة السورية أكثر من 80% من قيمتها. وحسب تقديرات برنامج الغذاء العالمي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى 209%.

- في هذا الإطار، حذّرت الأمم المتحدة من خطر المجاعة، إذ يعاني قرابة 9 ملايين سوري من انعدام الأمن الغذائي، وذلك بزيادة قدرها 1.4 مليون عن الأشهر الستة الماضية. كما أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، مع الافتقار للخدمات الأساسية وارتفاع نسبة البطالة إلى 50%. ومن المتوقع مع دخول قانون «قيصر» حيز التنفيذ أن يتوقف عدد من مشروعات التنمية الاقتصادية في سوريا تمامًا. ووسط ذلك، تهدف الإدارة الأمريكية إلى إجبار موسكو ومن خلفها «الأسد» على تقديم تنازلات كبيرة لفتح الباب أمام الحصول على تمويلات خارجية.

- أما لبنان فليس بعيدًا عن الحافة، وتستمر حالة التردي الاقتصادي في لبنان منذ فترة كبيرة، إلا أن الأوضاع ازدادت سوءًا بعد أن دخل اقتصاد البلاد حالة من «السقوط الحر»، وفقدت العملة اللبنانية 80% من قيمتها بعد تفشي (كوفيد19-)، إضافة إلى تأثرها بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 200%. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد اللبناني سينكمش بنسبة 12% هذا العام. وستصل نسبة البطالة إلى 35%، كما يعيش 45% من السكان تحت خط الفقر.

- تكمن المعضلة اللبنانية في أن النخبة الحاكمة الراغبة في استمرار تدفق المساعدات ستفرض مزيدًا من الإجراءات التقشفية على شعب يعاني في الأساس من التقشف، ما ينبئ بمزيد من الاضطرابات وربما انتفاضة شعبية أخرى. وفي غضون ذلك، سيفرض التهديد عقوبات مباشرة على «حزب الله» (وكيل إيران الحصري في لبنان)، ما يعني مزيدًا من التوتر.

- وبالانتقال إلى العراق، يمكن القول إن الضربة الموجهة لاقتصاده كانت مضاعفة بفعل جائحة (كوفيد19-) وانهيار أسعار النفط الذي يمثل 90% من عائدات الدولة. وقد ارتفعت مستويات البطالة إلى ما يقرب من 30%. وطبقًا للأمم المتحدة، من المحتمل أن ينكمش الاقتصاد العراقي بنسبة 10% هذا العام مع تضاعف مستويات الفقر ووصولها إلى 40%. وذلك على الرغم من الإعفاء المؤقت الممنوح للعراق على صعيد استيراد الكهرباء من إيران، ليُستثنى من العقوبات المفروضة على طهران لمدة 120 يومًا يمكن تجديدها.

- في ظل ارتفاع معدلات الفقر الذي يجتاح الدول الثلاث، يتوقع موجة طاردة للعقول والطبقة المتوسطة لتصبح الساحة خالية أمام الجماعات المتطرفة والإرهاب برعاية إيران. وعلى تلك الخلفية، على الاتحاد الأوروبي أن يبدي سياسات مرنة لدعم النخب المحلية، وتشجيعها على الإصلاح الإداري والاقتصادي حتى في ظل استمرار الأنظمة الحالية. ومن بين الحالات المختلفة، تتزايد خطورة الحالة السورية بسبب احتمالية إغلاق الحدود أمام المساعدات الأممية من قبل روسيا.

تزايد متوقع لأعداد السكان تحت خط الفقر

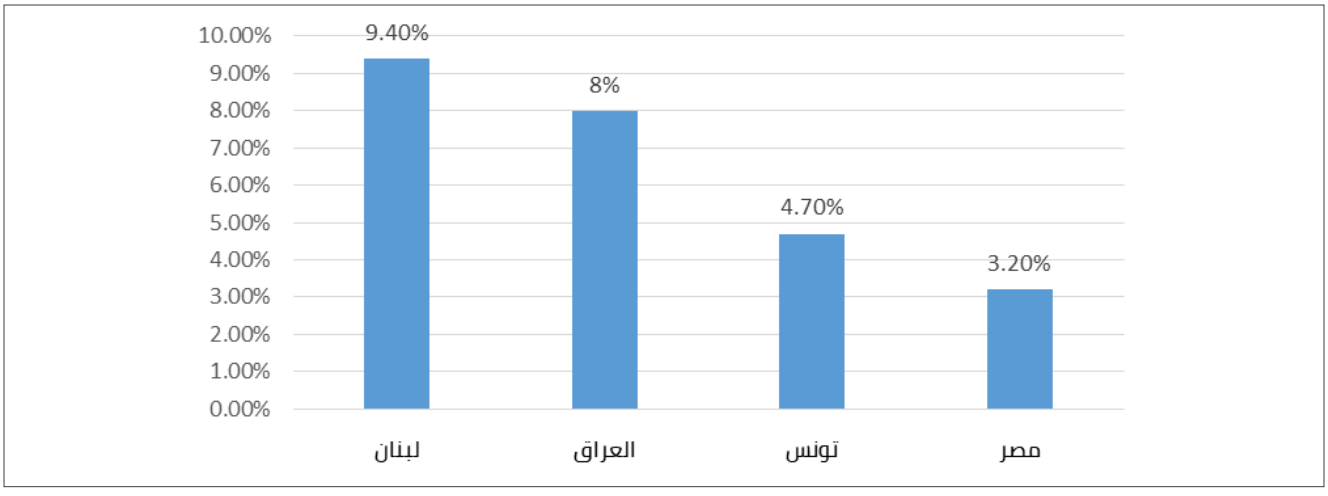

المصدر: نشرة مجموعة العمل للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- على الاتحاد الأوروبي إنشاء قناة مالية مستقلة على غرار «إنستكس» (INSTEX)، وهي أداة لتسهيل التعامل التجاري مع طهران بعيدًا عن العقوبات الإيرانية، بحيث تستهدف القناة الجديدة تسهيل التدفقات والمساعدات الإنسانية. وعلى بروكسل ممارسة مزيد من الضغوط التي تحول دون إدراج «حزب الله» على القائمة السوداء بالكامل، لأن ذلك سيؤدي إلى مزيدٍ من الاستقطاب في الداخل اللبناني.

مصر وجهود إعادة الإعمار

- عقب عام 2016، بذلت القاهرة جهودًا حقيقية للمشاركة في إعادة إعمار عدد من الدول العربية التي عانت من تردي أوضاعها الاقتصادية بعد الثورات التي اجتاحت المنطقة. وفي هذا الإطار، بدأت مصر في مارس 2018 التحرك باتجاه العراق، وشاركت بالفعل من خلال 86 شركة في مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي عُقد في الكويت في فبراير من العام نفسه. كما اتفقت القاهرة وبغداد على انسياب الحركة التجارية من خلال الأردن والمعبر البري الرابط بينها وبين العراق.

- وتقوم مصر بجهود كبرى لتحسين البنية التحتية في العراق عن طريق شركات المقاولات والبناء التي سبق الإعلان عنها سلفًا، نظرًا لما تمتلكه من خبرة في هذا المجال. كما تم الاتفاق على تكثيف مشاركة مصر في معارض المنتجات في العراق، ومناقشة سبل منح المنتج المصري الأولوية عند تصديره للعراق، سواء بخفض الجمارك أو الضرائب.

- أما في سوريا، فمع انتهاء العمليات العسكرية الجوية والحرب على تنظيم «داعش»، شاركت مصر رسميًّا في معرض دمشق الدولي في أغسطس الماضي، وفقًا لما نشرته وكالة الأنباء الرسمية السورية. كما شاركت 30 شركة مصرية في المعرض لتعظيم دور القطاع الخاص المصري في إعادة إعمار سوريا، بحسب ما أعلنه اتحاد الغرف التجارية المصري.

- ونظرًا للأزمات الاقتصادية المتكررة التي يمر بها لبنان، وبخاصة فيما يتعلق بعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها في توفير إمدادات الكهرباء، فقد عرضت القيادة السياسية في مصر تزويد لبنان بخط ربط كهربائي يمده بطاقة كهربائية تصل إلى 5 آلاف ميجاوات، إلا أن العرض قوبل بالرفض.

- ومن أبرز المجالات التي يمكن أن تشارك فيها مصر بإعادة الإعمار مجالا الإنشاءات والمقاولات، نتيجة تدمير أغلب المدن العراقية بالكامل بسبب الغزو الأمريكي أو تنظيم «داعش». وفي حالتي سوريا وليبيا أيضًا، تعرض أغلب الطرق والبنية التحتية للتدمير الكلي، ولذا تتزايد الحاجة إلى إعادة الإعمار بمشاركة شركات كبرى متخصصة في هذا المجال.

بيانات وإحصائيات

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (7) - 1 أغسطس 2020

www.ecsstudies.com

التنمية العمرانية.. قفزة مصرية ضد العشوائيات

التنمية العمرانية.. قفزة مصرية ضد العشوائيات

تشهد مصر قفزة هائلة في التنمية العمرانية، بما في ذلك تنمية المناطق غير المأهولة وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، والقضاء على العشوائيات والمناطق الخطرة. وقد أظهرت النتائج النهائية للتعداد لعام 2017 زيادة في أعداد المباني بكافة أنواعها بالمقارنة بعددها في تعداد 2006 بنسبة 45.1 %. وفيما يلي نستعرض أخر تطورات أعداد المباني السكنية واستثماراتها على مستوى القطاعين العام والخاص، وتوزيع المباني وفقًا لجودة حالتها على المحافظات، وذلك من خلال بيانات الكتاب الاحصائي السنوي، والتعداد العام للسكان والإسكان لعام 2017.

عدد الوحدات السكنية المنفذة في الحضر وفقًا للقطاع

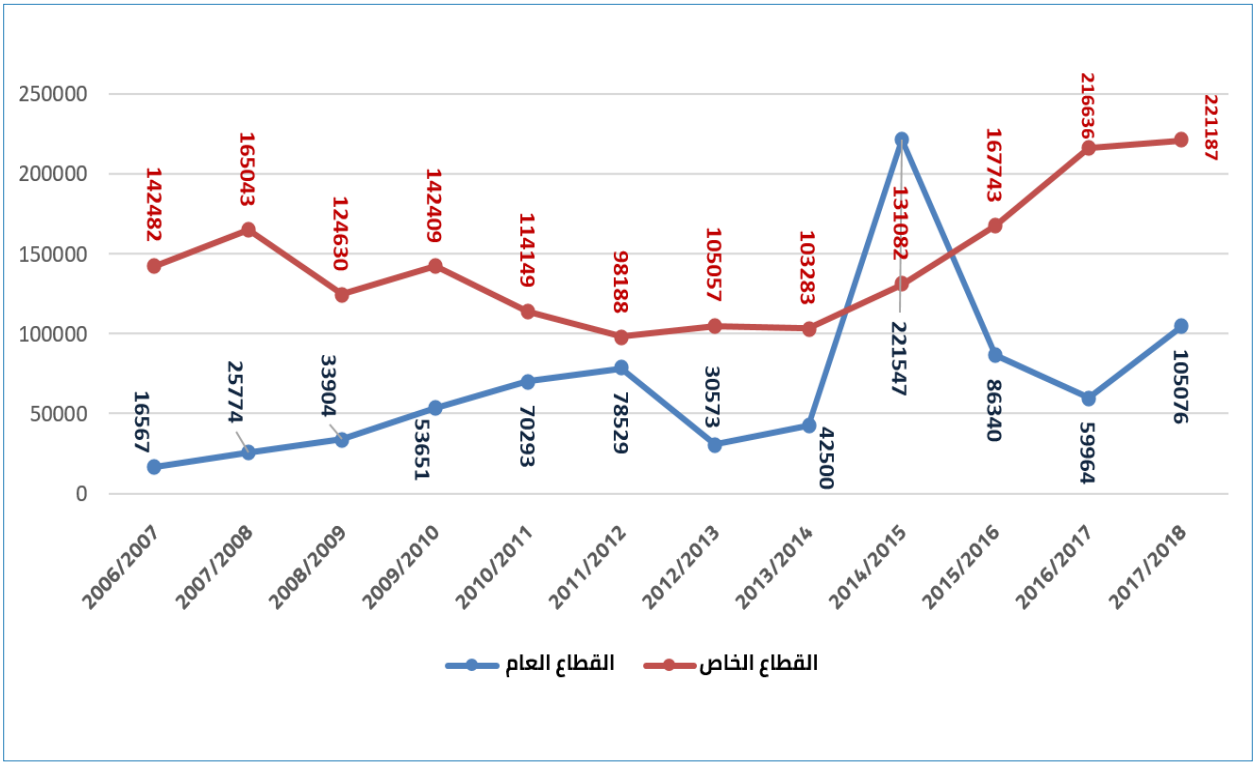

عدد الوحدات السكنية المنفذة في الحضر وفقًا للمستوى

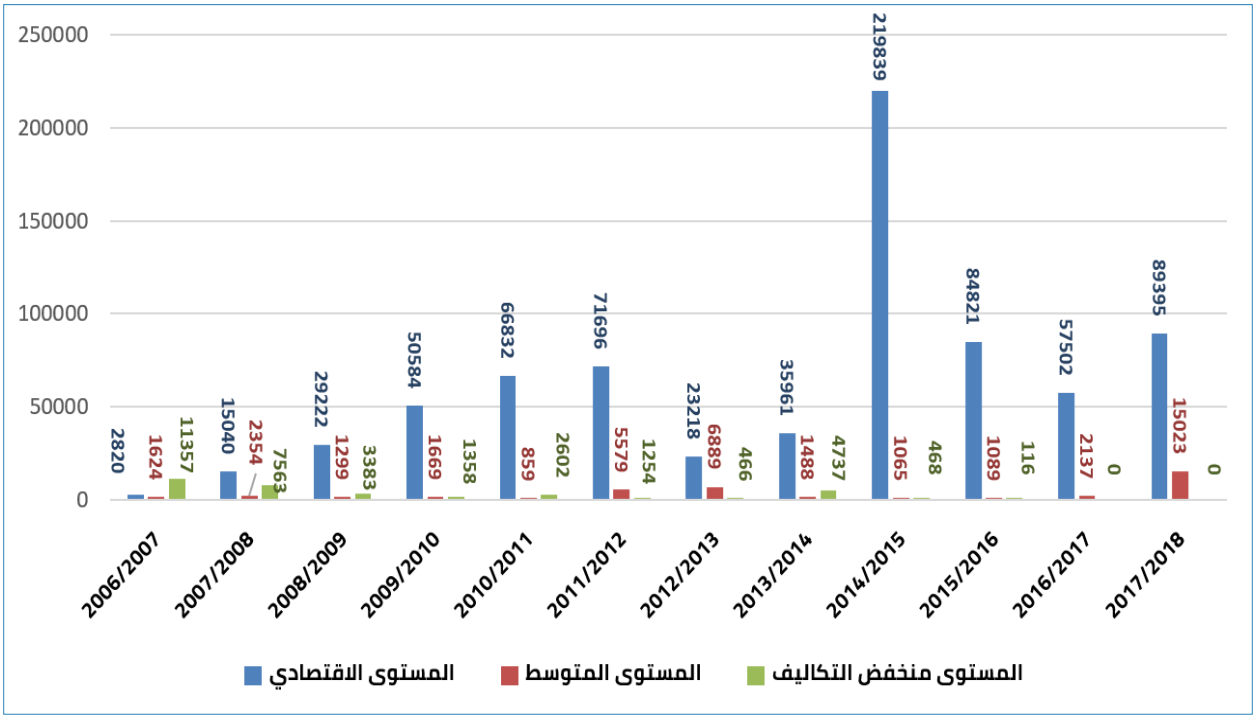

استثمارات الإسكان طبقًا للقطاع (بالمليون جنيه)

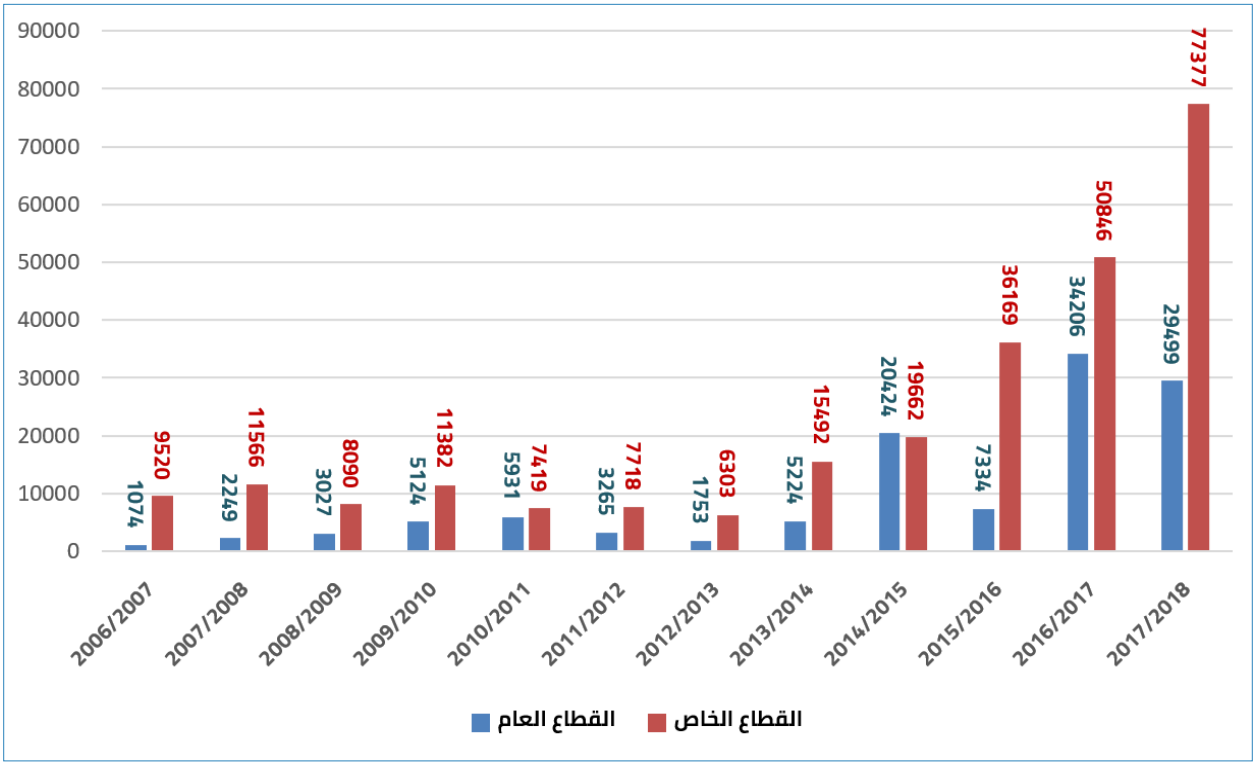

توزيع المباني بالمحافظات وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

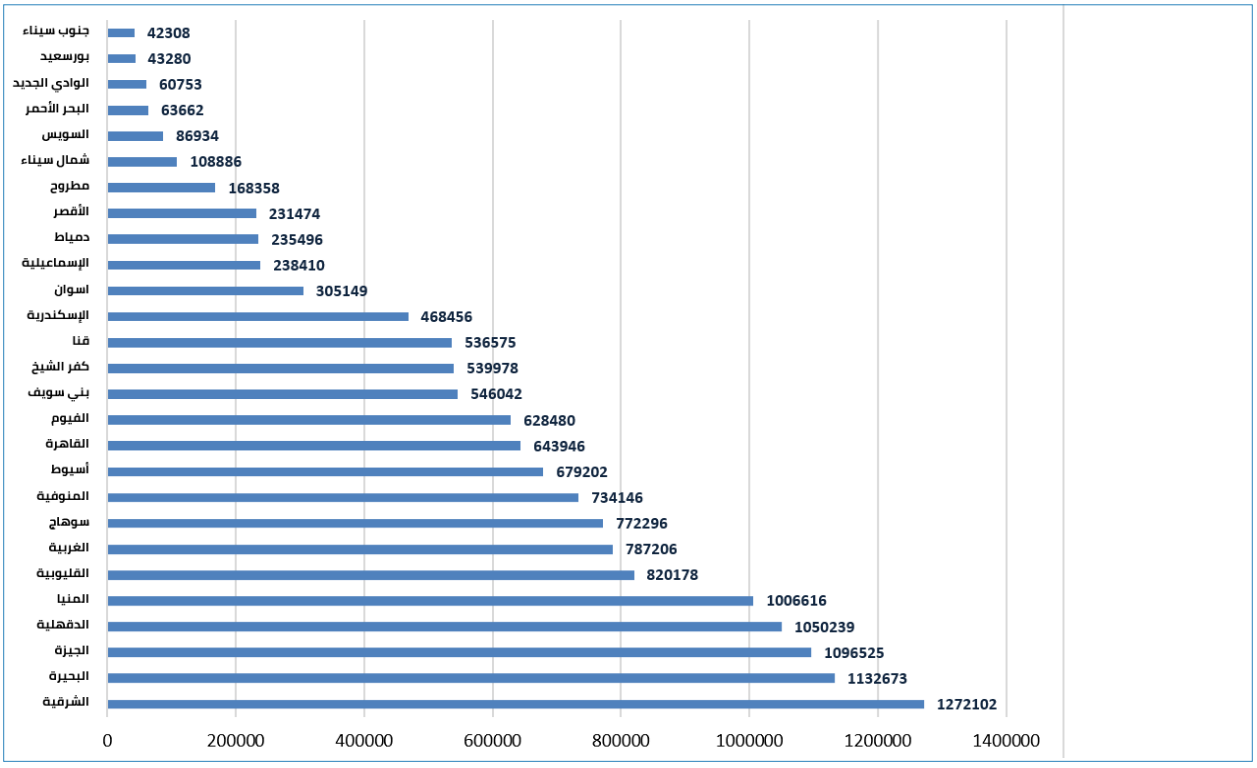

نسب المباني المتصلة بمرفق المياه وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

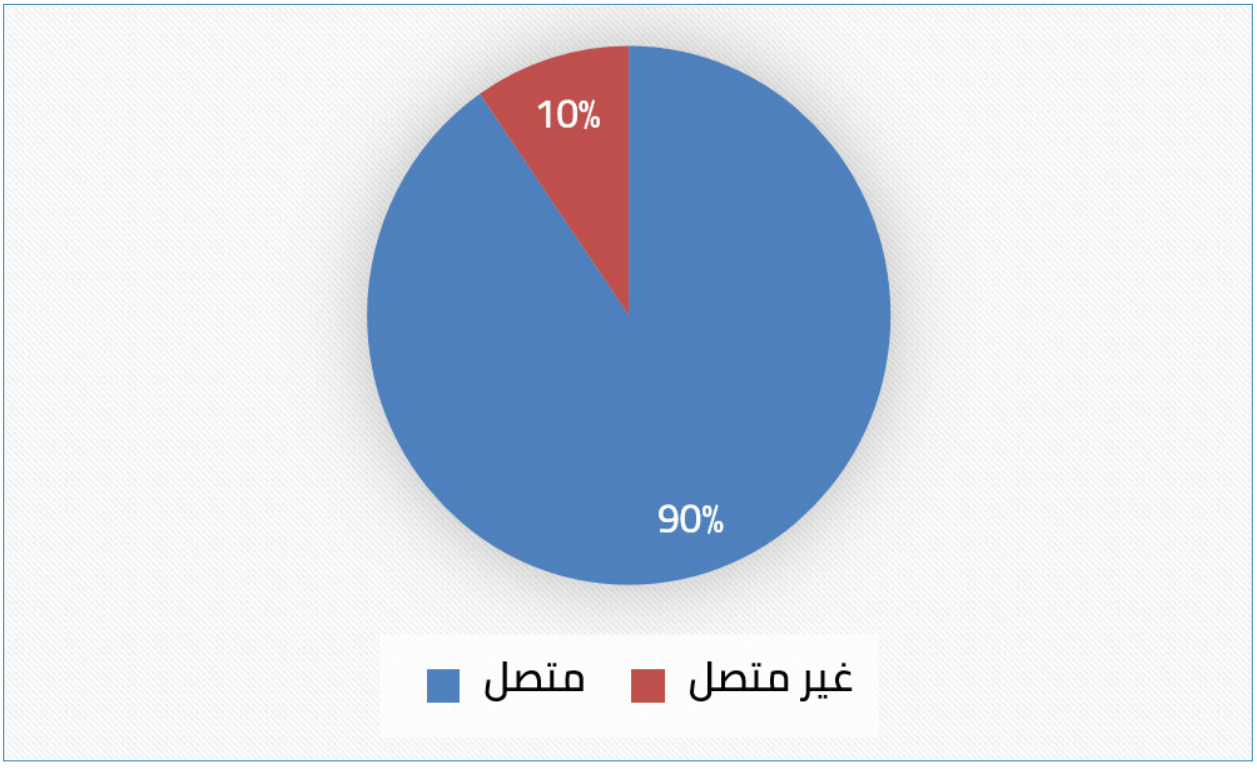

نسب المباني المتصلة بمرفق الصرف الصحي وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

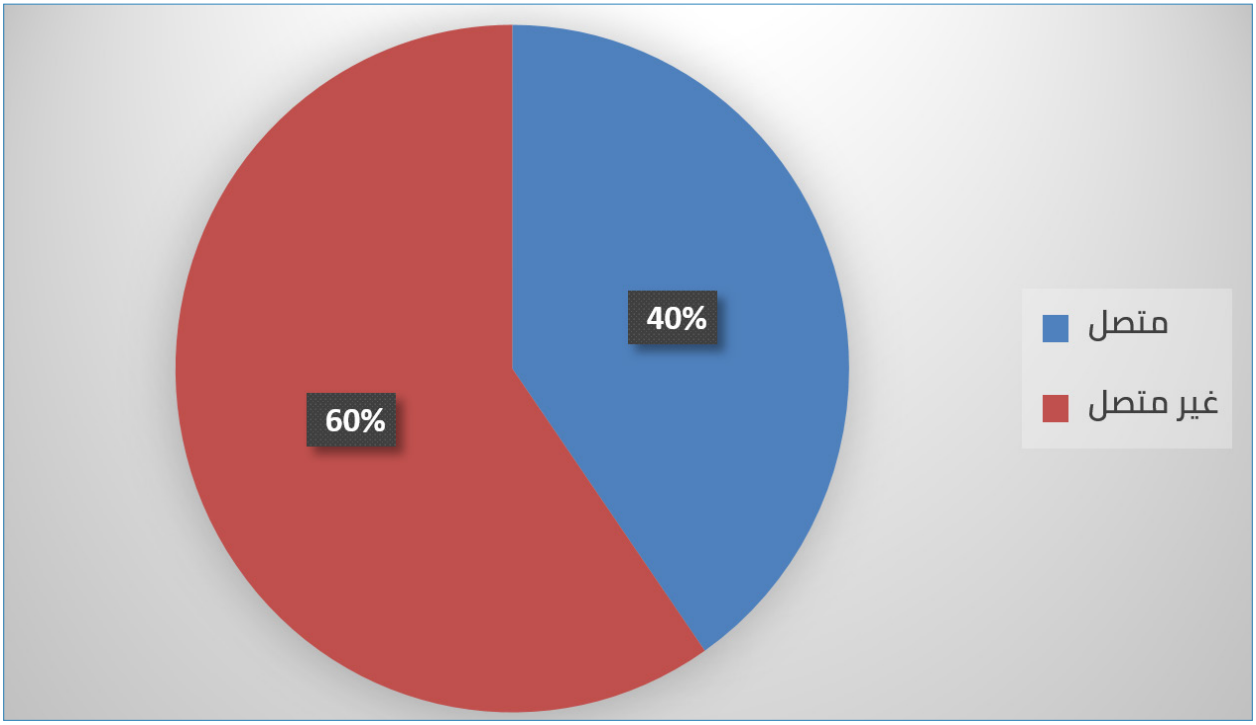

نسب المباني المتصلة بمرفق الكهرباء وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

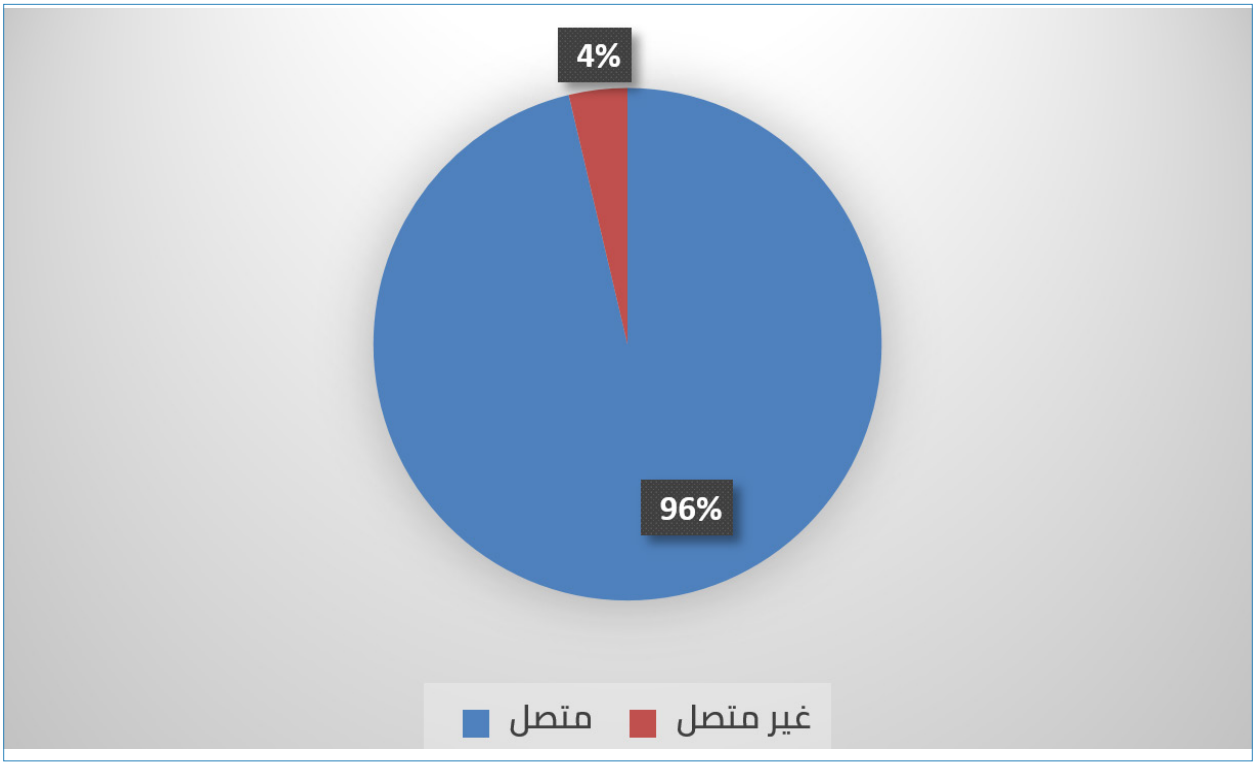

نسب المباني المتصلة بمرفق الغاز الطبيعي وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات ٢٠١٧

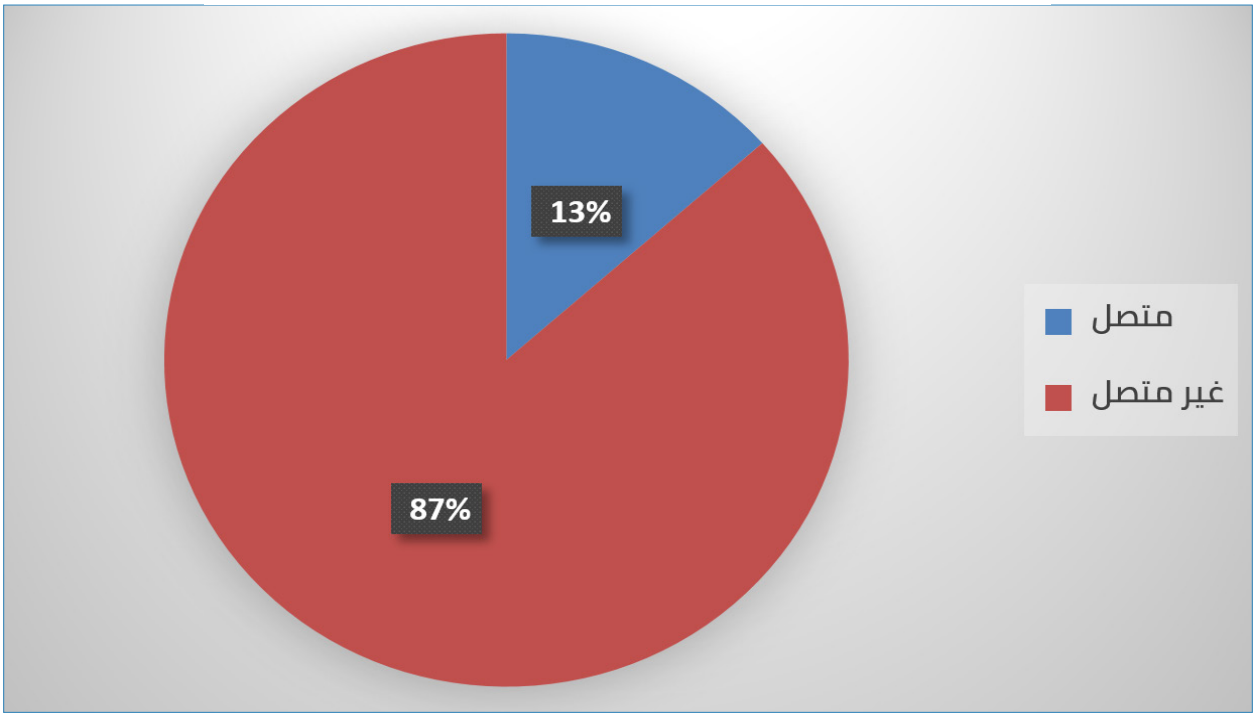

توزيع المباني العادية طبقا لحاجة المبني للترميم وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

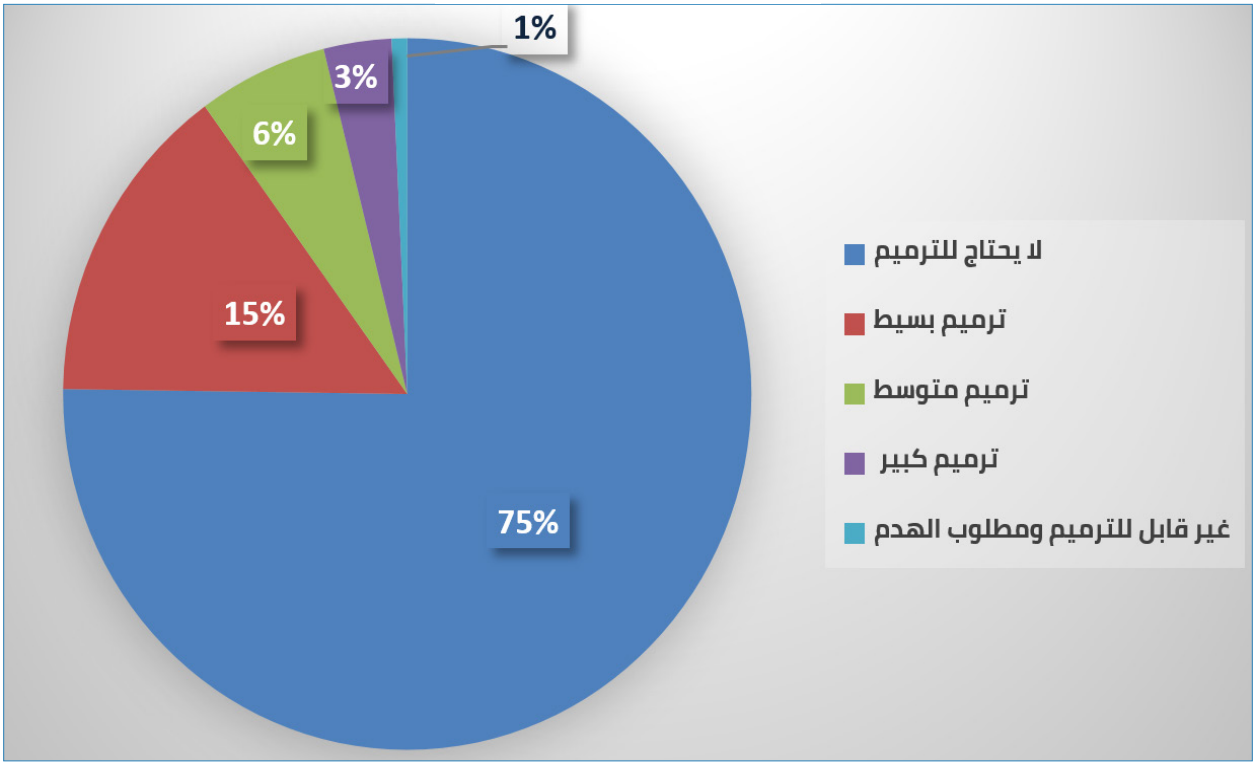

توزيع المباني العادية طبقا لحاجة المبني للترميم والهدم بالمحافظات وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

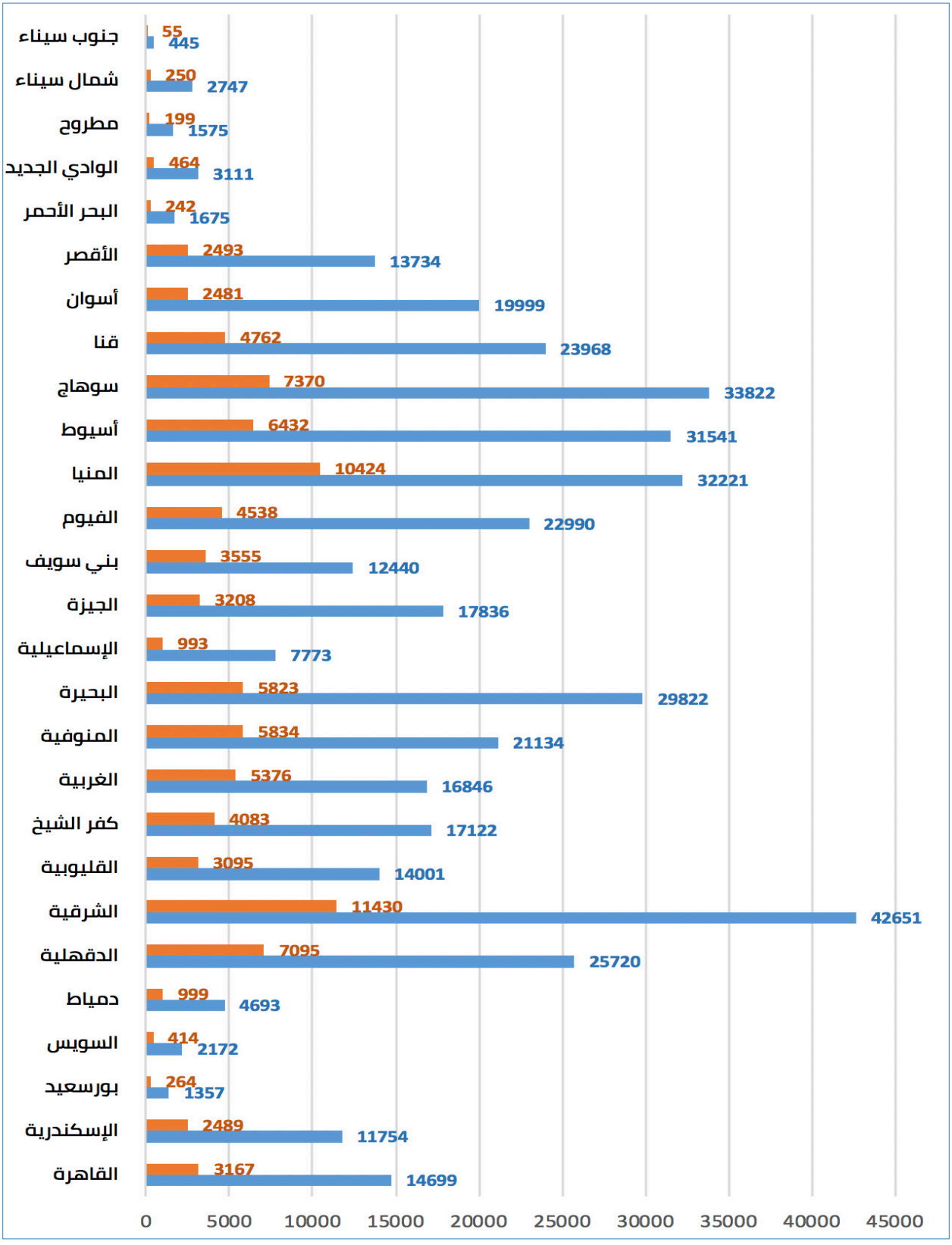

عدد الأسر طبقًا لنوع الوحدة السكنية وفقًا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشئات 2017

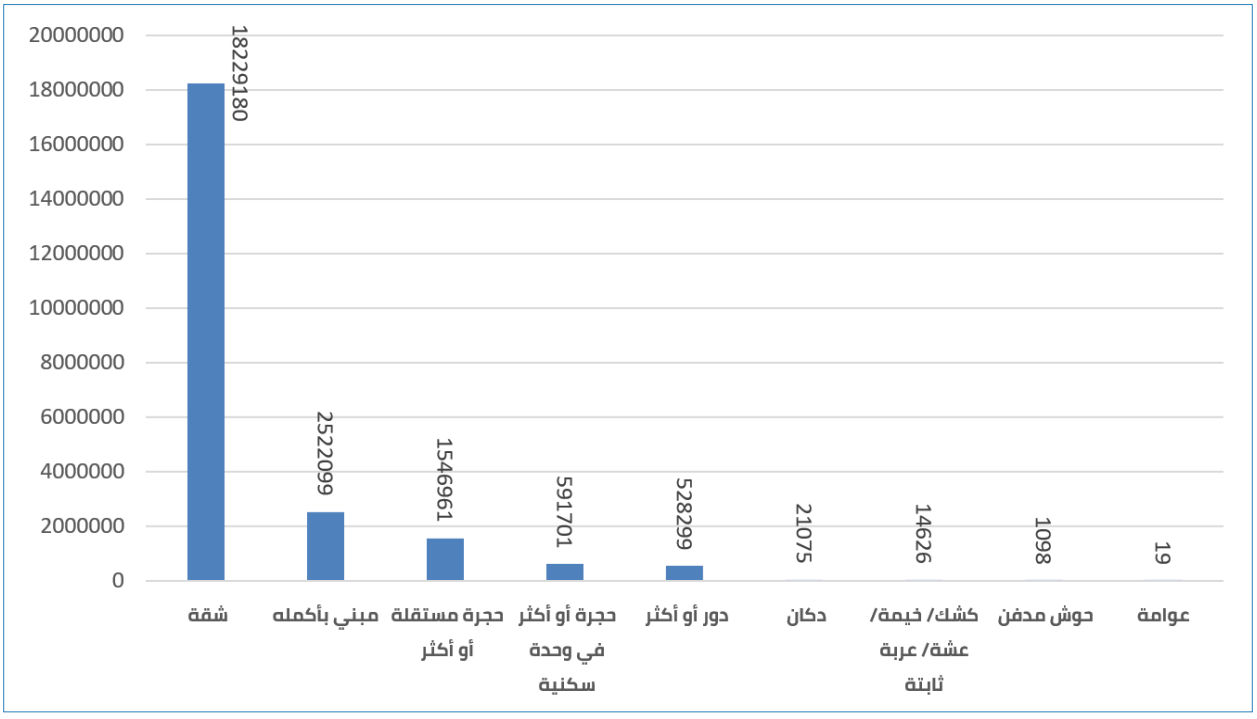

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies